العدد الثالث عشر ـ الجزء الثالث ـ نوفمبر ـ 2022 ـ السنة الثانية مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد . بك إدارة أعمال . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة البليدة 2 . الجمهورية الجزائرية.
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق
8. أ.م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق .
9. أ.م.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
10. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين .
11. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
12. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
13. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية. جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
14. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق .
15. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.
16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى. جمهورية العراق.
17. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
19. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.
20. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق

21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.
23. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1- أ.م.د.آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
2- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. ليبيا.
3- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة. المملكة الأردنية الهاشمية.
4- أ.د. جميلة غريّب. قسم اللّغة العربيّة و آدابها. جامعة باجي مختار.عنابة. الجمهورية الجزائرية.
5- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.
6- أ. م.د. رضا قجة.علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
7- -أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
8- أ.د. علي سموم الفرطوسي. كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.

9- أ.د. حدة قرقور . كلية الحقوق . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . الجمهورية الجزائرية.

10-أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . الجامعة المستنصرية . جمهورية العراق.

11-أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.

12- أ.م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي . كلية الكنوز . الجامعة الأهلية . جمهورية العراق.

13- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي . عميد الشؤون الاكاديمية . جامعة العلوم الحديثة . الجمهورية اليمنية.

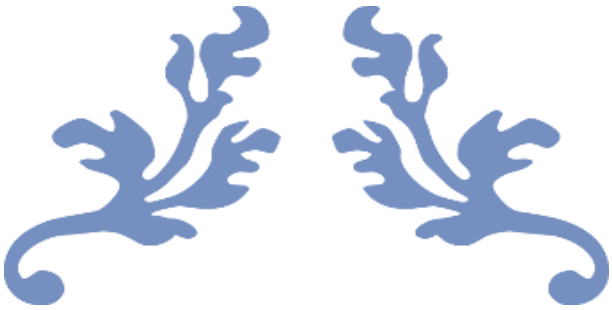

مقال العدد

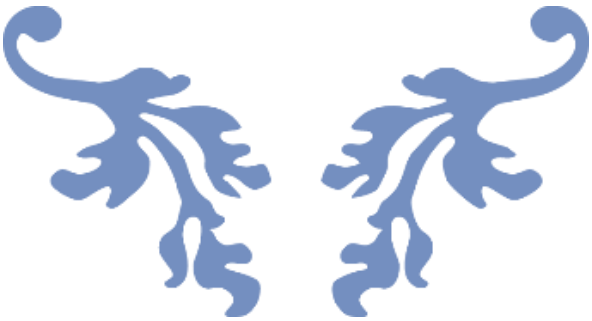

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

في العدد الثالث عشر – الجزءالثالث - من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ضّم عددا من البحوث القيمة ذات المعيار العلمي العالي بما تحمله من قدرات معرفية وعلمية أسفرت عن أقلام باحثين لهم منزلتهم العلمية والعملية في حقول تخصصهم ؛ لذا سعت المجلة على أن تضّم في عدد هذا العدد النوعي من البحوث ، وليس الكمي ، فالغاية هو طرح الأفكار العلمية المتميزة للعالم القارئ.

لذ دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

وأخيرا .. نتقدم بكل العرفان المزدان بأريج الورد للكل الجهود العلمية والفنية والإدارية التي ساعدت ، وتضافرت لأجل أن يصدر هذا العدد ... الاحترام الممتد بالشكر .

05/11/2022 المغرب

هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات

دولة الرفاه والبيئة الإقليمية (دراسة في البيئة العربية)

أ.د. كريم سيد كنبار.....10

الراي العام الامريكي والتفكير الاستراتيجي المعاصر في الشؤون الخارجية –الملف النووي الايراني انموذجا

د. عماد فاضل فيصل.....26

الرقابة على الانتخابات النيابية / لبنان إنموذجاً

الدكتورة ريما فضل الله شهيب.....46

الحوافز وأثرها في زيادة الولاء التنظيمي للعاملين دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية زليتن المدينة

الدكتور: أسامة حسين فرج شكشك.....63

الشريعة جارية على الوسط الأعدل (العمليات التجميلة)

م.د. ورقاء عبد السلام عبد الوهاب.....83

الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة في القانون الاردني – دراسة مقارنة

استاذ دكتور ليندا مُحَمَّد نيص.....89

جدلية الأمن والحرية والاستقرار

د. مُحَمَّد فتحي القرش 104

دور القيادة الرشيقة في تحسين الميزة التنافسية من وجهة نظر العاملين بالقطاع البلدي في ضل رؤية المملكة 2030

دراسة حالة – أمانة منطقه عسير

أ. م. سعد بن ناصر آل عزام / أ.م . عبدالله مهدي الجالي.....121

دولة الرفاه والبيئة الإقليمية

(دراسة في البيئة العربية)

أ.د. كريم سيد كنبار

كلية الهادي الجامعة – قسم القانون

drkarim@huc.edu.iq

009647716687318

الملخص

على الرغم من الاهتمام الواسع الذي حظيت به دولة الرفاه على الصعيدين النظري والعملي الا ان هناك قلة من الدراسات التي حاولت الربط بين قدرة الدولة على بناء مجتمع الرفاه وبين البيئة الاقليمية للدولة (التحديات الامنية الاقليمية، التحديات الاقتصادية، التحديات البيئية، التحديات الثقافية.(

ولهذا يهتم هذا البحث بدراسة طبيعة علاقة التأثير والتأثر بين سعي الدولة الى تحقيق هدف الرفاه وطبيعة الاوضاع الاقليمية السائدة عبر تبني فرضية مفادها ان هذا المسعى لا يمكن ان يتحقق الا إذا سادت انماط من العلاقات الاقليمية التعاونية على الصعد الامنية والاقتصادية والبيئية.

وللتحقق من ذلك اعتمد البحث على طروحات المنهج الوصفي التحليلي في تناول الظاهرة موضوع البحث الذي قسم بالإضافة الى المقدمة والخاتمة الى مبحثين:

المبحث الاول: يهتم بالجانب النظري بالتركيز على مفهوم دولة الرفاه من خلال تحديد الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الرفاه وبيان بعض المفاهيم المرتبطة به مثل مفهوم الرعاية، التنمية، في المطلب الاول وفي المطلب الثاني نتناول مفهوم دولة الرفاه.

ويتناول المبحث الثاني العلاقة بين دولة الرفاه والبيئة الاقليمية من خلال دراسة الاوضاع الامنية الاقليمية في المطلب الاول والبحث في التحديات الاقتصادية في المطلب الثاني ويعالج المطلب الثالث التحديات البيئية التي تواجه دولة الرفاه اما المطلب الرابع فيتناول التحديات الثقافية.

الكلمات المفتاحية: الرفاه، دولة الرفاه، البيئة الاقليمية، البيئة الامنية، التحديات الاقتصادية

Welfare state and regional environment
(Study in the Arab environment)

Prof .Dr. Kareem Saied Kenbar
Al-Hadi University College - Department of Law

Abstract

Despite the wide attention that the welfare state has received at the theoretical and practical levels, there are few studies that have tried to link the state's ability to build a welfare society with the regional environment of the state (regional security challenges, economic challenges, and environmental challenges.

Therefore, this research is interested in studying the nature of the relationship of influence and influence between the state's pursuit of the

goal of well-being and the nature of the prevailing regional situations by adopting the hypothesis that this endeavor can only be achieved if patterns of cooperative regional relations prevail at the security, economic and environmental levels.

To verify this, the research relied on the theses of the descriptive analytical method in dealing with the phenomenon the subject of the research, which in addition to the introduction and conclusion was divided into two researchers:

The first research: it is concerned with the theoretical aspect by focusing on the concept of welfare state by determining the linguistic and terminological significance of the concept of welfare and indicating some of the concepts associated with it, such as the concept of care, development, in the first requirement and in the second requirement we deal with the concept of welfare state.

The second section deals with the relationship between the welfare state and the regional environment by studying the regional security situation in the first requirement and researching economic cooperative relations in the second requirement and the third requirement addresses the environmental challenges facing the welfare state.

Keywords: welfare, welfare state, regional environment, security environment, economic Challenge

المقدمة

لعل في مقدمة الادوار التي تضطلع بها الدولة هو العمل حل على مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسعي لتحقيق ما يعرف بدولة الرفاه او مجتمع الرفاه بالمعنى الشامل للرفاه والذي لم يعد هدفا ثانويا بقدر ما صار حاجة ملحة املتها المسؤولية القانونية والسياسية التي تقع على عاتق كل دولة بغض النظر عن اختلاف نظمها وفلسفتها السياسية.

مع ذلك فان بناء هذه الدولة المنشودة لا يتعلق فقط بقدرات الدولة على الصعيد الداخلي وانما يرتبط ايضا بطبيعة العلاقات السائدة في البيئة الاقليمية للدولة حيث يتناسب تحقيق الرفاه او التنمية طرديا مع سيادة العلاقات السلمية والتعاونية بين دول الاقليم وبعكسه فان سيادة العلاقات الاقليمية الصراعية تنعكس سلبا على مسعى الدولة هذا.

هدف الدراسة:

الهدف الاساس لهذا البحث هو دراسة الارتباط الحاصل بين قدرة الدولة على تحقيق مجتمع الرفاه وطبيعة التحديات التي ترتبط بمحيطها الاقليمي.

اشكالية الدراسة:

تتمثل اشكالية الدراسة بسؤال جوهري مفاده هل هناك علاقة بين قدرة الدولة على تحقيق مجتمع الرفاه وبين الاوضاع السائدة في محيطها الاقليمي وإذا كان الجواب بنعم ماهي أوجه ذلك التأثير.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان بناء دولة الرفاه لا يمكن تحقيقه الا في اجواء من العلاقات الاقليمية السلمية التي من شأنها تعزيز علاقات الامن والتعاون بين دول الاقليم ذلك ان هناك علاقة ارتباط وتأثير وتأثر بين سعي الدولة لتحقيق مجتمع الرفاهية وبين الاوضاع السائدة في بيئتها الاقليمية سواء بالسلب او بالإيجاب.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على طروحات المنهج الوصفي التحليلي في تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين سعي الدولة لتحقيق هدف الرفاهية وبين الفرص والكوابح التي تعج بها البيئة الاقليمية والتي قد تدعم سعي الدولة هذا او قد تحد منه.

إطار الدراسة:

يقسم هذا البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة الى مبحثين:

المبحث الاول: يبحث في الجانب النظري بالتركيز على مفهوم دولة الرفاه من خلال تحديد الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الرفاه وبيان بعض المفاهيم المرتبطة به مثل مفهوم الرعاية، التنمية، في المطلب الاول وفي المطلب الثاني نتناول مفهوم دولة الرفاه.

ويتناول المبحث الثاني دراسة العلاقة بين دولة الرفاه والبيئة الاقليمية من خلال دراسة التحديات الامنية الاقليمية في المطلب الاول والبحث في التحديات الاقتصادية في المطلب الثاني ويعالج المطلب الثالث التحديات البيئية ويتعلق المطلب الرابع بالتحديات الثقافية وتأثيرها على دولة الرفاه.

المبحث الاول

الإطار النظري لمفهوم دولة الرفاه

لغرض التعرف على مفهوم دولة الرفاه وبيان مضامينه الاجتماعية والاقتصادية لابد اولا من تحديد المقصود بالرفاه من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

المطلب الاول: الدلالة اللغوية والاصطلاحية:

تتفق القواميس اللغوية على ان مفردة رفاه تشير الى رغد العيش ورخاؤه وسعة الرزق والخصب والنعم مصدرها رفه(الرازي2002،106،)

وعلى الرغم من وضوح دلالتها اللغوية الا أن الامر ليس كذلك على مستوى الدلالة الاصطلاحية فتارة يضيق المعنى ليشير الى الرعاية الاجتماعية لفرد او لشريحة اجتماعية محددة (العيسوي،2006،132)، وأحيانا يشير الى منفعة الفرد او تفضيلاته بالنسبة الى الاحتياجات الضرورية اللازمة للحياة (Hamlin,2008,p2) بمعنى ان الرفاهية هنا تعني "مقدار المنفعة والسعادة التي تساعد الافراد على الشعور بالرضا والاكتفاء من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات والتي تؤدي الى اشباع رغباتهم المتعددة والمتزايدة"(حسين،2011،11).

وبالمقابل يتوسع معنى الرفاه عند البعض الاخر ليعني رفاهية المجتمع والذي يمكن من خلاله تحقيق رفاهية كل افراده (بيريك،2020،10)

وعمليا فإن مفهوم الرفاه هو حالة تتعلق بمعيشة الفرد والمجتمع في نفس الوقت "وتسعى الى اشباع الحاجات الحياتية للإنسان سواء على الصعيد الشخصي (أي الحاجات الشخصية) او على
الصعيد الاجتماعي (أي الحاجات الاجتماعية) مثل الخدمات التعليمية والصحية والامنية وغيرها وبما يحقق مستوى متطور من الحياة الاجتماعية التي تصون كرامة الانسان وتحترم حقوقه
وتلبي طلباته في الحياة الحرة الكريمة(الزبيدي،2013).

المطلب الثاني: أبعاد مفهوم الرفاه:

أولا: البعد السياسي:

لا يمكن فصل مفهوم الرفاه عن ابعاده السياسية فهذا المفهوم منذ ظهوره ارتبط بغايات واهداف سياسية حيث ترافق مع انبثاق وتطور النظام الرأسمالي الذي شهد انقساما اجتماعيا حادا بين قلة
غنية مالكة لوسائل الانتاج واغلبية فقيرة من العمال والفلاحين وهو ما افرز صراعا طبقيا حادا
بازدياد معاناة الطبقة العاملة ونمو حركة الاحتجاجات الطبقية التي قادتها تلك الطبقة الناشئة حديثا (Mcleod,1999).

وضمن هذا الإطار شكل الرفاه هدف مشترك لطبقتين متناقضتين الاولى الطبقة الرأسمالية التي حاولت من خلاله الحفاظ على اسس النظام الرأسمالي عبر اتخاذ مجموعة من الاجراءات الاصلاحية التي تستجيب لمطالب الطبقة العاملة ودون المساس بالبنية الاساسية للنظام الرأسمالي والثانية هي الطبقة العاملة التي وجدت في مطلب الرفاه اداة لتحسين شروط عملها والتخفيف من معاناتها ونيلها لبعض حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وهو الامر الذي تصاعد مع ظهور وتطور التنظيمات النقابية واتساع الحركة المطلبية لهذه الطبقة(Daly, & Lewis,2018).

ثانيا: البعد الاجتماعي:

تتمثل الابعاد الاجتماعية لمفهوم الرفاه بمجموعة من الاستجابات للمشكلات والأوضاع الاجتماعية السائدة حيث ترتبط الرفاهية بالغايات والأداء المجتمعيين ولا سيما من حيث التدابير التي تقوم بها الدولة من اجل معالجة الظواهر والمشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتفاوت
الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية(Garland,2016) .
ويستند سعي دولة الرفاهية الى تقديم تلك الخدمات والضمانات لمستحقيها على أساس حق الانسان والمجتمع عموما بالحياة الكريمة والتخفيف من أعباء الحياة اليومية (حسام،2020).

ثالثا: البعد الاقتصادي:

لا يمكن فصل مفهوم الرفاه من ناحية الظهور والتطور التاريخي عن المسعى الانساني الهادف الى اشباع الحاجات المادية والمعنوية للفرد وللجماعة من خلال تحقيق الاستثمار الامثل للموارد والتوزيع العادل للثروات وتقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

ولتحقيق هذه الاهداف يلاحظ ازدياد الدور التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية بهدف معالجة الازمات الاقتصادية وهو الامر الذي شمل ايضا الدول الرأسمالية التي تتميز عادة بمحدودية هذا التدخل.

ويرى الاقتصادي الامريكي روبرت موسكريف ان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ينطوي على وظيفتين اساسيتين الاولى هي وظيفة تخصيص الموارد واستعمال هذه الموارد على النحو الامثل والثانية هي اعادة توزيع الدخل لإيجاد نوع من العدالة بين المواطنين (حسام،2020).

واقتصاديا يمكن النظر الى الرفاه من زاويتين مختلفتين الاولى تحاول تضييق المفهوم ليقتصر على المساعدات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والثانية تتوسع فيه ليشمل مجمل السياسات
الاقتصادية والاجتماعية وبما يكفل تحقيق المساواة والحماية من المخاطر الاجتماعية(Sandmo,1995) .

وفي هذا البحث سيتم النظر الى الرفاه بالمنظار الاوسع الذي يجعله يقترب من مفهوم التنمية المجتمعية والتي توظف كافة الموارد المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة التي من شأنها ليس فقط معالجة قضايا التشغيل والرعاية الاجتماعية والصحية على الرغم من أهمية ذلك، وانما احداث تطور نوعي في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ولجميع افراد المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم دولة الرفاه:

يرتبط مفهوم دولة الرفاه بالدور الوظيفي للدولة عموما حيث يكون في مقدمة مهامها العمل على تحقيق التنمية الشاملة والاستثمار الامثل للموارد واشباع الحاجات المجتمعية وتعزيز الشعور بالانتماء وادامة السلم المجتمعي واشاعة اجواء الثقة المتبادلة سواء بين الافراد أنفسهم او بينهم وبين النظام السياسي.

ونتيجة لهذه الاعتبارات توسع مفهوم دولة الرفاه ليستجيب لمجمل التطلعات الانسانية في اقامة مجتمع التنمية والعدالة وصولا لتحقيق اقصى درجة من السعادة والرخاء بدلا من اقتصاره على جانب واحد من مهام الحماية الامنية او الاضطلاع بوظيفة الرعاية الاجتماعية.

ولعل هذا التحول الجوهري في دور الدولة هو الذي دفع خبراء التنمية المستدامة الى تبني مؤشرات عملية لمعرفة مدى شعور الافراد بالسعادة والرضا عن اوضاعهم ومعيشتهم واعتماد الدراسات الميدانية الاستطلاعية الكفيلة بالتحقق من هذا الامر على صعيد كل دولة(Helliwell,F et al,2022) ولا يفترض في دولة الرفاه الاجتماعي ان تتبنى النظام الاشتراكي لتحقيق هدف الرفاه لمجتمعها بل ان الواقع اثبت ان دول شمال أوربا مثلا والتي تتربع على قمة الهرم الدولي لمدة عشر سنوات متتالية (Helliwell) في مجال شعور مواطنيها بالسعادة لا تتبنى الفلسفة الاشتراكية ولا تتدخل بشكل مطلق في العملية الاقتصادية وفقا لشروطها الماركسية.

لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بل ينصب تدخلها لتحقيق الرفاهية العامة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على التنمية البشرية

والاقتصادية للوصول الى الاستدامة في التنمية خاصة وأن رأس المال البشري هو العامل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، القائمة على أساس العدالة الاجتماعية ليست للجيل الحالي فقط إنما للأجيال المستقبلية أيضا(نعمة،2022) ويقوم هذا التدخل على أساس الشفافية والمسائلة وعدم تعارض المصالح كما ان نجاح الدولة في تحقيق هذ التدخل يتطلب تداول سلمي للسلطة قائم على أساس ترسيخ مفهوم دولة القانون واستقلال القضاء والرفاهية الشعبية (نعمة،2022).

أضف الى ذلك ان الدول التي احرزت مواقع متقدمة في سياسات الرفاه والتنمية سواء في الدول الإسكندنافية (فلندا، السويد، الدنمارك، النرويج) او في اسيا (سنغافورة، كوريا الجنوبية) او في امريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة) وان كانت تنتمي الى فلسفة النظام الرأسمالي في الحكم الا انها تتبنى سياسات اجتماعية واقتصادية متباينة ولهذا فإنها قدمت نماذج متباينة لدولة الرفاه

وليس نموذجا واحدا(Klimczuk,2017)

وعموما يمكن التمييز بين ثلاث نماذج مختلفة من دولة الرفاه:

1- النموذج الليبرالي: يتميز هذا النموذج بالمساعدة المشروطة وسياسات الضمان الاجتماعي المتواضعة للعمال ذوي الدخل المنخفض والإصلاح الاجتماعي في هذا النمط، مقيدا بقاعدة أخلاقيات العمل الليبرالية التقليدية وحدود الرفاهية مساوية للميل الحدي لاستبدالها بالعمل، الامر الذي يجعل قواعد الحصول على عناصر الرفاهية صارمة، وتقترن عادة بوصمة الدونية، والمزايا والفوائد تكون متواضعة (Andersen,2020)

ويحافظ هذا النموذج على التقسيم الطبقي القائم على الرغم من أنه يساهم في تحقيق المساواة النسبية للفقر بين المستفيدين من المزايا الاجتماعية ويسود هذا النموذج في الولايات المتحدة وبدرجة أقل في كندا وأستراليا.

2- النموذج المحافظ (التعاوني): ويقوم على النقابات المنضوية تحت مظلة الدولة ويهدف للحفاظ على تفاصيل المكانة الاجتماعية، وترتبط الحقوق بالطبقة والمكانة، وانتماء الفرد إلى صنف معين من الجماعات التي تنضوي جميعها تحت مظلة الدولة التي تحل محل السوق في توفير عناصر الرفاهية وتمارس فيه مؤسسات الرفاهية الخاصة دورا ثانويا.

ينتشر هذا النمط في فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا. ويعتمد على المؤسسات التي يديرها ويمولها جميع الأطراف في عملية الإنتاج التي تمثلها النقابات العمالية وأرباب العمل، وعلى الدخل الذي يحصل عليه العاملون بأجر في مؤسسات الإنتاج. والدولة لا تتدخل فيه مباشرة سوى في تأمين الاحتياجات الغير مرتبطة بالعمل والإنتاج، مثل إعانة الأسر بحسب عدد الأولاد، ودعم الفئات الأكثر فقرا.

3- النموذج الاجتماعي الديموقراطي: هذا النموذج شائع في الدول الاسكندنافية المذكورة أعلاه وله خصائص مشتركة في جميع جوانب السياسة الاجتماعية ورفاهية المواطن من خلال

التركيز على الاستفادة القصوى من القوة العاملة المتاحة.

تتمتع هذه الدول بأنظمة رفاهية شاملة تميزها عن الدول الأوروبية الأخرى، حيث تشمل الرفاهية فيها جميع الفئات الاجتماعية، بغض النظر عن علاقتها بسوق العمل، مع مستويات عالية جدًا من الحماية والخدمات مقارنة بنظيراتها الاوربية (حسين، واخرون،2006).

وطبقا لتقرير السعادة الدولية الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2022 فان هذه الدول حافظت على موقعها المتقدم من ناحية العيش برفاهية والشعور بالسعادة (جدول1) وفقا لمقاييس نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والدعم الاجتماعي في وقت الازمات ومتوسط الحياة الصحية المتوقع وحرية اتخاذ قرارات الحياة الرئيسية والكرم في المجتمع

جدول رقم 1

ترتيب الدول العشرة الأولى في تقرير السعادة الدولية لعام 2022

ت	الدولة	عدد النقاط (من10)
1	فنلندا	7.821
2	الدنمارك	7.636
3	ايسلندا	7.557
4	سويسرا	7.512
5	هولندا	7.415
6	لوكسمبورغ	7.404
7	السويد	7.384
8	النرويج	7.365
9	إسرائيل	7.364
10	نيوزلندا	7.200

المصدر: John F. Helliwell and others, Cit,p17.

وتدني الفساد والثقة الاجتماعية العالية (Helliwell,F et al,2022) .

وتعكس النماذج المختلفة لدولة الرفاهية المرونة الكبيرة التي تتمتع بها الدولة في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق رفاهية مواطنيها وفق إمكانياتها ومواردها غير ان هذا الامر يرتبط ايضا بمدى توفر بيئة اقليمية داعمة لإنجاح سياسات الرفاه.

المبحث الثاني: البيئة الاقليمية ودولة الرفاه:

تعج البيئة الاقليمية العربية بالعديد من المتغيرات التي تشكل اما فرصا داعمة لتحقيق سياسة الرفاهية او تقف عائقا امام توفير اي من متطلبات او شروط الرفاهية المنشودة.

ولا شك ان سياسات الاصلاح والرفاهية والتنمية المجتمعية عموما تحتاج، على المستوى الإقليمي العربي الى أوضاع أمنية مستقرة وتعاون اقتصادي اقليمي فضلا عن بيئة اقليمية قابلة للعيش والاستدامة الى جانب مستوى عالي من الثقافة والتعليم وهم ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الاول: التحديات الامنية ودولة الرفاه:

1 – النزاعات الداخلية:

تلعب الاوضاع الامنية السائدة في البيئة العربية دورا معززا لسياسات الرفاه والتنمية على صعيد دول الاقليم عند شيوع العلاقات التعاونية ودورا معرقلا عند شيوع العلاقات الصراعية ذلك ان ادامة اجواء الامن والسلام الاقليمي وغياب او تراجع التهديدات الامنية الاقليمية تمكن دول المنطقة من التفرغ بشكل كبير لمعالجة قضاياها الداخلية وفي المقدمة منها العمل على تنمية إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية وايجاد الحلول لمشاكلها المجتمعية وخاصة ما يتعلق منها بإشباع الحاجات الانسانية وبناء مجتمع الرفاهية.

وطبيعي ان بناء بيئة امنية اقليمية امنة ومستقرة يتطلب حل وتسوية الخلافات والنزاعات القائمة بين دول الاقليم وبناء السلام وفق اسس العدالة والتوفيق بين مصالحها الامر الذي يجعل من هذه التسويات أكثر قدرة على الصمود والبقاء بوجه التغيرات التي تعصف بالواقع الاقليمي.

ومنذ أمد طويل عانت المنطقة العربية، ولاتزال، من تنوع النزاعات الداخلية والإقليمية (جدول 2) التي مثلت اخطر تهديد يواجه الدول العربية لما نجم عنها من خسائر كارثية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية لاسيما فيما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي وتقويض شرعية النظام السياسي ونمو الجماعات المسلحة وتراجع النمو الاقتصادي وتدمير البنية التحتية والمرافق العامة وازهاق الأرواح والتسبب بحالات الإعاقة وسيادة أجواء القلق والمشاعر العدائية بين أبناء المجتمع الواحد والنزوح الداخلي والتهجير القسري (جدول3) حيث تشكل المنطقة العربية موطن لنصف عدد اللاجئين في العالم (الاسكوا،2015).

جدول رقم 2

بعض النزاعات في المنطقة العربية

التاريخ	النزاع	الخسائر البشرية
1947-	النزاع الأردني الفلسطيني (معارك أيلول)	84.000–73.000
1971-1970		25.000–2.000
1988–1980	الحرب العراقية- الإيرانية	–1,000.000 1,250.000
1990 1991-	حرب الخليج الثانية	57.000–40.000
2011-2003	حرب الامريكية في العراق	150.726–109.03
2015-1986	حروب اليمن	200.000-100.000
1990-1975	الحرب الأهلية اللبنانية	150.000
2011	النزاع في سوريا	470.000
2011	النزاع في ليبيا	42.000

المصدر:

https://ar.tr2tr.wiki/wiki/List_of_modern_conflicts_in_the_Middle_East#List_of_conflicts

جدول رقم 3

عدد النازحين التراكمي في بعض الدول العربية جراء النزاعات والحروب 2021

الدولة	عدد النازحين
سوريا	6.7 مليون
اليمن	4.3 مليون

العراق	1.2 مليون
ليبيا	160.000

المصدر: The Internal Displacement Monitoring Centre, global report on Internal Displacement 2022,p.29

2- التسلح واضطراب الأمن الإقليمي:

يدفع اضطراب الامن الإقليمي وانتشار النزاعات في دول الإقليم وحولها الى تعظيم قدراتها التسليحية الذي ينعكس، سلبا، على انفاقها المدني وتراجع مستوى الخدمات ناهيك عن ان سياسة التسلح تغذي الميل العدواني وتسبب بالتالي ارباك وتأزم العلاقات الاقليمية.

لقد كان المبرر الأساس لسياسة التسلح في الدول العربية هو حاجة هذه الدول الى ضمان أمنها واستقرارها الداخلي والإقليمي. بيد أن تجربة العقود السابقة أثبتت بطلان هذه المبررات فقد

ترافق مع ازدياد معدلات التسلح صور غياب الأمن وانتشار النزاعات الداخلية والإقليمية التي كانت الدول العربية وشعوبها الضحية الأولى لها.

وغالبا ما ولد التسلح شعورا بالهيبة والعظمة ودفع نحو تبني سياسات تصعيديه غير متوازنة، حيث كانت له نتائج عدة منها:

أ – تطوير المؤسسات العسكرية من الناحية النوعية بحيث زادت الفجوة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاجتماعية ومن أجل سد هذه الفجوة لجأت الأولى الى التوسع الخارجي في شكل الاشتراك في حروب أدت الى زيادة دورها في النظام السياسي بصورة أسهمت في خلق "الدولة البوليسية" التي تتميز بسيطرة المتخصصين في العنف عليها (مرسي،1990).

ب – تضييق نطاق الديمقراطية وعدم وجود قنوات التغيير الديمقراطي ذلك أن مواجهة الأخطار الخارجية يقضي بضرورة الإجماع القومي الفعلي أو الشكلي حماية للجبهة الداخلية والاستقلال والسيادة، بحيث أصبحت المطالب بتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مطالب ثانوية تتراجع امام ضرورة الدفاع عن المصلحة الأمنية حسب حجج المدرسة الواقعية للأمن (Tripp,2013)

ج – عسكرة المجتمع وانتشار المجاميع المسلحة التي استثمرها النظام السياسي للدفاع عن مصالحه ثم اصبحت قوة منافسة للنظام السياسي اضعفت كثيرا من شرعيته ناهيك عن ان المعارضة للنظام السياسي اتخذت في الغالب طابع مسلح.

وبالنتيجة فإن التورط في حروب خارجية من جهة وغياب الديمقراطية من جهة أخرى كانا من أهم العوامل المعيقة لتحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية في هذه الدول، فالأولى

ساهمت في استنزاف الموارد وتعطيل المشاريع والخطط التنموية والثانية تحول دون الاستفادة القصوى من الموارد والكفاءات المتاحة وغلق المنافذ أمام المبادرات الفردية وبالتالي نزوع هذه الكفاءات نحو الهجرة الى الخارج.

2 – تحريف الإنفاق الحكومي:

غالبا ما يؤدي غياب الامن الداخلي والاقليمي الى تركيز الجهد الحكومي على توفير المتطلبات الامنية الامر الذي يؤدي الى تحريف الانفاق الحكومي واهمال القطاعات المدنية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك برامج الرفاه الاجتماعي والخدمات التعليمية والصحية والتي يخصص لها جزء يسير من الانفاق الحكومي (أمين، 2021، ص89-103).

وطبقا الى الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة تصل نسبة الإنفاق العسكري في الدول العربية مجتمعة الى (5.7%) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة قياسا الى الاتحاد الأوربي مثلا الذي تصل نسبة الانفاق فيه الى (1.6%) وترتفع هذه النسبة لتصل في عمان (10.9%) وفي ليبيا (15.5%) وفي أريتريا (20.9%) وفي المملكة العربية السعودية (8.4%) وفي الجزائر (6.5%) (البنك الدولي،2021)

وتعد هذه النسب نسبب مرتفعة قياسا الى مواردها المتاحة وحاجة شعوبها الى الخدمات وتحسين مستوى المعيشة.

ويغذي رواج تجارة الاسلحة في العالم العربي هو انتشار النزاعات الداخلية والبينية بين دول الاقليم وترابط التهديدات الامنية الداخلية والخارجية فضلا عن التدخلات الخارجية في هذه النزاعات ولهذا يلاحظ ان أغلبية الدول العربية ذات الانفاق العالي على الواردات العسكرية هي اما ذات طبيعة أمنية هشة او منهمكة في صراع اقليمي ممتد او في حرب اقليمية مستعرة.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية:

اضافة الى التحديات الامنية السابقة تواجه الدول العربية تحديات اقتصادية لاتقل خطورة عنها حيث يلاحظ ان أغلبية الدول العربية تعاني من تدني مستوى النمو الاقتصادي وتراجع مستويات المعيشة وعدم القدرة على توظيف الموارد المتاحة لاغراض التنمية والرفاه الاجتماعي وشيوع ظاهرة الندرة التي ترافقت مع معدلات مرتفعة للتكاثر السكاني التي وصلت في بعض البلدان الى(5.13%) من مجموع السكان(ويكيبيديا، قائمة الدول العربية حسب عدد السكان،2022)

ورغم ان هناك من يجادل ان النمو السكاني يمكن ان ينعكس بالايجاب على التنمية وان هناك امكانية للتغلبعلى تحديات التنمية وندرة الموارد بالتعويل على الابتكارات والاستثمار في التكنولوجيا بيد ان هناك من يؤكد أن العلاقة بين النمو السكاني المفرط والتنمية هي علاقة عكسية ليس فقط بسبب انعكاسها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وانما ايضا لزيادة الضغط على الموارد (Peterson, 2017)

كما يؤدي اى ارتفاع نسبة السكان دون سن الخامسةعشر (الفئات غير المنتجة) التي وصلت الى (32.6%) من السكان (مركز المستقبل للأبحاث، لماذا سيستمر التهديد الديموغرافي في المنطقة العربية،2021).

وبغض النظر عن هذا النقاش فان الضرورة تقتضي التوازن بين معدلات النمو السكاني وتطوير الموارد المتاحة وبعكس ذلك فان الزيادة العالية في معدل السكان سنويا ستفضي الى ازدياد الطلب على الموارد وتراجع مستوى الخدمات وازدياد معدلات الفقر ومحدودية برامج الحماية

الاجتماعية وانتشار البطالة والتسبب بحدوث أزمات مجتمعية حادة ناهيك عن تراكم الديون الداخلية والخارجية التي بلغت1.4 تريليون دولار في عام 2020 للدول العربية مجتمعة أي ما يعادل 60% من الناتج المحلي الإجمالي (الاسكوا، نقص السيولة وارتفاع الدين في الدول العربية،2020).

وتتفاقم المشاكل الاقتصادية العربية بسبب غياب التنسيق بين الدول العربية وعدم التوصل الى إقرار خطوات اقتصادية مشتركة من شأنها الإفادة بشكل جماعي من الإمكانات المتاحة في السوق العربي لاسيما في مسألة الموارد والايدي العاملة وتوسيع التبادل التجاري وغيرها من المجالات.

المطلب الثالث: التحديات البيئية:

تتأثر التنمية المجتمعية عموما وسياسات الرفاه خصوصا بالنظام البيئي المحيط بالإنسان كما وتؤثران فيه في نفس الوقت. ذلك ان العلاقة بين الانسان والبيئة علاقة مترابطة فالسعي لإيجاد بيئة ملائمة يمكن ان تدعم الاحتياجات الإنسانية هو شرط أساسي لتحقيق مستوى متطور من الرفاه.

وبالمقابل فان تحقيق معدلات نمو عالية من خلال الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية يلحق الضرر بالتوازن البيئي والتسبب بالتالي في حدوث مخاطر بيئية عديدة الامر الذي دفع العديد من دول العالم الى التركيز على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع دون الاضرار بالنظام البيئي ومكوناته (مرابط، الرفاهية الاقتصادية وجودة النظام البيئي،2018).

وفي العالم العربي حيث تتميز البيئة الطبيعية بتنوعها الايكولوجي وغناها بالموارد الطبيعية الا انها تواجه العديد من التحديات البيئية التي تحد من قدرة الدول العربية على تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ومن أبرز تلك التحديات التغيرات المناخية المتسارعة التي طرأت في المنطقة العربية والتي تمثلت بارتفاع درجات الحرارة واندلاع حرائق كبيرة في بعض الدول العربية (المغرب والجزائر) والفيضان في البعض الاخر (السودان) كل ذلك تسبب بخسارة مساحات واسعة من الغابات والأراضي الزراعية التي تعد المصدر الاساسي لمعيشة عدد كبير من السكان (المفوض السامي لحقوق الانسان، 2022).

والى جانب ذلك تبدو مشاكل الجفاف والتصحر وندرة المياه أكثر وقعا على الرفاه الاجتماعي حيث تفرز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما هو الحال في الفقر والبطالة وازدياد التفاوت الطبقي وتدهور المستوى الصحي وانعدام الامن الغذائي وعدم القدرة على التأقلم البيئي والنزوح الداخلي (بوابة حكومة الامارات، التحديات البيئية في دولة الامارات،2020)

وساهم التلوث البيئي الناجم عن تقلص المساحات الخضراء والتوسع العمراني الكبير وتخلف القطاع الصناعي الذي يعتمد على استخراج وتكرير النفط في الدول العربية النفطية وتخلف الوسائل المستخدمة في التعامل مع النفايات فضلا استفحال النزاعات الداخلية والحروب الخارجية في انتشار

العديد من الامراض والاوبئة (جردي، واخرون، التدهور البيئي في الوطن العربي،2022) ويترافق كل ذلك مع ضعف الوعي البيئي لدى عامة الناس وغياب السياسات الحكومية الداعمة للحفاظ على البيئة الطبيعية العربية وان وجدت فإنها تنم عن محاولات محدودة لبعض الدول العربية او لمنظمات المجتمع المدني، الامر الذي يستلزم نشر الوعي البيئي والاهتمام الجدي بالمحافظة على البيئة وإيقاف التدهور البيئي الناجم عن الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية والتوسع في مشروعات البيئة الخضراء وتحقيق شروط التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: التحديات الثقافية:

لكي يتمتع الفرد بحالة من الرفاهية لابد له ان يحظى بمستوى متطور من الوعي الثقافي والعقلي الذي من خلاله يستطيع بناء شخصيته وتفعيل مشاركته المجتمعية.

من هناء فان تطوير الجوانب الثقافية والتعليمية تشكل أحد شروط الرفاهية. ومن خلال الثقافة يتم الحفاظ على القيم والأعراف الاجتماعية التي لها دورا كبيرا في توحيد المدركات المشتركة بين افراد المجتمع والشعور بانتمائهم الاجتماعي وتعزيز المشاركة الاجتماعية.

أضف الى ذلك ان بناء المجتمع المثقف المدرك لحقوقه وواجباته له دور كبير في انتظام وعي وسلوك الافراد وفقا للمصالح الاجتماعية العليا وخاصة ما يتعلق منها بالحفاظ على الامن

والسلام المجتمعي والسعي لتحقيق تنمية مستدامة وتحسين أسلوب الحياة والعمل على صيانة الموارد الطبيعية المتاحة (اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم،2016).

وعلى العكس من ذلك فان انحسار الثقافة وتراجع المستوى الثقافي من شأنه التسبب باضطراب الامن وتراجع الدافع نحو التنمية والتغيير وترسيخ القناعة بالواقع المتخلف والاضرار بالبيئة الطبيعية.

وترتبط الثقافة بدرجة أساس بمستوى التعليم ونوعيته ومدى الاستجابة الفردية والجماعية للتعلم والقدرة على توظيف العلم لصالح الرفاه وتحقيق التغير المنشود.

وفي العالم العربي حيث يعتبر التعليم حق دستوري كفلته كل الدساتير العربية الا ان هذ القطاع يعاني، شأنه شأن القطاعات الأخرى، من تردي الخدمات التعليمية الحكومية في كثير من الدول العربية وهو الامر الذي يتمثل بمظاهر عدة منها ضعف الموارد المادية، تخلف المناهج الدراسية، محدودية استخدام الوسائل التكنولوجية في التعليم، تراجع البحث والتطوير، الاعتماد على التلقين والحفظ، سوء الإدارة، الكثافة العددية للطلبة في الصف الواحد (خصاونة، واخرون،2016، ص44).

وبينما نجحت دول عديدة في العالم في برامج محو الامية تعد المنطقة العربية واحدة من أضعف المناطق في مجال مكافحة الامية اذ أن هناك 69.4 مليون انسان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق ممن يعانون الامية في الوطن العربي مما يجعل المنطقة العربية تستحوذ على نسبة 9% من اجمالي عدد الاميين في العالم (الاسكوا، 2021، ص 117).

ان هذه التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق الرفاه الاجتماعي وان كانت تبدو من الناحية النظرية منفصلة عن بعضها البعض الا انها مرتبطة أشد الارتباط من الناحية العملية وهو ما يمكن توضيحه في الشكل رقم 1.

شكل 1
ترابط تحديات الرفاه في المنطقة العربية

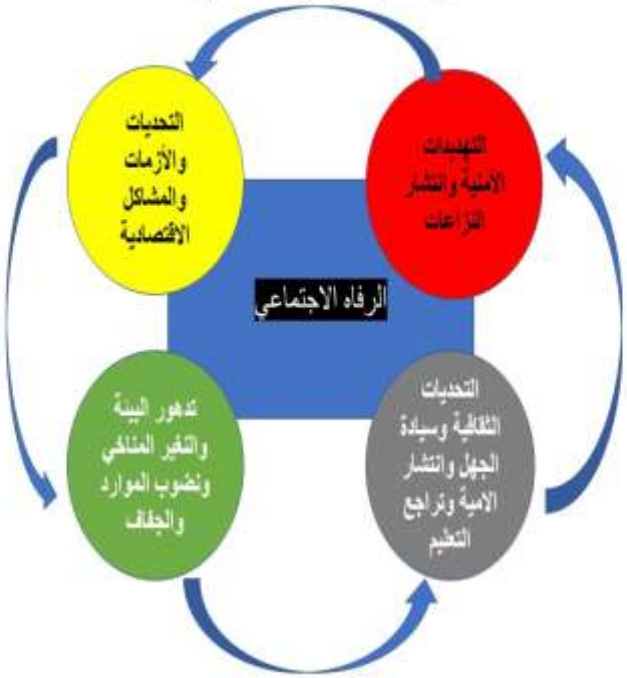

الاستنتاجات:

في ضوء دراستنا لموضوع الرفاه والبيئة الإقليمية يتضح ما يلي:

1 – ان مفهوم الرفاه وان ارتبط من ناحية الظهور بمفهوم الرعاية الاجتماعية الا انه تطور ليشمل مفهوم التنمية بمفهومها الاوسع الذي يشمل كل جوانب الحياة الإنسانية.

2- ان الوصول الى حالة من الرفاه الاجتماعي لا يستلزم بالضرورة نموذج معين من النظام السياسي لكنه بالتأكيد يستلزم توفر متطلبات الحكم الرشيد والعمل على تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على مصالح المجتمع.

3 – ان الغاية العليا من وجود الدولة هو العمل على بناء مجتمع الرفاه الذي يمكن من خلاله صون كرامة الانسان واشباع حاجاته المعنوية والمادية واحترام حقوقه الإنسانية. ولذا فان التراتبية الجديدة في سلم التدرج الدولي ينبغي ان تغادر التصنيف المعهود القائم على امتلاك القدرات العسكرية او الاقتصاد المتطور وان يقوم على مدى نجاح الدولة او اخفاقها في تحقيق هذه الغاية الإنسانية لشعوبها.

4 – بالنظر للتداخل الحاصل ما بين المتغيرات الداخلية والإقليمية فان تحقيق دولة الرفاه يتطلب بمدى توفر بيئة إقليمية تعاونية.

5- ان التهديد الأكبر على دولة الرفاه هو التحدي الأمني الذي يشتمل على طيف واسع من التهديدات في مقمتها اندلا ع النزاعات الداخلية والإقليمية وما يتمخض عنها من خسائر مادية وبشرية عديدة.

6 – ان التحديات الاقتصادية الإقليمية تمثل معوق اخر لدولة الرفاه فالضرورة تقتضي الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والحفاظ على التوازن بين النمو السكاني وهذه الموارد وتفعيل سياسات التنسيق والتعاون الإقليمي في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي لاسيما ما يتعلق منها بسياسة التشغيل وانتقال الايدي العاملة بين الدول العربية.

7 – من التحديات المتزايدة امام دولة الرفاه هي التحديات البيئية الناجمة عن التغير المناخي المتمثل بارتفاع درجات الحرارة وانتشار الجفاف والفيضان وانتشار مساحات التصحر وشيوع الأمراض والاوبئة وتلوث الهواء والتي فاقمت المعاناة الإنسانية.

8 – تحتاج سياسة الرفاه الى الشخصية الإنسانية المثقفة الواعية لدورها الإنساني الامر الذي يتطلب العناية بالجانب الثقافي عموما وبالتعليم على وجه الخصوص عبر مواكبة التطورات التقنية وتوظيفها في مجال التعليم افقيا وعموديا والاهتمام بالجانب البحثي وتفعيل برامج محو الامية والارتقاء بالمؤسسات التعليمية.

الخاتمة

ترتبط القدرة على تحقيق الرفاه والتنمية على معطيات البيئة الإقليمية بما تتضمنه من متغيرات امنية واقتصادية وبيئية وثقافية. وفي البيئة الإقليمية العربية حيث التداخل على اشده بين ما هو داخلي وما هو خارجي تبدو الصورة أكثر وضوحا ذلك ان أغلب النزاعات الدائرة في أكثر من بلد عربي هي نزاعات عابرة للحدود او تكون جاذبة لتدخل الدول المجاورة فيها (كما هو الحال في النزاع السوري والنزاع اليمني والنزاع الليبي).أضف الى ذلك ان واقع العلاقات الاقتصادية العربية الهشة حجم من قدرة أي من الدول العربية على استثمار الإمكانيات العربية المتاحة لتحقيق أي تقدم فعلي في مجال الرفاه او التنمية المنشودة وهو الامر الذي ترافق مع عدة تحديات على المستويات البيئية والثقافية.

وفي ضل استمرار هذه التحديات وتفاقمها من غير المتوقع، على الأقل في الأمد المنظور، تحقيق أي من أهداف الرفاه والتنمية المستدامة في أغلبية الدول العربية طالما ظلت هذه الدول أسيرة لمشاكلها الداخلية والاقليمية ودون اتخاذ خطوات جدية للتحرر منها واللحاق بركب التقدم الإنساني.

الهوامش

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا). (2015). تقرير النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية. نيويورك.

أمين، تمار. (2021). *"أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005-2019) باستعمال معطيات panel"*، *أبحاث اقتصادية معاصرة*:4(2):89-103.

ببيرك، عادل مصطفى. (2020). *دولة الرفاهية في الفكر الليبرالي المعاصر*. اطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد. العراق.
https://drive.google.com/file/d/1den21qtZvrQORucQHKqM6tm7g-1c_LR4/view

البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة. (2020/12/20). التحديات البيئية في دولة الامارات.
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/environmental-challenges-in-the-uae

البنك الدولي. (2022). الانفاق العسكري (% من اجمالي الناتج المحلي).
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS

حسام، غرداين. (2020). *اللامساواة إعادة التوزيع وآلية الحماية الاجتماعية – دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر*. اطروحة دكتوره (منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد. الجزائر.
https://bibfac.univtlemcen.dz/bibcentrale/opac_css/index.php?lvl=notice_display&id=43325

حسين، منى يوسف. (2011). *الوصول الى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية*، دار الخلود للنشر.

حسين، هادي. (2006). *النموذج الاجتماعي الديموقراطي- دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا*، في: مجموعة مؤلفين، *دولة الرفاهية الاجتماعية*. مركز دراسات الوحدة العربية.

خصاونة، سامي عبد الله، واخرون. (2016). *واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره*.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الرازي، مُحَّد بن ابي بكر. (2002). *مختار الصحاح*. بيروت: المكتبة الحديثة للطباعة والنشر.

الزبيدي، سعدون رشيد خضير. (2013). *تحليل الاثر المتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980 - 2012)*. رسالة ماجستير (منشورة)، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء. العراق.
https://drive.google.com/file/d/1Km8aGl3XkhUiYUaWsWgBBy4MqExh54XM/view

العيسوي، إبراهيم. (2006). *مداخلة*، في: مجموعة مؤلفين. *دولة الرفاهية الاجتماعية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

قائمة الدول العربية حسب عدد السكان.(2022/9/21).
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9

مرابط ، جميلة.(2018/9/1). الرفاهية الاقتصادية وجودة النظام البيئي.

https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1976

مرسي، فؤاد. (1990). *الرأسمالية تجدد نفسها*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة، سلسلة عالم المعرفة، (147).

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الإسكوا). (2021). التقرير الاحصائي عن التربية والثقافة والعلوم في الدول العربية. تونس.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات. (2021/12/19). لماذا سيستمر التهديد الديموغرافي في المنطقة العربية.

https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/6954

منظمة اليونسكو. (2016). التقرير العالمي لرصد التعليم.

http://gem-report-2016.unesco.org/ar/chapter

مي جردي واخرون. (2019/3/13). التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة.

https://caus.org.lb/ar

ميشيل، باشيليت. (2022/7/28). بيان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان.

https://www.ohchr.org/ar/taxonomy/term/789

نعمة، سعد عبد الحسين.(2019/12/28). العدالة الاجتماعية في الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية(العراق أنموذجاً). https://adhwaa.net/

المصادر الأجنبية:

- Daly, M., & Lewis, J. (2018). *Introduction: conceptualizing social care in the context of welfare State restructuring*. In Gender, Social Care and Welfare State Restructuring in Europe.
- Garland, D.(2016). *The Welfare State: A Very Short Introduction*. Oxford: University Press.
- Hamlin, A. *The Idea of Welfare and the Welfare State*. Public Finance and Management.
- Helliwell, J. F., Layard, R., Sachs, J. D ,.De Neve, J.-E., Aknin, L. B., & Wang, S. (Eds.) .(2022) .World Happiness Report 2022. New York :
- McLeod, E.(1999).*Social Work: Health and Equality*. Routledge.
- Sandmo, A.(1995). "Introduction: the welfare economics of the welfare state". *The Scandinavian Journal of Economics. 97*(4):9.
- Sustainable Development Solutions Network.
- Klimczuk, A. Welfare State, [in:] Turner, B et al (eds).(2017). *The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Social Theory*. pp. 1–5.

http://dx.doi.org/10.1002/9781118430873.est0406

- Emily Tripp.(2013). Realism: The Domination of Security Studies, *E-International Relations*.

https://www.e-ir.info/2013/06/14/realism-the-domination-of-security-studies

- Peterson, E. Wesley F.(2017).The Role of Population in Economic Growth. *SAGE* . https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/2158244017736094
- Gosta Seeping Andersen.(1/2008).The Three Worlds of Welfare Capitalism. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/243774920

الراي العام الامريكي والتفكير الاستراتيجي المعاصر في الشؤون الخارجية
الملف النووي الايراني انموذجا

د. عماد فاضل فيصل
المديرية العامة لتربية محافظة الديوانية في جمهورية العراق – اعدادية الشامية المهنية المختلطة
Imadfadhil099@gmail.com
009647813992551

الملخص

تناولت هذه الدراسة دور الراي العام الامريكي في سياسة الشؤون الخارجية طبقا للتفكيرالاستراتيجي المعاصر من خلال مبحثين خصص المبحث الاول كاطار مفاهيمي عن ابعاد الراي العام الامريكي وفقا للتفكير الاستراتيجي المعاصر, وكان ذلك بثلاثة مطالب , درس المطلب الاول ماهية الراي العام من خلال دراسة مفهومه وتاريخه واهم خصائصه,كذلك دراسة انواعه واهم العوامل المؤثرة فيه,فضلا عن البحث اساليب تغييره وطرق قياسه, بينما بحث المطلب الثاني في الجدلية التاريخية لتشكيل الراي العام الامريكي من خلال دراسة عدد من المقاربات النظرية ومنها مقاربة بوابة الحلم الامريكي المشرعة امام الجميع باعتبارها منارة للحرية ودنينا للمال والاعمال, كذلك مقاربة تقدمية الطبيعة البشرية التي تكسبها قابلية السير نحو الكمال, فضلا عن مقاربة تطبيق القيم الامريكية في الشؤون الخارجية, وبحث المطلب الثالث في دينامية الراي العام الامريكي من خلال دراسة التحولات والانقسامات فيه والاستقطاب الحزبي فضلا عن هيكليته الديناميكية.

ودرس المبحث الثاني تداعيات ازمة الملف النووي الايراني على الراي العام الامريكي كنموذج للتفكير الاستراتيجي المعاصر حيث يعتبر معظم الباحثين والمختصين ان خلو منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل على راس اولويات استراتيجية الشؤون الخارجية الامريكية المعاصرة باعتبارها اهم الدعامات في النظام الدولي احادي القطبية بعد الحرب الباردة لضمان مصالحها وامن حلفائها وبالخصوص امن اسرائيل رغم امتلاكها غير المعلن للسلاح النووي , وكان ذلك من خلال مبحثين تناول المبحث الاول الجذور التاريخية للبرنامج النووي الايراني وتحوله الى ازمة دولية ودراسة نشوء الازمة وتصاعدها وتفجرها عندما اعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا في 30 اغسطس من العام 2012 يتضمن قيام ايران بتجارب على اسلحة نووية فضلا عن تثبيت اجزاء كبيرة من اجهزة الطرد المركزي في منشاة فورد المبنية تحت الارض , وبحث المطلب الثاني الاستقطاب الحزبي والراي العام في التفكير الاستراتيجي المعاصر من خلال دراسة تسوية الازمة في عهد الرئيس الديمقراطي باراك اوباما واستيطانها في وقتنا الحاضر, واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات التي كان من اهمها مساهمة رجوع الولايات المتحدة الى الاتفاق النووي الموقع بين ايران و مجموعة 5+1 في تعزيز السلم والامن الدوليين.

الكلمات المفتاحية : التفكير الاستراتيجي , الراي العام , استراتيجية الشؤون الخارجية , الملف النووي الايراني , مستويات التحليل , جولات التفاوض.

American public opinion and contemporary strategic thinking in foreign affairs / the Iranian nuclear file as a model.

Dr. Emad Fadel Faisal

The General Directorate of Education in Al-Diwaniyah Governorate in the Republic of Iraq / Al-Shamiya Mixed Vocational Preparatory School

Summary

This study dealt with the role of American public opinion in foreign affairs policy according to contemporary strategic thinking through two sections. Also, a study of its types and the most important factors affecting it, as well as research methods for changing it and ways to measure it, while the second requirement examined the historical dialectic of forming American public opinion by studying several rhetorical approaches, including the approach of the American Dream Gate, which is open to everyone as a beacon of freedom and a religion of money and business. As well as the progressive approach of human nature, which gives it the ability to walk towards perfection, as well as the approach of applying American values in foreign affairs, and an examination of the third demand in the dynamism of American public opinion through the study of transformations and divisions in it, partisan polarization, as well as its dynamic structure.

The second topic studied the repercussions of the Iranian nuclear crisis on American public opinion as a model for contemporary strategic thinking. Most researchers and specialists consider that the Middle East region is free of weapons of mass destruction at the top of the priorities of the contemporary American foreign affairs strategy as the most important pillars in the unipolar international system after the Cold War to ensure Its interests and the security of its allies, especially the security of Israel, despite its undeclared possession of nuclear weapons, and this was through two sections. Iran experimented with nuclear weapons, as well as installing large parts of centrifuges in the underground Ford facility, and the second demand discussed partisan polarization and public opinion in contemporary strategic thinking by studying the settlement of the crisis in the era of Democratic President Barack Obama and its settlement in the present time, and the study concluded Several recommendations, the most important of which was the contribution of A To

the United States to the nuclear agreement signed between Iran and the P5+1 group in strengthening international peace and security.

Keywords:

Strategic thinking, public opinion, foreign affairs strategy, the Iranian nuclear file, levels of analysis, and negotiation rounds.

المقدمة

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الثقافة السياسية في الولايات المتحدة الامريكية على افتراضين اساسيين الاول هو نضوج العناصر التاسيسية لتشكيل الراي العام المحليباعتبار ان الامريكين امةولدت من فكرة كما يعتقد ثيودور وايت وليس من الجغرافيا, اما الثاني فهو دور العقيدة السياسية لدى صناع القرار في قراراتهم الاستراتيجية في الشؤون الخارجية بالانسجام مع قواعدهم الانتخابية المنتمية اصلا الى افكار الاباء المؤسسين رغم اختلافاتهم الجوهرية , ويمكن ان يكون هناك افتراض نسبي لدور الخبراء الاستراتجيين في صياغة افكارهم في مراكز التفكير الاستراتيجي ومؤسسات البحث العلمي بمختلف الولايات الامريكية وتقديمها للراي العام والنخبة, وهي من متطلبات العمل البيروقراطي الذي تحكمه المصالح العليا للدولة والمجتمع.

ومنذ عقد الستينات من القرن العشرين تبلور اجماع نسبي في الراي العام الامريكي في مناهضة الشيوعية وتاييد استراتيجية الاحتواء وكان امرا حيويا ومادة غنية في صياغات التفكير الاستراتيجي في الشؤون الخارجية, ربما يكون ذلك بسبب خيبة الامل الامريكية تجاه سياسات الاتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بفترة قليلة والتي دفعتها الى تغيير تحالفها معه اثناء فترة الحرب والشروع باعادة تاهيل المانيا الغربية واليابان بغية التفكير الاستراتيجي بانهم حلفاء المستقبل, الا ان الالام التي خلفتها حرب فيتنام زعزت الراي العام المحلي وقللت من اهتمامته باستراتيجية الشؤون الخارجية كعامل مؤثر في حسم الانتخابات الامريكية حتى بات عرفا انتخابيا بان برامج السياسات الداخلية هي الفيصل في توجيه الراي العام وحصد النتائج.

وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وما تلاه من انتصار لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة وحسم الصراع بين الصرب والالبان في اقليم كوسوفو وهزيمة الزعيم الصربي سلوفدان ميلسوفتش انصب التفكير الاستراتيجي الاميركي بتوجيه الراي العام العالمي والمحلي نحو العراق وايران وكوريا الشمالية باعتبارها محور الشرالذي يهدد الامن والسلم الدوليين حتى جائت احداث 11 سبتمبر وخطر تنظيم القاعدة الذي بات عدوانه امرا واقعا يضرب الولايات المتحدة في العمق فاعاد الحيوية الى دور الراي العام الامريكي في سياسة الشؤون الخارجية, وبعد الانتصار العسكري السريع للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في افغانستان والعراق وما تلاه من التعثر الامني هناك, تقدم الملف النووي الايراني على راس اولويات التفكير الاستراتيجي الامريكي في الشؤون الخارجية باعتباره تهديدا حقيقيا لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الاوسط وبالخصوص امن اسرائيل , ولابد من مواجهته بجميع الخيرات الاستراتيجة على ان يحظى ذلك بحماس شعبي يدعم صناع القرار واصحابه.

اهمية البحث

تعود اهمية هذه الدراسة الى تفاعل ازمة الملف النووي الايراني بين الولايات المتحدة وايران بما ينعكس على استقرار الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية العالمية وخاصة في منطقة الشرق الاوسط والعراق.

اشكالية البحث

تتبلور اشكالية هذه الدراسة في الاجابة على السؤال التالي؟ ماهو دور الراي العام الامريكي في استراتيجية الشؤون الخارجية على ضوء التفكير الاستراتيجي المعاصر, وما هو تاثيره على صناع القرار في ادارة ازمة الملف النووي الايراني؟

اهم الدراسات السابقة في الموضوع

اطلع الباحث على عدد من الدراسات والدوريات التي تناولت الموضوع وادرجت في فهرست المصادر, وكان من اهمها مولف دوغلاس ستيفنسون الحياة والمؤسسات الامريكية, ومولف تيري ديبل استراتيجية الشؤون الخارجية, ومولف محجوب الزويري مفاوضات الملف النووي من جنيف الى فينا , ومولف عطا محمد زهرة البرنامج النووي الايراني.

منهج البحث

اعتمد الباحث منهج تحليل النظم والمنهج المقارن بالاضافة الى المنهج التاريخي.

خطة البحث

قسمت الدراسة الى مبحثين كان الاول منها اطارا مفاهيميا عن اصول وتحولات وانقسامات الراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية, اما المبحث الثاني فتناول تداعيات ازمة الملف النووي الايراني على الراي العام الامريكي في التفكير الاستراتيجي المعاصر, واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات1

المبحث الاول

ابعادالراي العام الامريكي طبقا للتفكير الاستراتيجي في الشؤون الخارجية

تحكم المجتمع الامريكي نسبيا مجموعة من المبادى التاسيسية في استراتيجية الشؤون الخارجية تنقسم بين الواقعية والمثالية منذ جدلات هاملتون وجيفرسون في تسعينيات القرن الثامن عشر الى الحملات الانتخابية المتناظرة بين الجمهوريين والديمقراطيين في وقتنا الحاضر, وللخوض في مضامينها ودراسة اليات توجيه واستثمار الراي العام الاميركي من اجل تحقيقها لابد من البحث في المطالب التالية.

المطلب الاول \ ماهية الراي العام

يمكن معرفة ماهية الراي العام من خلال دراسة مفهومهوخصائصه العامة,فضلا عن دراسة انواعه والعوامل المؤثرة في تكوينه واساليب تغييره وطرق قياسه.

اولا \ مفهوم الراي العام وتاريخه واهم خصائصه

الراي العام اصطلاحا هو ميل الجماعة ونزوعها, اواعتقاد الجماعة باتجاه موقفها وهو من نتاجات العقل الانساني حسب ما اجمع عليه معظم المختصين والباحثين, وقد استخدم هذا المصطلح لاول مرةفي القرن الثامن عشرعلى هامش الثورة الفرنسية وبلسان جاك نيكر وهو وزير خارجية فرنسا في حكومة لويس السادس عشر, اما موضوعه فهو القضية الجدلية التي تحاكي مصلحة او مصير تلك الجماعة على اختلاف ابعادها سواء كانت جماعة محلية او اقليمية او دولية او انسانية,ويكتمل موضوع الراي العام بوجود عنصر الجماعة وعنصر القضية الجدلية بوجود الموقف الذي يمثل الاكثرية وتخضع له الاقلية , وموضوع الراي العام قديم قدم المجتمعات البشرية كظاهرة اجتماعية اطلقت عليها مسميات تاريخية متعددة مثل راي الرعية– راي العامة– راي السواد الاعظم – الشان العام– راي الجمهور– صوت الشعب– راي الاغلبية– الاتفاق العام– الارادة الشعبية– الخ, ومن الجدير بالذكر ان اول كتاب متخصص في مادة الراي العام صدر عام 1840 للكاتب جورج كورنويل لويس(الفياض, 2002 , 8-11).

وعليه يمكن ان نحصر اهم الخصائص الكلية لمصطلح وموضوع الراي العام قبل ان نحدد تعريفا عاما له, فبعد ان ذكرنا خصائص الجماعية والجدلية والتاريخية, هناك خاصية التنويعية المعيارية التي تشمل انواع متعددة للراي العام يمكن تصنيفها بمعايير معينة, والخاصية التغييرية التي لاتعرف الثبات بحكم ارتباطها بالجماعة الانسانية الخاضعة للتاثير بحسب الظروف المباشرة وغير المباشرة, كذلك الخاصية الاتصالية باعتبار موضوع الراي العام يرتبط وجودا ونوعا بالاتصال ووسائله المتنوعة, فضلا عن الخاصية القياسية

عندما يدخل موضوع الراي العام ضمن دائرة الموضوعات الانسانية التي لايمكن التبؤ بها الا من خلال التجريد بالقياس وثبوت العوامل الاخرى.(المحمود واخرون, 2007 ,5-7).

وهناك عديد من التعريفات المختلفة للراي العام حسب ماتضمنته من اهمية وترتيب جميع او بعض خصائصه, فقد عرفه كينج بحكم الجماعة بعد المداولة بقضية معتبرة, بينما عرفه دوب بانه ميول المجتمع ازاء قضية تهم جماعات متعددة, في حين عرفه ستيوارت ميل بانه جميع ما يريده المجتمع اولايريده,وحصر كي تعريف الراي العام بحكمة الحكومة بالخضوع الى اراء تعتنقها جماعات مختلفة من المجتمع (Egan, 2005 ,6) , بينما عرفه مختار التهامي بانه راي الاغلبية الواعية لقضية جدلية تمس الصالح العام بصورة مباشرة, في حين ذهب احمد بدر الى تعريف الراي العام بانه راي الاغلبية في المسائل المختلف عليها بما يؤثر على سياسة اصحاب القرار , وعرفه عامر حسن فياض بانه راي الجماعة حول قضية جدلية تخص مصالح المجتمع اومصيره (الفياض, 2003 ,9-10) , ويمكن ان نعرف الراي العام بانه معيارميل الاغلبية الاجتماعية ازاء قضية جدلية محلية او دولية يحكمها الاختلاف الثقافي والتاثير الاعلامي.

ثانيا \ انواع الراي العام والعوامل المؤثرة في تكوينه

يمكن ادراك الراي العام على اساس عدد من المعايير المختلفة, فمن خلال المعيار المكاني هناك راي عام مناطقي او محلي , وهناك راي عام اقليمي ودولي, بينما نجد من خلال المعيار الزمني ان هناك راي عام مؤقت مرتبط باحداث يومية او ازمات دولية محدودة, وراي عام مستمرمحكوم باصول عقائدية اوعرفية اوصراعات تاريخية,في حين ندرك من خلال المعيار السيكولوجي ان هناك راي عام متاثر بوسائل الاعلام وراي عام نابه يوثر على وسائل الاعلام ويقودها عندما يجمع بين العقل والعاطفة, اما من خلال المعيار السوسيولوجي نجد ان هناك راي عام مثقف او متعلم او واعي وهو الراي الذي نلتمس فيه اولوية عنصر العقل على عنصر الحماس او العاطفة, وراي عام تابعومنقاد الى العقل الجمعي متاثرا بشكل كبير بوسائل الاعلام والاتصال بحماس وعاطفة , ومن اهم العوامل المؤثرة في تشكيل الراي العام هي الثقافة المجتمعية وطبيعة الاحداث ووسائل الاتصال, فضلا عن الزعامات الدينية والاجتماعية وقادة الراي والقيادات السياسية(روجر, 1984 ,87).

ثالثا \ اساليب تغيير الراي العام وطرق قياسه

لما كانت التغييرية احد خصائص الراي العام فان هناك اساليب مختلفة لهذا التغيير لكنها مرتبطة بوسائل الاتصال ومن اهمها الملاحقة والتكرار في توجيه اسماع وابصار وعقول الناس نحو القضية ذات الصلة على قاعدة الوزير النازي غوبلز, وهناك اسلوب الاثارة العاطفية بمخاطبة عواطف الجمهور باثارة الغضب والحقد والود في احيان كثيرة, كذلك اسلوب تحويل انتباه الجمهور الى مواضيع ثانوية بعيدة عن القضية المعنية, وهناك اسلوب عرض الحقائق الدامغة لتغيير اتجاهات الراي العام المظلل حيث يقدم هذا الاسلوب احترام عقلية الانسان وحقوقه الاساسية, اما طرق قياس واستطلاع الراي العام باعتباره ظاهرة قياسية فيمكن تلخيصها اكاديميا من خلال خمسة مراحل هي : مرحلة فهم الاطر العامة مثل الاطار الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي, ومرحلة اختيار العينة موضع الاستطلاع والقياس, ومرحلة المعالجة الاحصائية, ومرحلة تفسير نتائج الاستطلاع والقياس اعتمادا على اداة الاستبيان في الدراسة (شومان, 2016, 2018).

المطلب الثاني \ الجدلية التاريخية وتشكيلالراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية

يعتقد العديد من الباحثين والمختصين ان الجدل التاريخي بين الواقعية والمثالية في تفكير الاباء المؤسسين منذالمراحل الاولى لكتابة الدستور الامريكي عام 1787هي اصل تشكيل الراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية حيث امتد انقسام الراي العام في المجتمع الامريكي بعد الاستقلال منذ الجدالات بين جيفرسون وهاملتون في نهاية القرن الثامن عشر الى المناضرات الانتخابية المعاصرة بين الديمقراطيين والجمهورين (بول سيبري, 1978 , 856- 866), ويمكن ادراك هذا التاصيل من خلال المقاربات التالية:

اولا \ بوابة الحلم الامريكي المشرعة امام الجميع باعتبارها منارة الحرية ودنيا المال والاعمال في عالم يسوده الطغيان والجوع يعطيها فرصة جذب الموارد البشرية المتميزة بالعلم والطموح والفكر الخلاق الذي يعززقيم القومية الامريكية التي لاتخضع لعوامل الجغرفيا والتاريخ او العرق والدين وانما تحكما المبادئ الليبرالية والديمقراطية نحو عالم الفضيلة المثالي, وعليه فان الانفتاح على جميع الامم والشعوب والدول بغية الدفاع عن حقوق الانسان وقيم الحرية والعدالة والديقراطية هو روح الدستور الامريكي كما يعبر عن ذلك ثيودور وايت عندما يقول ان امريكا امة ولدت من فكرة وليس من الجغرافيا(ستيفنسون, 2001 , 45), بينما يعتقد الواقعيون ان الرعاع والبربر عند البوابة الامريكية يمثل خطرا محدقا بمستقبل الدولة والمجتمع, وان المبالغة في التساهل التشريعي والانفتاح على الاخرين واجتذابهم رايا ساذجا وسط هذه القوى من الشر, وانه يهدد القيم العليا للديقراطية الامريكية(رايش, 1987 , 8-13).

ثانيا \ تقدمية الطبيعة البشرية تكسبها قابلية السير نحو الكمال رغم اخطائها المتعددة حسب مايعتقده المثاليون, فالفضيلة متجذرة فطريا في الانسان وامكانية رعايتها بالقوانين المفعمة بحقوق التعايش والتسامح يخلق مجتمعا مثاليا ضمن دولة فاضلة خارج عقد التاريخ وجبروت الاثنية والاعراق والاديان بروحية الفرد المنتصر بقيم الحرية والطموح والعدالة, وان اقناع الشعب بالتمسك بمبادئه الانسانية الهادئة حسب راي فرانك تاننباوم يعطي تعريفا واضحا للديمقراطيين المثاليين(تنناوم, 1995 , 1-3), وبالعكس من ذلك يذهب الواقعيون الى وصف الطبيعة البشرية بانها ثابتة وعدوانية مانفكت في سعيها الى السلطة والنفعية , وبغياب القوانين الصارمة التي يجب ان تحكمها بمزيج من الصراع والفوضى(جبلونسكي,1998 ,25).

ثالثا \ يعتقد المثاليون ان تطبيق القيم الامريكية في سياسة الشؤون الخارجية على اساس الوثوق بالراي العام في التعبير عن هذه القيم في الحرية والعدالة وحقوق الانسان والامن الجماعي المشترك الذي يعزز الاعتماد المتبادل بين الدول ويكرس الامن والسلم العالمي ,وهو السبيل لادارة الازمات الدولية حتى حين يتعلق الامر بالصراع الحاد من اجل تحقيق المصالح العليا . وان كبح شهوة العدوان وحب التسلط من قبل بعض الدول يجب ان يكون من خلال تعظيم المؤسسات الدولية التي تبيح سيادة القانون(والت, 1998 , 29-30) , بينما يميل الواقعيون الى الخشية من الشغف الشعبي في الدفاع عن المصالح العليا, وان السياسة الخارجية معرفة تخصيصية لدى النخبة حيث لايمتلك معظم المواطنون المعرفة والمرونة والتقدم في مجال سياسة الشؤون الخارجية الواسع والمتغير والمعقد بقضايا الامن القومي البعيدة عن تقدير الجمهور(جي لويس. 2002 , 10).

المطلب الثالث \ دينامية الراي العام الامريكي في التفكير الاستراتيجي المعاصر

تشكل الراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية ولايزال بدينامية تشبه الى حد كبير حركة البندول في التنقل بين الواقعية والمثالية حتى يكاد ان يتصور المراقب انهما يعملان معا, وربما يكون تعميم والتر راسل ميد هو الانجع في تحديد هذه الدينامية من خلال المقاربات الدقيقة التي ربط من خلالها بين جدلية الواقعية والمثالية وبين الزعماء الذين جسدوها على ارض الواقع باعتبارهم الاباء المؤسسين كما اسلفنا وهم جيفرسون وويلسون وهاملتون وجاكسون, الا ان دينامية و طبيعة هذه الحركة وحيويتها في الادارات المتعاقبة رغم الصراعات والحروب الاهلية فضلا عن الحروب العالمية تؤشر الى هيكلية مستدامة في الراي العام رغم الاستقطاب الحزبي والتحولات والانقسامات, ويمكن ادراك هذه الدينامية من خلال التفصيل في ذلك.

اولا \ التحولات والانقسامات

تقوم مراكز التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة على افتراضات منهجية في تكييف الراي العام حسب المعتقدات السياسية لجماعات الراي , ومن ثم تعكف هذه المراكزفي تقييم ردود افعال اعضاء الكونكرس الامريكي ازاء قضايا الراي العام الاميركي في الشؤون الخارجية لادراك سلوك صناع القرار في الادارات الامريكية المعاصرة, فمنذ بداية الحرب الباردة في نهايات النصف الاول من القرن العشرين تكيف الراي العام الامريكي في مناهضة الشيوعية من خلال مدرستين, اطلق على المدرسة الاولى جماعة الاميين المحافظين او جماعة الحرب الباردة حيث تستند الى الفكر الواقعي وتنظر الى العلاقات الدولية بين المحور الشرقي والمحور الغربي بالمعادلة الصفرية المستندة الى القوة الغاشمة, وتعتبر الاتحاد السيوفياتي تهديد توسعي لايمكن مواجهته الا من خلال القوة العسكرية التي تتفوق عليه, بينما تعتقد المدرسة الثانية التي تكنى بجماعة الاميون الليبراليون او جماعة مابعد الحرب الباردة بان المكائد الدبلوماسية كفيلة باحتواء المارد السوفياتي من خلال تطويع المشاكل الاجتماعية في استراتيجية المواجهة لكبح التهديد السوفياتي فضلا عن عدم التفريط بالقوة العسكرية الرادعة,الا ان صدمة الهزيمة في فيتنام وخيبة الامل في اهتمام الراي العام في الشؤون الخارجيةوتعاظم وتيرة السجالات بين الجماعتين اظهر جماعة وسطية اطلق عليها جماعة انصاف الانعزاليين او اللااميين ,الا ان تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة حدث تحول ملحوظ في الراي العام بعد انقسام واضح وعودة الى الاستقطاب الجدلي بين الواقعية والمثالية وبانت الهوة الواسعة بين المحافظين والليبراليين وكان يحكمها الاستقطاب الحزبي بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي (هولستا, 2004 , 153).

ثانيا \ الاستقطاب الحزبي

لم يكن الاستقطاب الحزبي اولوية في التفكير الاستراتيجي الامريكي في عقد الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين حيث كانت الاحزاب الامريكية المهيمنة تمثل خيمة واسعة للتنوع الذي يرعى السياسات المحلية, الا ان حرب فيتنام شكلت وعلى نحو تدريجي تجانسا سياسيا, وتطرفا عقائديا متوزع جغرافيا كان له تداعيات عميقة في تاثر الراي العام من الخطاب والتوجيه الحزبي تجاه سياسة الشؤون الخارجية, وقد قيدت الدراسات الاسترتيجة الامريكية العلاقات التبادلية بين الهوية الحزبية والايديولوجية المحلية, فبينما كان الحزب الديمقراطي على مدى عقود طويلة مرتبط بالحركة العمالية الامريكية محتضننا للمحرومين ليبراليا في القضايا الاجتماعية والاقتصادية حتى صنف حزب اليسار العقائدي الذي تركزت قوته في الشمال والشمال الشرقي المتحضر والساحل

الغربي , بينما كان الحزب الجمهوري دوما حزب رجال الاعمال والتجارة والتمويل ويصنف بانه الحزب اليميني في الغرب الاوسط والجنوب الريفي والسلاسل الغربية(ديبل, 2009 , 190-200).

ويعتقد كثير من الباحثين ان الاستقطاب بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي يضع صناع القرار الاستراتيجي في الشؤون الخارجية امام تحديات كبيرة حين يقسم الراي العام المستقطب الذي ينعكس بدوره الى الكونغرس حيث يواجه اي رئيس درجة من التوتر ازاء مقتضيات ادارة الحزب الذي ينتمي اليه ومقتضيات ادراة البلاد في الشؤون الخارجية التي تحتاج الى تاييد اكبر بعيدا عن سياسات الوسط التي لايمكن ان توفر الانسجام بين الغايات والوسائل الاستراتيجية وبالخصوص في مجال ادارة الازمات الدولية ذات الصلة بالمصالح العليا للبلاد, ولا تنتهي عملية الاستقطاب الحزبي عند هذا الحد فقدى فرضت المهام التي تتخذها الاحزاب كشعارات تركز على السياسات الداخلية اكثر من سياسة الشؤون الخارجية تكون قد دخلت في تصنيف جماعة اشباه الانعزاليين لتواجه تحدي الاستقطاب داخل الحزب الواحد الذي يكون في احيانا كثيرة حيويا عند مراكز التفكير الاستراتيجي لدينامية الراي العام في الشؤون الخارجية(كيلي, 2005 , 66-72).

ثالثا \ الهيكلية الديناميكية

رغم التحولات والانقسامات والاستقطابات في الراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية يوكد العديد من الباحثين المعاصرين ان هناك دينامية تهيكل الراي العام من تحت السطح بعزوم متقاطعة تفرض توازن ديناميكي مستقر, فعلى سبيل المثال يقول البروفسور في جامعة يالنتهام بروس روسيت ان تقلب وتغير امزجة الجمهور في الديمقراطيات الحديثة ازاء قضايا السياسات الخارجية هو تشويه لحقيقة استقراره في المسائل الاستراتيجية المتعلقة بمصالح الامن القومي سواء على مستوى الافراد او جماعات الراي (روسيت, 1990 , 115), ويذكر محلل الراي العام في السياسة الخارجية يوجين ويتكوف في نفس المضوع من ان هناك تطور بنيوي وايديولوجي يصعب موازنته في مواقف الامريكيين ازاء استراتيجية الشؤون الخارجية في القضايا الرئيسية رغم عدم الاستقرار العام وعدم الاهتمام واسع الانتشار(ويكتوف, 1990 , 14).

ويمكن ادراك حقيقة هذا التوازن الديناميكي حسب راي ويتكوف اذا حددنا اربع فئات من العزوم البنيوية القائمة على اساس اعتقادي او عرفي , اولا فئة الاميون الذين يحبذون تدخل الولايات المتحدة المصحوب بالاستراتيجية القسرية بوسائل تصالحية تدمج بين الامن والعدالة وهو اجماع ما قبل مرحلة حرب فيتنام, و الثانية هي فئة الانعزاليين الذين يعارضون اي دور امريكي على الساحة الدولية, اما الثالثة فهي فئة المتكيفين الذين يويدون التدخل التعاوني بوسائل اقتصادية او سوسيولوجية, والرابعة فئة المتشددين الذين يحبذون التدخل بالقوة العسكرية الحاسمة, وحسب البيانات التي افرزتها دراسة ويتكوف خلال اربع سنوات من مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجة فان ثلاثة ارباع العامة من الجمهور تذهب الى فئة الاميين وهو مايعطي تفسير علمي لمحور هذه الدينامية الذي يفرض تعجيل عالي للاستقرار المتوازن لهيكلية الراي العام الاميركي في الشؤون الخارجية رغم وجود واهمية وحيوية الفئات الاخرى ومحاولاتها ونشاطها في عرقلة استراتيجيات الشؤون الخارجية وبالخصوص عند اصطفافاتهم المعقدة (ويتكوف, 1990 , 27).

ومما يوكد هذه الافتراضات هو تكوين الراي العام الامريكي بعد احداث 11 سبتمبر حيث حفزت هذه الاحداث الجمهور كما لم تحفزه اي احداث من قبل بهذا المستوى عندما تحالف الانعزاليون والاميون والمتكيفون والمتشددون دعما للحرب في افغانستان والعراق, وهو مايعبر بشكل واضح بان طبيعة الاحداث هي التي تحكم هذه الفئات المختلفة ثقافيا وبنيويا وايديولوجيا بحيث ترى بعينين احدهما فوق السطح والاخرى من تحته عندما تطغى احداهما على الاخرى بحيث يتلاشى التباين الايديولوجي والعرقي ازاء القضايا الرئيسية التي تهدد المصالح العليا للدولة والمجتمع ,وممكن ان يعطينا ذلك افضل تعريف لدينامية الراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية.

المبحث الثاني

تداعيات الملف النووي الايراني على الراي العام الامريكي في التفكير الاستراتيجي المعاصر

يضع معظم الباحثين والمختصينخلو منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل على راس اولويات الاستراتيجية الامريكية المعاصرة باعتبارها من اهم الدعامات في النظام الدولي احادي القطبية بعد الحرب الباردة لضمان امن حلفائها وبالخصوص امن اسرائيل رغم امتلاكها غير المعلن لهذه الاسلحة , فضلا عن الحفاظ على التوازن النووي بين الهند وباكستان وعدم السماح بازدياد الدول التي تمتلك برامج نووية وان كانت برامج سلمية, وبعد الاطاحة بنظام صدام حسين على اساس هذه الذريعة وشروع ايران بتطوير برنامجها النووي باتت تداعيات ذلك الملف مهيمنة في التفكير الاستراتيجي الامريكي باعتبارها ازمة دولية لها انعكاساتها على الادارات الامريكية المتعاقبة من جهة وعلى الراي العام الامريكي من جهة اخرى, وللبحث في هذه التداعيات لابد من دراسة ماياتي :

المطلب الاول \ الجذور التاريخية للبرنامج النووي الايرانيوتحوله الى ازمة دولية

رغم ان الجهود الايرانية في امتلاك الطاقة النووية تعود الى العام 1957 حين وقع الشاه الايراني مُحَمَّد رضا بهلوي مع الادارة الامريكية انذك اتفاقا بهذا الشان الا ان دخول اول مفاعل للابحاث النووية حيز الخدمة كان في العام 1968 وهو نفس العام الذي انظمت فيه ايران الى معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية, وفي العام 1973 وقعت ايران اتفاقية نووية مع الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية فضلا عن جنوب افريقيا وناميبيا لتباشر شركة المانية في انشاء اول محطة نووية في العام 1974 (رسل, 2008 , 4-9).

وبعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران بقيادة رجل الدين الشيعي روح الله الخميني عام 1979 الغى النظام الايراني الجديد صفقة بناء المحطة النووية بعد ان علقت الولايات المتحدة جميع الاتفاقيات المبرمة مع ايران وايقاف جميع اشكال التعاون معها عقب ازمة الرهائن الامريكين, فضلا عن الفتوى التي اصدرها اية الله الخميني بتحرم انتاج واستخدام اسلحة الدمار الشامل , واستمر تعطيل البرنامج النووي طيلة اربع سنوات حتى مارس عام 1984 عندما هاجم النظام العراقي السابق مفاعل بوشهر ابان الحرب العراقية الايرانية في ثمانينيات القرن العشرين الذي برر استئناف البرنامج النووي بشعور تعاظم التهديد العراقي واهمية تعزيز القوة الايرانية الرادعة , وتولى البحث عن سبل احياء الاتفاق مع الالمان لاعادة تاهيل منشاة بوشهر النووية(الزهرة, 2015, 17 -23). وتعزز هذا السعي بعد تسلم علي خامنئي منصب الولي الفقيه بعد وفاة الخميني في الرابع من يونيو عام 1989 (العكلة,

20011 , 411 -413), وبات في الافق بوادر ازمة دولية حول هذا البرنامج بين الولايات المتحدة وحافائها الغربيون من جهة وايران من جهة اخرى , ويمكن دراسة تداعيات هذه الازمة من خلال مايلي:

اولا \ نشوء الازمة

بدات المخاوف الغربية والامريكية من التسارع في وتيرة تطوير البرنامج النووي الايرني منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين فحرصت الولايات المتحدة وبريطانيا بالخصوص الى عرقلة حصول ايران على تكنولوجيا متقدمة تمكنها من ذلك, فعلى سبيل المثال صادق الرئيس الامريكي بيل كلنتون على قانون من الكونكرس يفرض حظرا جديدا على ايران لطموحاتها في تطوير برنامجها النووي وفي نفس التاريخ ضغطت الولايات المتحدة في العام 1996على الصين واوكرانيا ودول اخرى لايقاف بيعها ايران وسائل تكنولوجية ذات استعمال مزدوج بين الاغراض العسكرية والمدنية, وفي نفس العام استولى مفتشو الجمارك البريطانية على شحنة توريد الفولاذ المستعمل في صناعة اجهزة الطرد المركزي التي كانت متجهة الى جامعة الشريف التكنولوجية في ايران (الاناضول, PAF, 2015).

ودخل البرنامج النووي الايراني مرحلة دقيقة في العام 2002 بعد حصول الولايات المتحدة على معلومات تؤكد تخصيب اليورانيوم في مفاعل نتانز فضلا عن تصنيع الماء الثقيل في مجمع اراك, واكد تلك المعلومات اعلان ايران بشكل رسمي بعد عدة اشهر عن اجرائها 113 تجربة لتحويل اليورانيوم الخام تظمنت انتاج اليورانيوم المشع وسعيها السير في تطوير دورة وقود نووية محلية ضمن حقها في امتلاك الطاقة النووية للاغراض السلمية(الشمري, 2001 , 37), وعلى اثر ذلك طالب رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحكومة الايرانية عن كشف كافة انشطتها النووية وايقاف تخصيب اليورانيوم والتوقيع على بروتوكول اضافي يسمح بموجبه لمفتشي الوكالة بالتفتيش الاستثنائي على المنشات النووية الايرانية بعد تقارير للوكالة عن اكتشاف اثار مشعة بدرجة عالية ماخوذة من مفاعلات ايرانية مما يعني اخلال ايران بالتزاماتها في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية, وقدد حدد رئيس الحكومة الايرانية وقتها هاشمي رفسنجاني شروط للتوقيع على هذا البروتوكول من اهمها احترام السيادة الوطنية والقيم الاسلامية (عبد الهادي, 2011 , 34).

ثانيا \ تصاعد الازمة

استمرت ايران بتشغيل برنامجها النووي بسرعة فائقة قبل دخولها في مفاوضات عام 2004 مع الترويكا الاوربية وهي كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وتعهداتها بوقف كافة انشطتها النووية طيلة فترة المفاوضات كبادرة حسن نية تقدمها حكومة الرئيس الاصلاحي مُحَمَّد خاتمي الذي استهل فترته الرئاسية بزيارة العربية السعودية وصرح هناك في بيان مشترك مع الملك فهد عن خلو البرنامج النووي الايراني عن اي طموحات عسكرية (المطيري, 2011 , 38), وبعد وصول الرئيس المحافظ المتشدد محمود احمدي نجاد الى رئاسة الحكومة الايرانية بعد فوزه بانتخابات عام 2005 اعلن ان بلاده سوف تستانف تخصيب اليورانيوم غير مهتم للتهديدات الغربية بفرض عقوبات قاسية على ايران, وقام بوضع حجر الاساس لمفاعل اراك للماء الثقيل وطلبت حكومته من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفع الاختام عن ثلاثة مواقع نووية من ضمنها موقع ناتانز, كما رفض نجاد الاقتراح الروسي بتخصيب اليورانيوم في روسيا واعلن في ابريل من العام 2006 عن امتلاك بلاده للتقنية النووية التي تمكنها من السير قدما في

برنامجا السلمي للدخول الى النادي النووي, وحينها دخلت المفاوضات مع الترويكا الاوربية نفقا مسدودا(العكلة, 2012 , 266), وتصاعدت الازمة بشكل ملحوظ عندما اصدر مجلس الامن ثلاث حزم من العقوبات يمنع بموجبها تزويد ايران بالمعدات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وانتاج الصواريخ الباليستية , وتضمنت هذه الحزم في قرارات مجلس الامن التي تحمل الارقام (1737 , 1741 , 1835).

وفي عام 2007 كشف رئيس منظمة الطاقة الذرية الايرانية عن التخطيط لانتاج 50 الف من اجهزة الطرد المركزي من طرازي 1 و بي 2 , وفي عام 2009 اعلنت ايران عن تركيب 8308 جاز طرد مركزي من الجيل الجديد كما اعلنت عن دخول مفاعل بوشهر مراحل التشغيل التجريبي بستة الاف جهاز طرد مركزي (الشرق الاوسط, 2010), وبعد شهر ابريل من العام نفسه انضمت روسيا والصين واعقبتهما الولايات المتحدة الى الترويكا الاوربية في جولة ثانية من المفاوضات, وفي سبتمبر من نفس العام تعثرت المفاوضات عندما اعلن مسؤولون امريكيون وبريطانيون وفرنسيينون عبر وسائل الاعلام عن قيام ايران ببناء مفاعل نووي تحت الارض دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الشرق الاوسط, 2009).

واستمر تصاعد الازمة ففي فبراير عام 2010 كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن توصلها لدلائل شاملة حول سعي ايران لامتلاك رؤوس نووية, فرضت على اثرها الامماالمتحدة على ايران حزم من العقوبات العسكرية والتجارية والمالية (AEA, 2010), ورفض الرئيس الامريكي حينها التهديدات الاسرائيلية بقصف المنشات الايرانية النووية بصواريخ عالية الدقة ومخترقة للتحصينات رغم تداول وسائل اعلام دولية عن قيام اسرائيل بدعم امريكي بهجمات سيبرانية على مفاعل ناتانز واعطاب عديد من اجهزة الطرد المركزي فيه (الاناضول, 2010), وفي نوفمبر من نفس العام تعرض عالمان نوويان ايرانيان لهجومين منفصلين بدراجات نارية قتل احدهما واصيب الثاني, واتهمت ايران الولايات المتحدة واسرائيل في ذلك (الشرق الوسط, 2011),

استمر التصعيد الدراماتيكي في الازمة خلال الاعوام 2010 -2011- 2012 حتى شهر سبتمبرمن عام 2013 رغم بعض المحولات للوساطة مثل جهود الحكومة العراقية , والوساطة التركية البرازيلية في مايو عام 2010 والمحادثات التي جرت في اسطنبول في يونيو عام 2011 , فقد اعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقارير متلاحقة عن ازدياد في اجهزة الطرد المركزي وانشطة تخصيب اليورانيوم (الاناضول, 2011), وبعد اعلان ايران في مارس 2012 عن انتاج ثلاثة اللاف جهاز طرد مركزي في منشاة ناتانز بدات في ايار من العام نفسه جولة جديدة من المحادثات مع مجموعة دول 5+1 في بغداد والتي لم تسفر عن اي نتائج تذكر(بي. بي.سي, 2012 , 5), وبحلول شهر مايو من نفس العام اعلنت ايران عن تمكنها من انتاج مايزيد عن ستة اطنان من غاز فلوريد اليورانيوم المخصب بدرجة ثلاث ونصف بالمئة (اميلي , 2013 , 15), وعلى اثر ذلك باشر الاتحاد الاوربي بتنفيذ حضر على شراء النفط الايراني (بي.بي.سي, 2012 , 1), فيما اعلنت ايران عن تجارب صاروخية في مضيق هرمز في سعي لاعاقة حركة ناقلات النفط هناك (الجزيرة, 2015, 4) , ورد الاتحاد الاوربي عى ذلك بتوسيع قائمة العقوبات لتشمل قطاعات مصرفية ومالية فضلا عن قطاع المعادن والغاز الطبيعي (بي.بي.سي, 2012 , 7).

ونشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا في 30 اغسطس عام 2012 تضمن قيام ايران بتجارب على اسلحة نووية فضلا عن تثبيت اجزاء كبيرة من اجهزة الطرد المركزي في منشاة فورد المبنية تحت الارض (الامم المتحدة, 2013 , 8), ومع بداية العام 2013 اعلنت وكالة الطاقة الذرية الايرانية عن تحديدها 16 موقعا لبناء محطات نووية بعد اكتشافها عن موقع جديد يحتوي على

فلزات اليورانيوم , وكان ذلك بالتزامن مع عدم حدوث اية تقدم في جولة من المفاوضات مع مجموعة 5+1 في كازاخستان(الخريشي, 2014 , 36-37), وفي 14 مارس من العام 2014 صرح الرئيس الامريكي حينها باراك اوباما لقناة اسرائيلية عن استحالة امتلاك ايران لاسلحة نووية قبل عام من هذا التاريخ (الاناضول, 2015 , 6),في حين قال نتنياهو في 12 ابريل من نفس العام من انه عازم على الدفاع عن بلاده وفق حساباته الخاصة وبما يمتلكه من معلومات خطيرة وقدرات كافية وحساسية عالية غير التي تملكها واشنطن بما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني (الجزيرة, 2015 , 9).

المطلب الثاني \ الاستقطاب الحزبي والراي العام بين تسوية الازمة واستيطانها في التفكير الاستراتيجي

رغم المنحى التصعيدي للازمة الا ان هناك معطيات استراتيجية باعثة للوصول الى تسوية سياسية في نهاية المطاف بين اطراف الازمة عن طريق المفاوضات كبديل واقعي عن الحل العسكري (المنيسي, 2005 , 64), وبعيدا عن هذه المعطيات بما يخص الجانب الايراني ,او الترويكا الاوربية ,او روسيا والصين لانها خارج موضوع البحث , اما في الجانب الامريكي من الازمة فيمكن ان ندرس احد هذه المعطيات الجدلية موضوع البحث وهو دور الاستقطاب الحزبي بين الجمهوريين والديمقراطيين على الراي العام في التفكير الاستراتيجي للتاثير على صناع القرار في تسوية الازمة او استيطانها وفق المصلح العليا للدولة والمجتمع.

اولا \ تسوية الازمة

يعتبر التاسع عشر من سبتمبر من العام 2014 تاريخ مميز في العلاقات الدبلوماية بين الولايات المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية عندما اعرب الرئيس الامريكي حينها باراك اوباما في رسالة وجهها الى الرئيس الايراني الاصلاحي حسن روحاني بعد انتخابه قبل حوالي الثلاثة اشهر عن استعداد بلاده لتقديم مرونة فيما يخص العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الايراني مقابل كشف ايران عن برنامجها النووي وتعاونها مع المجتمع الدولي في هذا الملف (الجزيرة, 2014 , 9), وبعد رد معتدل من قبل الرئيس روحاني في كلمة القاها بتاريخ 25 \9\2014 من على منبر الامم المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة (الامم المتحدة, 2014 ,9) , حدث بعد هذا التاريخ بثلاثة ايام اول اتصال مباشر بين الولايات المتحدة وايران منذ العام 1979 عندما اعلن اوباما عن تبادله وجهات النظر مع روحاني في اتصال هاتفي (الجزيرة , 2014 , 9).

وعلى اثر ذلك استانفت مجددا في جنيف المفاوضات بين ايران ومجموعة دول 5+1 بتاريخ 14 اكتوبر من العام نفسه (فرانس بريس, 2014 , 10) , واعلنت اطراف الازمة نيتها عن عقد جولة جديدة من المفاوضات في نوفمبر من نفس العام (بي.بي.سي, 2014 ,10),كما اعلنت ايران في 11اكتوبرعن سماحها لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من زيارة مفاعل اراك لانتاج الماء الثقيل (الشرق الاوسط, 2014 , 11), وبعد اعلان ايران هذا بثلاثة ايام طلب الرئيس اوباما من الكونكرس دعم الجهود الرامية للتوصل الى اتفاق مع ايران حول برنامجها النووي (فرانس بريس, 2014 , 11), وفي الخامس والعشرين من نوفمبر وقعت ايران مع مجموعة دول العمل 5+1 اتفاق يقضي بموجبه تجميد مؤقت لانشطة ايران النووية ومتدته ستة اشهر للتوصل الى اتفاق نهائي, ويتضمن هذا الاتفاق المؤقت افراج الدول الغربية عن جزء حسابات ايران المجمدة واعادة تحويلها(رويتر, 2014 , 11), ودخل هذا الاتفاق في العشرين من ديسمبر من نفس العام حيز التنفيذ (الاناضول, 2015 , 7).

وفي منتصف يناير من العام 2015 انطلقت جولة جديدة من المفاوضات في جنيف بين اطراف الازمة(الجزيرة, 2015 , 1) , اعقبتها جولة جديدة من المفاوضات في العاصمة النمساوية فينا بعد ثلاثة ايام (رويتر, 1015 ,1), وفي السابع عشر من مارس من نفس العام بدات جولة جديدة من المفاوضات في مدينة لوزان الفرنسية(فرانس بريس, 2015 , 3), وشهدت هذه المفاوضات تعليقا موقتا لمدة ثلاثة ايام حيث استانفت يوم الخامس والعشرون من مارس (رويتر, 2015 , 3) , وفي الثاني من ابريل من نفس العام اعلن طرفا الازمة عن التوصل لاتفاق حول الخطوط الرئيسية لصياغة مسودة الاتفاق المزمع توقيعه في الثلاثين من يونيو من العام نفسه(الجزيرة , 2015 ,4), وفعلا توجت هذه الجولات من المفاوضات التي وصفت في مراحلها الاخيرة بالماراثونية بتوقيع الاتفاق النهائي بين ايران ومجموعة دول 5+1 يوم الرابع عشر من يوليو عام 2015 حول البرنامج النووي الايراني بتعهدات متبادلة وباشراف المنظمة الدولية لتدخل فيها الازمة مرحلة التسوية(وكالة الاناضول, 2015 ,7), ويمكن تحليل دور الاستقطاب الحزبي والراي العام الامريكي في هذه المرحلة المفصلية من ازمة الملف النووي الايراني من خلال ثلاث مستويات من التحليل.

1 – التفكير الاستراتيجي والراي العام على مستوى الدولة

من خلال تتبع مسار البحث يمكن ادراك ان مرحلة تسوية ازمة البرنامج النووي الايراني تبلورت اثناء ادارة الرئيس الديمقراطي باراك اوباما للبيت الابيض على اساس المتبنيات الفكرية الليبرالية والنظرية البيروقراطية للحزب الديقراطي في ادارة الازمات الدولية فضلا عن الوعود الانتخابية التي روجت لها حملة الرئيس اوباما في تصفير الازمات الدولية وتغيير جذري في سياسة الشؤون الخارجية كبديل استراتيجي للتخبط والفشل في ادارة الحزب الجمهوري للازمات الدولية متمثلة بادارة الرئيس جورج بوش الابن لازمة محاربة الارهاب وبالخصوص استراتيجية القوة الغاشمة في احتلال الفغانستان والعراق بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر, فهل كان فوز الديمقراطيين في انتخابات 2008 هو استقطاب حزبي معتاد؟ ام هو استمالة للراي العام بهذا الموضوع بثبوت العوامل الاخرى !, وماهو دور مراكز التفكير الاستراتيجي في ذلك؟

وللاجابة عن هذه الاسئلة يجب ملاحظة مايلي : اولا \ ان تغير الموقف الامريكي الحاسم تجاه تسوية الازمة جاء في فترة الولاية الثانية للرئيس اوباما وبعد تغيير الحكومة الايرانية المحافظة بقيادة احمدي نجاد ووصول الرئيس الاصلاحي حسن روحاني , وهذا يفسر لنا بشكل واضح ان فوز اوباما لولايتين كان استقطابا حزبيا معتادا في الثنائية الحزبية الامريكية ولم يكن استمالة للراي العام, ثانيا \ انصب دورمراكز البحوث والتفكير الاسترتيجي في الولايات المتحدة الامريكية بعد ترنح القوات الامريكية في المستنقع العراقي بعد فترة وجيزة من احتلاله ودور ايران وسوريا في دعم وتوجيه المقاومة العراقية والجماعات الارهابية في استهداف الجيش الامريكي وتكبيده خسائر فادحة في الارواح والمعدات, انصب دور هذه المراكز باعتبارها مؤسسات وطنية الى ترجيح النظرية البنائية في استراتيجية الشؤون الخارجية على النظرية الواقعية, وكون النطرية البنائية لها اصول ليبرالية في عقيدة الاباء الموسسين الداحضين لنظرية القوة (منغنست, 2013, 208-217)جاءت متبنيات هذه المركز لتعزيز الاستقطاب الحزبي لصالح الديمقراطيين وترجيح النخب واللوبيات في استمالة الراي العام وحسم تغيير استراتيجية القوة واستبدالها باستراتيجية تعزز الوسائل الدبلوماسية والفعل الاجتماعي في التاثير على الخصوم في ادراة الازمات الدولية.

وانتج هذا المستوى من التفكير الاستراتيجي تحييد الاستقطاب الحزبي بصورة نسبية واستمالة الراي العام الاميركي لصالح متبنيات الحزب الديمقراطي في استراتيجية الشؤون الخارجية في الشرق الاوسط وانتفاضات (الربيع العربي) وبالخصوص في ادارة ازمة الملف

النووي الايراني , وبان ذلك واضحا منذ الانتخابات النصفية في ادارة اوباما الاولى, ودعم الكونكرس الامريكي لاستراتيجية اوباما بهذا الخوصوص والتي عمدت الى وسائل مختلفة في ادارة ازمة الملف النووي الايراني وكان ابرزها القوة الناعمة التي تضمنتها الاستراتيجيات الامريكية في الادارات الديمقراطية المتعاقبة في التعامل مع الاتحاد السوفياتي ابان الحرب الباردة (الحسين, 2016 , 7).

2 – التفكير الاستراتيجي والراي العام على مستوى الفرد

من الملاحظ ان مسار ازمة الملف النووي الايراني تغير بصورة عامة في عهد اوباما بغض النظر عن التوقيتات الزمنية الحاكمة, حيث انهى عهده الجدل الاستراتيجي في مراكز التفكير بخصوص سياسة الشؤزن الخارجية حيث كان هذا الجدل مستمرا حول مسارات العمل في توجيه الراي العام ازاء استراتيجية الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن وفريقه من المحافظين الجدد المعروفة بمكافحة الارهاب التي جمعت من فكر الاباء المؤسسين الواقعية والمثالية في بودقة واحدة مع التحديث في الوسائل لتشمل التعددية ودور اكبر للمؤسسات على حساب الايديلوجية الفردية , الا انها ظللت محتفظة بتلك الاحادية المصرة على اقناع الراي العام بنواياها واهدافها على المستوى البعيد, فهي جمعت بين مبدا ويلسون المثالي في نشر الديمقراطية وميول جاكسون في استخدام القوة العسكرية والهجوم بها لقمع التهديد من مصدره (فيلاوس, 2004 , 72).

وقد حسمت شخصية باراك اوباما الليبرالية المعتدلة الاكاديمية الجدل في مركز التفكير الاستراتيجي نحو عقيدة ويلسون باعتبار القانون الدولي والمؤسسات الدولية هي محور النظام الدولي لتوجيه الراي العام المحلي والعالمي ذات الصلة بمناطق الصراع والازمات الدولية , وتشترط هذه الاستراتيجية دعم الراي العام الامريكي لها بشيء من المجازفة في مستويات النجاح حين تفترض وتراهن بمستوى عال رغبة الشعوب في الشرق الاوسط ومنها الشعوب الايرانية في الحرية والرفاه الاجتماعي .ولابد من انتفاضها لتقوض الحكومات الرايديكالية الداعمة للارهاب نحو حكومات اكثر اعتدالا وواقعية بالانسجام مع مصالحم الخاصة, وهي محاكاة للداخل الايراني في الفعل الجتماعي للتغير الذي ينعكس بدوره على مسار المفاوضات بين اطراف ازمة الملف النووي (الياسين, 2016 ,3),والتي تعود على الشعب الامريكي بالمصلحة عندما تتمكن الدولة من اعادة تخصيص الموارد بطريقة اكثر فاعلية,وكان خطابا ناجعا رجح استمالة الراي العام الاميركي لشخص اوباما ومن ورائه للحزب الديمقراطي في التوصل الى اتفاق مقنع بين ايران ومجموعة العمل المشترك وتسوية ازمة الملف النووي الايراني .

3 – التفكيرالاستراتيجي والراي العام على مستوى النظام الدولي

اختلفت الظروف الدولية ذات الصلة بازمة الملف النووي الايراني بعد تسلم ادارة اوباما لملف الازمة حين تجاوز مسار التفاوض دول الترويكا الاوربية ليشمل روسيا والصين والولايات المتحدة , حيث اخذت المفاوضات مرحلة جديدة تقوم على قاعدة تجزئة موضوعات التفاوض بعد فشل مفاوضات السلة الواحدة , وجاء هذا التحول بناء على رغبة ايرانية وموافقة امريكية, وكانت هذه الموافقة الامريكية احد المصابيح في مسار الازمة المظلم (كلارسون, 2013 , a), فضلا عن ادراك الولايات المتحدة عن خطورة تحالف روسيا والصين مع ايران , كذلك صعوبة استهداف المنشات النووية الايرانية في هذه المرحلة الاستثنائية التي تعيشها منطقة الشرق الاوسط بسيطرة الجماعات الارهابية على مساحات شاسعة من سوريا والعراق وانسجام التحالف الدولي بقيادة الولايات

المتحدة بقتال هذه الجماعات مع مجاميع قتالية مدعومة من الحرس الثوري الايراني, مما فرض اولويات مختلفة في مركز التفكير الاستراتيجي حول ترجيح التوصل الى تسوية مع ايران بخصوص برنامجها النووي كخيار يساعد على درء الاخطار المحتملة للتهديد الذي يمثله تنظيم داعش الارهابي على مصالح الولايات المتحدة في الخارج فضلا عن الداخل الامريكي , وبما يشجع الراي العام الامريكي على قبول فكرة توقيع اتفاق تسوية ازمة الملف النووي الايراني , رغم مايمنح الحزب الجمهوري فرصة العودة للاستقطاب الحزبي والتاثير على الراي العام بمساعدة اللوبيات الاسرائيلة في خطورة هذا الاتفاق الذي يعطي ايران فرصة لتكريس سياساتها الرايديكالية والعدائية لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها (الفريضي, 2013 , 11).

ثانيا \ استيطان الازمة

انسحب الرئيس الامريكي الاسبق دولاند ترامب من الاتفاق النووي في مايو عام 2018 بعد وعود انتخابية في حملته الانتخابية بخطاب شعبوي استطاع من خلاله باستمالة الراي العام بشكل ملحوظ رغم الاستقطاب الحزبي الديمقراطي ورغم النقد الاوربي والاممي الذي انعكس على التفكير الاستراتيجي الامريكي بمعظم مراكزه المستقلة , واستبدل ذلك بعقوبات اقتصادية وضغوط دبلوماسية وعسكرية على ايران عرفت بالضغوط القصوى لتعود ازمة الملف النووي الايراني الى الظهور على واقع الاحداث الدولية, وافضت استرتيجية ترامب الى نقيض اهدافها فدفعت ايران الى احياء برنامجها النووي منذ عام 2019 حتى باتت قادرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة نقاء تصل الى 60 بالمئة(ابو هنية, 2022 ,1).

وباتت ازمة البرنامج النووي الايراني ازمة مستوطنة في العلاقات الدولية رغم عودة الديمقراطيين الى البيت الابيض بفوز الرئيس الحالي للولايات المتحدة جو بايدن الذي كان نائبا لاوباماعند توقيع الاتفاق في عام 2015 ووعوده اثناء حملته الانتخابية بالرجوع الى الاتفاق ونقده خروج ترامب من الاتفاق , وحال فوزه في الانتخابات دخلت ادارته في جولات من المفاوضات غير المباشرة مع الجانب الايراني عن طريق دول الترويكا الاوربية وبعض دول الخليج وهي دولة عمان ودولة قطر ,وبثبات الموقف الاسرائيلي بمعارضته للاتفاق الذي يعتبره تهديدا وجوديا يمكن ان نحصر اسباب استيطان الازمة من خلال تتبع مسار المفاوضات الجديدة غيرالمباشرة بين الولايات المتحدة وايرن على احياء الاتفاقوالتي سرعان ما تم تعليقها عندما اقتربت الانتخابات النصفية للكونكرس والذى يمثل الديمقراطيون فيه اغلبية بسيطة يسعون على الاقل في المحافظة عليها, وهو مايبرهن ارتباط صانع القرار الامريكي بالراي العام المحلي الموجه بمراكز التفكير الاسترتيجي التي توثر بشكل كبير على نسبة الاستقطاب الحزبي بين الجمهوريين والديمقراطيين, ويوكد بشكل لايقبل الشك بان الراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية هو احد اهم العوامل الحاكمة في حسم نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية.

الخاتمة

انتهت هذه الدراسة بنتيجة تؤكد وجود مجموعة من المبادىء التاسيسية تحكم الراي العام الامريكي في الشؤون الخارجية تصوغها مراكز التفكير الاستراتيجي لمحاكاة واقع الاحداث للتاثير على صناع القرار رغم ان استراتيجية الشؤزن الخارجية توضع للتاثير في البيئة الدولية الا ان طبيعة النظام السياسي والافكار الاجتماعية والجماعات المحلية تجعلها متجذرة في بيئتها الداخلية تحاكي الراي العام للتفاعل مع الاحداث والازمات الدولية بخصائص معينة تفرض عليه صيغة سياسية يمكن ان توحد ارائهم او تفرقها لكنها تمنح تلك القرارارت طابع مؤسساتي يمنعهم من المغالاة في التدخل الخارجي او الانعزالية.

التوصيات

1 – التاكيد على دور مراكز التفكير الاستراتيجي في توجيه الراي العام لدعم صناعة القرار في سياسة الشؤون الخارجية.

2 – عودة الولايات المتحدة الامريكية الى الاتفاق النووي بين جمهورية ايران الاسلامية ومجموعة دول 5+1 لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة يساهم في تعزيز الامن والسلم الدوليين.

3 – الاشارة الى دور النظريات الاجتماعية في حقل العلاقات الدولية.

قائمة المصادر

1 –المصادر باللغة العربية

1- عامر حسن الفياض ، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان ،عمان ،دار زهروان 2002

2- سليم كاطع علي ، دور الرأي العام في سياسية الخارجية الأمريكية ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ،المركز الديمقراطي ،26 يونيو 2017

3- مُحَمَّد بسيوني ،لماد يفضل الرأي العام الأمريكي سياسة خارجية متحفظة ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الاثنين 11 مارس 2019

4- مروة مُحَمَّد عبد الوهاب المعتصم بكر ،دور الرأي العام في صنع السياسة العامة بالولايات المتحدة: مراجعة إدارة ترامب بجائحة كورونا ، مصر ،جامعة اسيوط

5- فاطمة الزهراء عبد الفتاح ، اثر الاخبار الزائفة على إبعاد الثقة المجتمعية ، السياسية مجلة الديمقراطية ، العدد ١١

6- دوغلاس ك ، سائقون ، الحياة والمؤسسات الأمريكية ، ترجمة امل سعيد ، عمان الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩

١٤- تيري ل . ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية ، ترجمة وليد شحادة ، بيروت ،لبنان ، دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٩

١٥ – ريتشاد ، رسل ، البرنامج النووي الإيراني والانعكاسات الأمنية على الدولة الامارات العربيه المتحده ومنطقة الخليج العربي ، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي ٢٠٠٨

١٦ – عطا مُحَمَّد عبد الزهرة ، البرنامج النووي الإيراني ، بيروت ، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات ، ٢٠١٥

١٧ – وسام الدين العلكة ، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كليه الحقوق، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١١

١٨ – وكالة الأناضول ، AFP ، الملف النووي الايراني من عام ١٩٥٧ وحتى عام ٢٠١٥ ، رابط www.tarkress.com.

١٩ – حمدان مجزع الشمري ، الملف النووي الايراني الى اين ، موقع مجلس الامة ، الكويت ، تشرين الثاني ، ٢٠٠١

٢٠ – رائد حسين عبد الهادي ، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الازهر ، غزة ، ٢٠١١

٢١ – عبدالله فالح المطيري، أمن الخليج العربي، التحري الايراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عمان، ٢٠١١

٢٢- وسام الدين العلكة، دورة الوقود النووي إلايراني، والهواجس الغربية، دراسة بحثية، موقع دار بابل للدراسات والإعلام، ٢٠١٢ رابط http://www.arbabl.net/show derasat.php?id=260

23 ندين نصير الخريشي ، اثر المشروع النووي الإيراني على السياسية الخارجية الإسرائيلية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، كلية العلوم السياسية ، 2014

24 – احمد منيسي ، ازمة البرنامج النووي الإيراني – سيناريوهات متعددة للمستقبل ، موقع البيئة ، مختارات إيرانية ، العدد ٦ ، ٢٠٠٥

الجزيرة ، التسلسل الزمني المفاوضات الملف النووي الايراني ٢٠١٥/٤/٦

٢٦- ايمن عبد الكريم حسين ، القوة الناعمة وتوضيفها في استراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط ، مقالة بحثية ٢٠١٦/٧/٢٨

٢٧- كارين.أ. منخنست وايفان.م. اريخون مبادئ العلاقات الدولية ، ترجمة حسام الدين خضور ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ٢٠١٣ .

٢٨- عمار حميد ياسين ، دراسةمقارنة بين توضيف القوة الصلبة والناعمة ، نماذج مختارة ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ٢٠١٦/٣/١٠

٢٩ – باتريك كلاريون ، الازمة النووية الإيرانية ، مفكرة ، موقع معهد واشنطن ٢٠١٣

٣٠- نور الدين الفريضي ، اتفاق جنيف يكبح جماع البرنامج النووي الإيراني الحياة ٢٠١٣/١١/٢٦

٣١- حسن ابو هنية ، الاتفاق النووي الإيراني وصراع الهيمنة في الشرق الأوسط ٢٠٢٢/١/٩ ، رابط //m.arabi21.com/stoln

2– المصادر باللغة الانجليزية

1- Mark Hannah , u.s.foreih policy and American public opinion ",Earasia Group foundation, February 2019
2- Bourdieu pierre , opinion pobiqu , nexiste, in : questions de sociologie , Paris, Minuit, 1984
3- Mucchielli Roger , opinion chameleon d' opinion, pail, ess.1988
4- J.egan, patrik, (September 2005) , policy preferences and conjeressio all represent ation , the relacionship , between
5- Public opinion and policy making in today conqress, working Paper .
6- Paul seabury realism and Ldealism, in Alexamder America foreign policy. Vol 3 (New York: charles sons ,1918)
7- RopertB.reich , tales of a new america (New York : random honsi , 1981
8- Frank tannenbaym , the American tradition, in forign policy (nor man , ok: university of Oklahoma . Press , 1955).
9- David jahlomsky , times arrow times cycle , : mataphors for apariol of transition , parameters (winter, 1997 ,98)
10- Walt, international relations: one world, money theories. Stephen walt , in tern ationa relations one world, money theories foreign policy 110(spring, 1998) .
11- Ropertjallussi , nwclecture, Aajust 10 , 2002 .
12- Oler. Holsti , public opinion and American for eiqn policy, erv . Ed . (annarbor , ml: university of Michigan prass , 200) .
13- Donald r . Kelley, dividend power: the presidency , con gress , and from ation of America for eign policy, (tayetteville , Ak : university of Arkansas press , 2005) .
14- Russett , controling the sword , the democratic of antional security (cambridge , ma : harard university press , 1990) .
15- Eugene r. Wittkopf , faces of international, chapter 6 ,(durham , nc:duke university press, 1990) .
16- Janes follows Blindinti Baghdad, Dtlanticmontnly (sanuary / February 2004) , p12

المواقع الإلكترونية

1- http:// www. Un . Olg / sc / committees //1737 /resolutions . Shtml .

2- http:// www. Aawsat . Com/ details / asp? Section = @article=55623@/ ssueno = 11325 # , Uu k39 sih. .

3- صحيفة الشرق الأوسط، الوكالة الدولية للطاقة توكل لندن

4- Emily B , landau , facing iran' s militalg , http : // www. An ss. Org : 17person / b / 1andaaemily / 15p1 / 6/5/2013 .

فرينس بربيس. https://www.france24.com/ar/

5- http:// www. Un .org / artbic/ news / tostory – acp .

6- http: // www. Algazeera. Net / encyclopedia. Issyes

/ الجزيرة مركز أنباء الامم المتحده ، الوكالة الدولية للطاقة الأمم المتحده

https://www.swissinfo.ch/ara/reuters

7- http://wwww. Bainah. Net/ index ? Function = tem @ id= 9296@ lang.

الرقابة على الانتخابات النيابية / لبنان إنموذجاً

الدكتورة ريما فضل الله شهيب

لبنان – عاليه – مكتب ريما شهيب للمحاماة

rima.sh@hotmail.com

009613690465

الملخص:

الانتخابات هي عصب أي نظام ديمقراطي، سواءً إن كانت نيابية أم بلدية أم اختيارية.

الانتخابات النيابية هي الإجراء الذي يعبّر به المواطن عن إرادته وخياره في تسمية حكامه ونوابه البرلمانيين من بين عدة مرشحين.

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، ويعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى آخر، أو مجموعة إلى أُخرى. تختلف إجراءات ونظم الانتخابات من بلدٍ لآخر، إلا أن هناك أسساً معينة يجري العمل بها في كثير من البلاد من اجل تأمين معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية والتي من ابرزها حق الاقتراع العام، وتسجيل الناخبين بشفافية وحياد، دورية الانتخاب وقانون انتخابي عادل وفعال، ويبقى أهمها الحياد السياسي للقائمين على إدارة الانتخابات في جميع مراحلها بدءاً من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين، ومروراً بإدارة يوم الانتخابات، وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم أو الطعن.

ومن اجل التأكد من نزاهة الانتخابات وصحة التمثيل يجب تأمين الإشراف والرقابة على صحة العملية الإنتخابية من خلال الهيئات التي تراقب صحة الانتخابات والتي تشكل الركيزة الأساسية لنزاهة وصحة الانتخابات وبعد إعلان نتائج الإنتخابات النظر في الطعون الانتخابية من خلال المرجعيات المخولة بإجراء هذه الرقابة والمتمثلة في لبنان بالمجلس الدستوري الذي هو هيئة دستورية مستقلة أنشئت بموجب التعديل الدستوري لعام 1990.

الكلمات المفتاحية:

الدستور – الانتخابات – هيئات الرقابة – المجلس الدستوري – الطعون الانتخابية.

Monitoring of Parliamentary Elections/Lebanon as a role model

Dr. Rima Fadlallah Chehayeb
Rima Chehayeb Law Firm – Aley – Lebanon

Abstract:

Elections are the backbone of any democratic system, whether they are parliamentary, municipal or mayors.

Parliamentary elections are t e procedure by which the citizen expresses will and his choice in naming his rulers and parliamentary this representative from among several candidates.

Elections are the primary means by which people qualify to participate in managing the public affairs of their countries, which in turn is a fundamental human right that people all over the world have fought for.

The right to vote in democratic countries is one of the most important political practices, as it is a means of peacefully transferring power from one person to another, or one group to another. Election procedures and systems differ from one country to another, but there are certain bases that are being implemented in many countries in order to ensure the integrity standards of democratic elections, the most prominent of which is the right to public voting. The registration of voters with transparency and impartiality, the periodicity of the elections and a fair and effective electoral law, The most important of which remains the political neutrality of those in charge of managing the elections at all stages, starting with the supervision of the voter and candidate registration process, passing through the administration of the election day, ending with the vote counting process and announcing its final results, and supervising the right of voters and candidates to complain, grievance or appeal.

In order to ensure the integrity of the elections and the correctness of representation, supervision and oversight of the validity of the electoral process must be secured through the entities that monitor the validity of the elections, which constitute the main pillar of the integrity and validity of the elections.

Which is an independent constitutional body established by the constitutional amendment of 1990.

Keywords:
Constitution - Elections - Oversight Bodies – Constitutional Council – Electoral Appeals.

مقدمة البحث:

لبنان منذ تأسيسه تبنى النظام الديمقراطي الذي يقضي بإجراء انتخابات دورية مفترض ان تؤمن التمثيل الشعبي الصحيح وتفتح الطريق امام تجديد السلطة وتداولها، الامر الذي يستوجب وجود قانون انتخابي عصري عادل يؤمن المساواة.

كما يستوجب وجود أجهزة ادارية وامنية وقضائية قادرة على مواكبة العملية الانتخابية وتامين صحتها وشفافيتها من خلال الرقابة مما يؤدي الى ارتقاء المجتمع وتطوير الحياة السياسية ويكون للشعب دوره في المساهمة في صنع القرار السياسي وتحقيق صحة التمثيل.

مشكلة البحث:

تعد الإشكالية في كيفية انتاج العملية الانتخابية لصحة التمثيل الشعبي والدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية ومدى قدرتها على ممارسة سلطتها ومدى فعالية هذه الرقابة وأثر السلطات السياسية على عملها.

أهمية البحث:

يتبين لنا في هذا البحث الدور البارز الذي تلعبه الانتخابات النيابية في تعزيز التمثيل الشعبي وإبراز إرادة الشعب في تشكيل السلطات وكيفية ضمان صحة هذا التمثيل من خلال ضمان حسن سير العملية الانتخابية والرقابة الفعالة.

اهداف البحث:

هدف هذا البحث الى التطرق والتعرف الى الأسس التي تؤدي الى شفافية الانتخابات وتحديد دور أجهزة الرقابة في ضمان صحة الانتخابات وشفافيتها التي من شأنها ان تعكس الإرادة الصحيحة للناخب.

أسئلة البحث:

تتطرق هذه الدراسة لمجموعة من الأسئلة حول موضوع الرقابة على الانتخابات ومنها:

- ما هي شروط الترشح وما هي إجراءات وشروط الحملة الانتخابية؟
- من هي الهيئات ذات الصلاحية لإجراء الرقابة؟
- ما هي النتائج التي تترتب على قرارات ابطال النيابة؟

حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة من خلال التشريع اللبناني والتشريعات المقارنة للعملية الانتخابية والأجهزة التي تمارس الرقابة عليها.

منهج البحث:

اتبع الباحث منهجين:

- **المنهج الوصفي:** من خلال عرض وشرح النصوص القانونية التي ترعى العملية الانتخابية والأجهزة التي تمارس الرقابة عليها.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل النصوص التشريعية التي نظمت موضوع الانتخابات النيابية والرقابة عليها وتحليل القرارات الصادرة عن أجهزة الرقابة والمتعلقة بالموضوع.

خطة البحث:

تقتضي طبيعة البحث تقسيمه الى مقدمة ومبحثين وخاتمة موزعة على الشكل التالي:

- **المقدمة** وتشمل أهداف البحث وأهميته واشكاليته ومنهجيته.

– **المبحث الأول**: جرى تخصيصه الى تبيان الرقابة على الأعمال التمهيدية للعملية الانتخابية بحيث تناولنا في المطلب الأول، هيئة الأشراف على الانتخابات النيابية صلاحياتها ومدى فعالية رقابتها. وفي المطلب الثاني تناولنا رقابة مجلس شورى الدولة عن طريق مراجعة الابطال دون وجود نص صريح ورقابته بموجب نص صريح.

– **المبحث الثاني**: جرى تخصيصه لبيان الرقابة عن طريق الطعون الانتخابية التي تجري بعد الانتهاء من العملية الانتخابية واعلان النتائج بحيث تناولنا في المطلب الأول، البت في الطعون الانتخابية في ظل دستور 1926 اللبناني. وفي المطلب الثاني تناولنا رقابة المجلس الدستوري في البت في الطعون الانتخابية.

– **الخاتمة**: تتضمن النتائج والتوصيات.

تمهيد:

تبنى لبنان منذ إنشاء دولته النظام الديمقراطي دون ان يرد ذلك بوضوح في دستوره لعام 1926 (شيحا، ص. 587) ولكن بعد التعديل الدستوري ورد بشكل واضح وصريح تبنيه هذ النظام حيث ورد في الفقرة ج من مقدمة الدستور اللبناني وفقاً للقانون التعديلي رقم 18 تاريخ 1990/9/21 "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل".

وأكدت وثيقة الوفاق الوطني التي اعتبرت في حينه انها المخرج من آتون الطائفية والسبيل الى الانتقال بالحياة السياسية في لبنان من مرحلة الطائفية السياسية الى مرحلة العلمانية على وجوب أن يحظى لبنان بقانون انتخابي جديد وعصري منبثق من الدستور ومعبّر عن وحدة البلاد والتزامها بالديمقراطية. وعلى هذا الأساس نص اتفاق الطائف على أن تجري الانتخابات على أساس المحافظة – بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري – على اعتبار أن المحافظة تؤمن التعددية والوحدة في آن وتحفز في الوقت نفسه على الخطاب الوطني المعتدل الذي يتوجه إلى جميع الأفرقاء وليس إلى فريق واحد. وبناءً عليه يمكن أن تؤدي الانتخابات مهمتها في تعزيز الوحدة الوطنية ونقلها إلى مستوى أعلى بدلاً من المساهمة في تعميق الهوة بين مكونات الشعب اللبناني كما يحصل عندما يكون القضاء هو الدائرة الانتخابية. (الدنف، 2003، ص. 3 – 44).

رغم ما ذكر في وثيقة الوفاق الوطني وما أدرج في نص الدستور المادة 24 معدلة وفقاً للقانون الدستوري تاريخ 1927/10/17 والقرار 129 الصادر في 1943/3/18 والقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 والقانون الدستوري رقم 18 تاريخ 1990/9/21 نجد انه منذ التعديل الدستوري لعام 1990 تعاقبت على لبنان عدة قوانين انتخابية تزامنت مع كل دورة انتخابية لم يكن الهدف منها مراعاة حسن التمثيل الشعبي وتأمين الانصهار الوطني بل كانت هذه القوانين تفصل على قياس الزعامات السياسية وخدمة لمصالحهم.

تتطلب العملية الانتخابية اعمال إدارية عديدة تمهيدا للانتخابات كتجهيز قوائم انتخابية ودعوة الهيئات الناخبة وفتح باب الترشيح وتنظيم الحملة الانتخابية الى آخره.

يعتمد النظام في لبنان على تعددية المراجع الموكلة بمواكبة ومراقبة العملية الانتخابية بدأ من نشر قانون الانتخاب الى وضع القوائم الانتخابية وقبول طلبات تصحيحها ودعوة الهيئات الناخبة وافتتاح صناديق الاقتراع وغيرها.

فتوزع هذه المهام على نوعين من المراجع: هيئات إدارية من جهة وهيئات قضائية (كلجان القيد الابتدائية والعليا) او ذات طابع تنظيمي ورقابي (كوزارة الداخلية وهيئة الاشراف على الانتخابات). اما لناحية المراجع القضائية، قد يلعب القاضي الجزائي دورا مهما في مواكبة العملية الانتخابية في كافة مراحلها فيما يختص بالجرائم المتصلة بالانتخابات لكن الدور الأهم في

الرقابة على صحة الانتخابات وتسوية النزاعات الناتجة عنها يعود الى مرجعين قضائيين أساسيين في لبنان هما القضاء الإداري والدستوري. وسوف نقسم البحث الى مبحثين الأول يتناول الرقابة على الاعمال التمهيدية والمبحث الثاني يتناول الرقابة عن طريق الطعون الانتخابية.

المبحث الأول: الرقابة على الأعمال التمهيدية للعملية الانتخابية

تؤدي هيئة الاشراف على الانتخابات ومجلس شورى الدولة دوراً رقابياً مهما في المرحلة التمهيدية للانتخابات والدور الرقابي لكل من هذه المرجعيات يوزع على الشكل التالي:

المطلب الأول: رقابة هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية:

صدر في العام 2017 القانون رقم 44 الذي عدل قانون الانتخاب اللبناني فغير نظام الانتخاب من النظام الاكثري الى النظام النسبي حيث ورد في المادة الأولى منه، "يتألف مجلس النواب من ماية وثمانية وعشرين عضواً تكون مدة ولايتهم أربع سنوات، يُنتخبون على أساس النظام النسبي، ويكون الاقتراع عاماً وسرياً وفي دورة واحدة".

اعتبر هذا القانون خطوة في تصحيح التمثيل كون اعتماد النسبية يؤدي الى أوسع تمثيل ممكن في المجلس النيابي بما يتيح وجود صوت لمختلف الأفرقاء مقابل النظام الأكثري الذي يحجب أصوات بقية المقترعين مهما بلغ عددهم ولو بفارق صوت واحد. لكن توزيع الدوائر الانتخابية بالشكل الذي وزعت به حال دون ان يتمكن القانون من تحقيق التمثيل الصحيح، لانه من المفترض ان تجتمع النسبية مع الدائرة الموسعة الامر الذي يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي.

كما نص هذا القانون في المادة التاسعة منه على ان "تُنشأ هيئة دائمة تسمى "هيئة الإشراف على الانتخابات".

تمارس الهيئة الإشراف على الانتخابات وفقاً للمهام المحددة لها في القانون بصورة مستقلة وبالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات.

1 – صلاحيات هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية:

يقوم الاعلام بدور مهم في الانتخابات الديمقراطية فالاعلام الحر المستقل والتعددي امر أساسي لضمان شفافية الانتخابات وان احترام وظيفة الاعلام والاعلان الانتخابي من شأنه تحقيق الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار وتحقيق الديمقراطية.

رسم قانون الانتخاب ملامح الدور المناط بهيئة الاشراف على الانتخابات في مجال مراقبة الاعلام والاعلان الانتخابي في فترات الحملات الانتخابية، فأولى هيئة الاشراف على الانتخابات عدة مهام وصلاحيات وردت في المادة 19 من القانون رقم 2017/44 من ضمنها:

– رفع ما تراه مناسباً من اقتراحات الى الوزير واصدار قرارات وتعاميم تقع ضمن نطاق صلاحياتها، وضع قواعد للتغطية الإعلامية واستلام طلبات الوسائل الإعلامية الخاصة التي ترغب في تغطية الإعلانات الانتخابية المدفوعة الاجر طبقاً لأحكام قانون 2017/44. ومراقبة مدى التزام اللوائح الانتخابية والمرشحين بالإضافة الى الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها بالتشريعات التي ترعى قواعد المنافسة الانتخابية استناداً للقانون المذكور. وضع قواعد وشروط إجراء عمليات استطلاع الرأي ونشر النتائج خلال الحملة الانتخابية. تلقي الكشوفات المالية المتعلقة بالحملات الانتخابية وتدقيقها ضمن فترة شهر من تاريخ إتمام الانتخابات. إجراء الرقابة على عملية الانفاق الانتخابي سنداً لأحكام القانون 2017/44 ومراقبة الالتزام بفترة الصمت الانتخابي. تلقي كافة الشكاوى المتعلقة بصلاحياتها ومهامها والبت بها كما يحق للهيئة التحرك تلقائياً عند وقوع أي مخالفة اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها كما لها نشر الثقافة الانتخابية وتعزيز الوعي والممارسات الديمقراطية بكافة الوسائل المتاحة لها.

مما اضفاه القانون الانتخابي هذا انه وسّع مجال رقابة هيئة الاشراف على الانتخابات فأصبحت تشمل الهيئات المدنية، المحلية والدولية، التي تلعب دوراً في مراقبة العملية الانتخابية. كما منحها القانون دوراً في نشر الثقافة الانتخابية وتعزيز الوعي الوطني من خلال تعزيز الممارسات الديمقراطية بكافة الوسائل الممنوحة لها. غير أن هذا القانون لم ينص على آلية محددة لممارسة هذه المهام، كما انه لم يمنح للهيئة أي دور في انتاج برامج انتخابية تثقيفية يترتب على وسائل الاعلام المسموع والمرئي بثها ضمن مدة الحملة الانتخابية. كما منح الهيئة مهمة النظر في صحة البيان الحسابي الذي يتقدم به المرشحين ضمن المهلة المحددة قانوناً، وفي حال تجاوز المرشحين في بيانهم الحسابي للسقف الإنفاقي المحدد أو في حال مخالفة القانون يعود للهيئة رفضه. كما نص القانون على فرض غرامة على كل من يتخلف عن تقديم هذا البيان، الامر الذي من شأنه ان يقلل من حالات التخلف أو التأخر في تقديم هذه التقارير في المستقبل. ولجهة الرقابة على الإعلان والإعلام الانتخابي، فان القانون وسع نطاق هذه الوسائل الإعلانية والإعلامية التي تقع تحت رقابة الهيئة، بحيث أصبحت تطال الوسائل الالكترونية مهما كانت تقنيتها.

تمارس هيئة الاشراف على الانتخابات رقابتها طوال فترة الحملة الانتخابية، المحددة في نص المادة 56 من قانون 44 /2017 والتي تبدأ من تاريخ فتح باب الترشيح، وتنتهي بتاريخ إقفال صناديق الاقتراع.

أن اقتصار مدة الحملة الانتخابية وفقا لما ذكر في المادة المذكورة أعلاه، وإن كانت مطبقة على جميع المرشحين، فأنها تعتبر قصيرة وبالتالي لا تفي بالغرض المرجو منها مقارنة بفرنسا حيث تحتسب النفقات طوال السنة التي تسبق تاريخ الانتخاب.

رغم ذلك فأن مهام الهيئة لا تنتهي بانقضاء فترة الحملة الانتخابية، بل تستمر إلى ما بعد إتمام الانتخابات، حيث يعود للهيئة دراسة بيانات الحسابات الشاملة التي يتوجب على المرشحين تقديمها ضمن ثلاثين يوما تلي إعلان نتائج الانتخابات الرسمية، وتقوم بالبت بها بعد تدقيقها والفصل بصحتها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها، وتحيل هذه القرارات إلى المجلس الدستوري.

رغم ما ورد من نصوص قانونية غير أن عددا من المرشحين لم يتقيدوا بها، فلم يبادروا الى تقديم البيان الحسابي ضمن المهل المحددة قانوناً، وبعضهم تخلفوا عن تقديمه. وإذا كان القانون 2017/44 قضى بفرض غرامة تأخير على المتخلفين كعقوبة لكن هذه العقوبة لم تكن كافية ولم تحل دون مخالفة القانون. كما ان قانون السرية المصرفية قد شكلت عائقاً اساسياً للهيئة، بحيث اجيز للهيئة فقط الاطلاع على حساب الحملة الانتخابية الخاصة بالمرشحين دون حساباتهم الأخرى، مما يفتح الباب امام المرشحين للتحايل على القانون والقيام بالصرف من خارج الحساب الانتخابي المصرح به دون أي رقابة لاسيما وان لأغلب المرشحين خبرتهم في استغلال الناخبين من خلال شراء الاصوات فالرشوة الانتخابية كان لها تأثير على الانتخابات النيابية، لاسيما مع تدني قيمة النقد الوطني وبروز الأزمة الاقتصادية في انتخابات العام 2022.

حاولت الهيئة في الانتخابات النيابية اللبنانية فرض رقابتها بالشكل الذي يجعل الاعلام يلتزم القوانين ويطبق نزاهة الانتخابات لكن وسائل الاعلام بغالبيتها لم تلتزم بقواعد القانون ولا حتى بقرارات الهيئة وتعاميمها.

2- مدى فعالية رقابة هيئة الاشراف:

حاول القانون تعزيز مهام هيئة الإشراف وتوسيع صلاحياتها في ظل قانون رقم 44 بحيث أصبحت تتميز بكيان خاص بها،

تقوم بمهامها بشكل مستقل وبالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات الذي ترتبط به إدارياً والذي يشرف على أعمالها، ويحق له حضور اجتماعاتها حين يشاء، حيث يترأس الاجتماعات عند تواجده دون أن يكون له حق في التصويت. وهنا لابد من الإشارة بان إشراف الوزير على أعمال الهيئة يقتصر على التدابير الإدارية وليس له علاقة بالصلاحيات الممنوحة لها طبقاً للمادة 19 من قانون الانتخاب المذكور آنفاً مما يفيد بان الهيئة تتمتع بالاستقلالية فيما يتعلق بأداء مهامها. كذلك فان الهيئة مستقلة هي التي تعد نظامها الداخلي، كما أن القرارات التي تصدر عنها تكون نافذة وملزمة بمجرد صدورها دون اي تدخل من أي مرجع إداري، ما عدا النظام الداخلي الذي يحتاج إلى تصديق الوزير. (المادة 14 من قانون 2017/44).

وعليه فأن الهيئة تمارس مهامها دون الخضوع لأي سلطة وصاية أو أي تراتبية وظائفية. وقد منحها القانون صلاحية اصدار قرارات وتعاميم تنظيمية تنفيذاً لمهامها، وبعض قراراتها والتدابير المتخذة من قبلها هي ذات صفة قمعية، عقابية ترمي لضبط التجاوزات والمخالفات التي ترتكب اثناء الحملة الانتخابية.

كما ان القانون وسع صلاحيات الهيئة بمنحها سلطة اتخاذ قرارات تتمتع بالصفة القضائية وذلك خلال البت في صحة البيانات الحسابية المقدمة من المرشحـــــين بعد الانتهاء من الانتخابات وضمن الفترة المحددة قانوناً. كذلك فان القانون قد قيد تدخل السلطة التنفيذية في اعمال الهيئة وذلك من خلال تقييدها في عملية تعيين أعضاء الهيئة، بحيث أصبح يتم اختيارهم من بين ثلاثة مرشحين تسميهم كل من الجهات التي ينتمي اليها مختلف الاعضاء. (المادة 10 و11 من قانون 2017/44).

وايضاً منح القانون الهيئة صلاحية إعداد مشروع الموازنة الخاص بها. وبناءً على اقتراح الوزير المختص يصار الى تخصيص اعتمادات لموازنتها من ضمن موازنة وزارة الداخلية والبلديات. وفي الختام، يتبين ان ما نص عليه القانون الانتخابي الاخير من تعديل على الاحكام المتعلقة بهيئة الإشراف على الانتخابات خطوة جيدة باتجاه تأمين استقلالية الهيئة لكنها غير كافية بحيث انها لم تؤمن سوى استقلالية نسبية للهيئة. فمن ناحية أولى، ان القانون لم يمنح رئيسها صلاحية تقارب صلاحية الوزير فيما يتعلق بصرف الاعتمادات، بل ابقى هذه الصلاحية لدى وزير الداخلية والبلديات. ومن ناحية ثانية، احتفظت السلطة التنفيذية بكلمة الفصل في تعيين أعضاء الهيئة من خلال اختيارها اسماً من بين الأسماء المطروحة لتي تقدم إليها الامر الذي يبقي العضو المعين يشعر بالتابعية الى السلطة التي كان لها الفضل باختياره. وكان من الاجدر إعطاء الهيئة كافة الصلاحيات التي تجعلها قادرة على إدارة عملية الانتخابات في جميع مراحلها التحضيرية وفي يوم الاقتراع. كما كان يقتضي جعل هيئة الاشراف تتمتع بالشخصية المعنوية وجعلها تتولى إدارة وتنظيم كامل العملية الانتخابية، كما هو الحال في العديد من بلدان أميركا اللاتينية وفي الأردن وفلسطين وتونس، حيث تتولى هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية، مستقلة، إدارة العملية الانتخابية برمتها بمعزل عن السلطة التنفيذية. في حين انه في لبنان، ما تزال العملية الانتخابية تنظيماً وادارةً في عهدة وزارة الداخلية، ما خلا الأعمال المناط رقابتها صراحة بهيئة الاشراف.

وعليه يجب منح الهيئة الاستقلالية المالية التامة واقرار مبدأ عدم امكانية إقالة الأعضاء المعينين طوال مدة ولايتهم، إلا بناءً على شروط محددة حصراً وفي حالات جد استثنائية كما هو حال أعضاء المجلس الدستوري على سبيل المثال، لأن مبـــدأ عدم إقالة أعضاء الهيئة هو من الضمانات الاساسية لاستقلاليتهم وتحررهم من قيود السلطة التنفيذية. كما أن جميع التعديلات التي ذكرت لم تكن كافية لمواجهة الثغرات التي تواجه عمل الهيئة. فلناحية ضبط ورقابة الإنفاق الانتخابي، فان الإبقاء على الاستثناء المتعلق بالتقديمات والتبرعات التي اعتاد المرشح أو المؤسسة التي يملكها على تقديمها خلال فترة لا تقل عن ثلاث سنوات من التصرفات غير الممنوعة، مما جعلها قادرة على تعطيل مفهوم الضبط الانفاقي الانتخابي بشكل كبير. اضافة إلى ذلك فأن غياب قانون يجيز مراقبة مالية الأحزاب السياسية والتدقيق في تمويلها يشكل عائقاً اساسياً أمام الهيئة يحيل دون تمكنها من ضبط

التقديمات العينية والمادية الممنوحة من الأحزاب والكتل السياسية للمرشحين والتي تكون في غالبية الأحيان ممولة منهم بشكل كامل او جزئي، كذلك فان ما يشكل عائقا هو عدم رفع السرية المصرفية عن كامل الحسابات العائدة إلى المرشحين وأصولهم وفروعهم وأزواجهم.

اخيراً فقد بينت التجارب السابقة انه "هيئة الاشراف على الانتخابات واجهت عوائق وصعوبات عديدة اثرت على فاعليتها في ممارسة مهامها الرقابية، ولا سيما تلك المتعلقة بالرقابة على الاتفاق وتمويل الحملة الانتخابية من جهة، والاشراف على الاعلام والاعلان الانتخابيين، منها الإمكانيات المحدودة والصلاحيات المعطاة لها في القانون، فان كل هيئة لا تتوفر لها العناصر المادية والمعنوية والبشرية واللوجستية الكافية للقيام بمهامها بفعالية لن تتمكن من تحقيق النتيجة المرجوة، فما بال حال هيئة الاشراف على الانتخابات وعددها المحصور في 11 عضوا فقط وعدم وجود أجهزة كافية للمساعدة والمساندة كما انه لا يوجد لديها جهازا تكلفه بأي إجراءات تنفيذية على واقع الأرض بل كل ما تفعله هو فقط تحويل المخالفة على القضاء المختص، وعليه فان عمل الهيئة رصد وتقصٍ، دون أي صلاحية أو سلطة تفرضها على مرتكبي المخالفة".

من هنا يلعب وعي المواطن دورا مهما في تعزيز عمل هيئة الاشراف على الانتخابات حيث يتوجب على جميع المواطنين مهما كانت انتماءاتهم، والأحزاب والهيئات والمرشحين وكل من يرصد انتهاكاً أو رشوة او أي من المخالفات القانونية، أن يتقدموا بشكوى للهيئة، مما يساعد الهيئة من الاطلاع على المخالفات التي تحصل ميدانياً وتتمكن على أساسها الهيئة من التحرك والتحقيق، ومن ثم إحالة المخالفين على المراجع القضائية المختصة، والتي تتمثل في النيابة العامة. ان الرشوة في كل اوجهها تشكل جرماً جزائياً، يقع على عاتق السلطات القضائية أن تحقق به وتدعي فيه.

المطلب الثاني: رقابة مجلس شورى الدولة على الانتخابات النيابية:

تتطلب العملية الانتخابية عدة اعمال تمهيدية إدارية تحضيراً ليوم الانتخابات منها تحضير لوائح الشطب ودعوة الهيئات الناخبة، فتح باب الترشيح وتسجيل اللوائح الانتخابية وتنظيم العملية الانتخابية بكافة جوانبها وصولاً الى يوم الانتخاب وفرز الأصوات وإعلان النتائج فيمارس مجلس شورى الدولة دورا رقابيا اساسياً في هذه المرحلة التمهيدية بحيث انه المرجع الصالح للطعن في الاعمال والقرارات الإدارية المتعلقة بالانتخابات والتي نص القانون على صلاحية المجلس بالبت بها كقرارات رفض طلب الترشيح وطلب تسجيل اللوائح الانتخابية الى جانب كونه مرجعا للطعن بالقرارات الصادرة عن لجان القيد العليا والمرجع الصالح للطعن بالقرارات الصادرة عن هيئة الاشراف على الانتخابات.

ان جميع الاعمال التمهيدية التي تعتب منفصلة عن العملية الانتخابية تدخل ضمن نطاق اختصاص مجلس شورى الدولة عن طريق مراجعة الابطال او كمرجع استئنافي او تمييزي.

1- دور مجلس شورى الدولة في الرقابة عن طريق مراجعة الابطال دون وجود نص صريح:

تتضمن العملية الانتخابية عدة أعمال وقرارات تتخذها الإدارة تحضيراً للانتخابات. ان المشرع لحظ عدة قضايا وأدرجـــها في نصوص تشريعية تدار بها العملية الانتخابية ولكن تبقى أمور قد تستجد لم يلحظها المشرع بنص واضح وصريح وإزاء هذا النقص في النصوص فان مجلس شورى الدولة يبقى هو قاضي الابطال لكل القرارات الإدارية بوجود قرار صريح او عدمه.

وقد أعتبر اجتهاد مجلس شورى الدولة على غرار ما سار عليه اجتهاد نظيره الفرنسي فاعتبر ان الاعمال التمهيدية المنفصلة عن العملية الانتخابية تدخل ضمن اختصاصه وذلك عن طريق مراجعة الابطال وتخرج عن اختصاص المجلس الدستوري صاحب الصلاحية في البت في النزاعات الانتخابية.

ان اجتهاد مجلس شورى الدولة اللبناني قد تطور فيما يتعلق بالأعمال التمهيدية للانتخابات النيابية وقد وسع صلاحياته للنظر في الاعمال المنفصلة عن العملية الانتخابية وطورها **(قرار مجلس شورى الدولة رقم 2013/718).**

فاعتبر ان البت في صحة مرسوم دعوة الهيئات الناخبة من صلاحيته وقد أعتبر في قراره المذكور انه صاحب الصلاحية للنظر بشرعية هذا المرسوم باعتبار ان المرسوم هذا هو من الاعمال المنفصلة عن الاعمال الانتخابية بالتالي تخرج عن صلاحية المجلس الدستوري. في حين أعلن مجلس شورى الدولة عدم اختصاصه في النظر فيما يتعلق بإعلان الفوز بالتزكية إذ اعتبر ان مثل هكذا قرارات اكانت تتناول اعلان الفوز بالتزكية او رفضه هي اعمال متصلة بالعملية الانتخابية.

أيضاً اعتبر مجلس شورى الدولة ان الصلاحية تعود له بوصفه قاضي انتخابي في النظر في شرعية الاعمال الإدارية التي تسبق الانتخابات واستقر اجتهاده على اعتبار ان الاعتراض على الترشيح يتم فمن قبل المرشح الذي رفض تسليمه الايصال النهائي بالترشيح. اما قبول الترشيح اعتبره المجلس غير قابل للطعن من الغير بشكل منفصل عن عملية الانتخاب. **(قرار مجلس شورى الدولة رقم 2002/535).**

وقد أصدر مؤخرا مجلس شورى الدولة قرارا مهما الزم بموجبه وزارة الداخلية قبول طلب ترشح السيد مُحَمَّد ناصر للانتخابات النيابية عام 2022 رغم شطب طائفته عن سجلات قيد النفوس.

ان هذا القرار كما ورد في حيثياته أكد ان شطب الطائفة عن السجل ليس له ان يكون عائقا امام المواطنين في ممارسة حقوقهم المحفوظة بموجب احكام الدستور اللبناني، لا سيما تلك المختصة بالترشح للانتخابات النيابية.

وهو تأكيد على ان الانتماء الطائفي يجب ان يكون خيارا فرديا وليس شرطا للمواطنة. فالرابط الحقوقي بين الدولة والمواطن هو رابط مباشر وليس لأي علاقة اجتماعية اولية ولا يقررها الفرد لنفسه ان تكون وسيطا بينهما. **(قرار مجلس شورى الدولة رقم 2021/353-2022).**

ان الرقابة القضائية على النزاعات التي تطرأ خلال المرحلة التمهيدية وقبل فتح صناديق الاقتراع امر ضروري لانها تجنب إجراء الاقتراع بشكل غير صحيح.

2- رقابة مجلس شورى الدولة بموجب نص صريح:

ينص القانون على اعتبار مجلس شورى الدولة مرجعا استئنافيا او تمييزيا في القضايا الانتخابية التي حدد لها القانون محكمة خاصة او هيئة إدارية ذات صفة قضائية فهو مرجع تمييزي للطعن في بالقرارات الصادرة عن لجان القيد العليا المختصة بتصحيح القوائم الانتخابية كما انه يشكل مرجعا استئنافيا للقرارات الصادرة عن هيئة الاشراف على الانتخابات.

- تمييز قرارات لجان القيد العليا:

يحق لكل ناخب ان يطلب ضمن مهل معينة تصحيح خطأ متعلق به في القوائم الانتخابية على سبيل المثال ان يكون قد سقط قيده او حصول خطأ في بياناته فيقدم طلب التصحيح الى لجنة القيد الابتدائية، كما يحق لكل ناخب ان يطلب من لجنة القيد شطب أي اسم جرى قيده او إضافة اسم اغفل قيده خلافا للقانون كما للمحافظ والقائمقام والمختار المختص ممارسة هذا الحق.

كما ان قانون الانتخاب رقم 2017/44 منح الحق للناخبين غير المقيمين على الأراضي النيابية بالتصويت.

تصدر القرارات عن لجان القيد الابتدائية فيما يتعلق بتصحيح القوائم الانتخابية ضمن مهلة ثلاثة أيام عمل تبدأ من تاريخ تقديم طلب التصحيح وتبلغ الى ذوي العلاقة والى المديرية العامة للأحوال الشخصية. قرارات هذه اللجنـــــة تكون قابلة للاستئناف امام لجنة القيد العليا خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ تبت لجان القيد العليا بالاستئناف ضمن مهلة ثلاثة أيام

عمل تبدأ من تاريخ ورود الاستئناف، وهذه القرارات قابلة للتمييز امام مجلس شورى الدولة ضمن مهلة شهرين من تبلغ القرار وفقا لأحكام المادة 117 من نظام مجلس شورى الدولة التي تنص على انه يمكن تمييز الاحكام الصادرة بالدرجة الاخيرة عن الهيئات الادارية ذات الصفة القضائية وإن لم ينص القانون على ذلك.

– استئناف قرارات هيئة الاشراف على الانتخابات:

عزز قانون الانتخابات رقم 2017/44 صلاحيات هيئة الاشراف على الانتخابات حيث أولاها صلاحية اتخاذ قرارات تتمتع بالصفة القضائية وذلك عندما تنظر في صحة البيان الحسابي الشامل المقدم من المرشحين بعد إجراء الانتخابات وضمن المهلة المحددة لهم. ان قرارات هيئة الإشراف التي تتمتع بطابع القرار الإداري النافذ تكون قابلة للاستئناف أمام مجلس شورى الدولة ضمن مهلة ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ أو النشر، الذي عليه البت بها خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ تقديم المراجعة.

المبحث الثاني: رقابة المجلس الدستوري على الانتخابات:

يلعب المجلس الدستوري دوراً بارزاً في التحقق من صحة التمثيل النيابي وتحقيق شفافية الانتخابات من خلال الرقابة على الانتخابات عن طريق النظر والبت في الطعون الانتخابية بعد اعلان النتائج. وعليه سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين الأول يتناول الرقابة في ظل دستور 1926 والثاني يتناول الرقابة بعد انشاء المجلس.

المطلب الأول: البت في الطعون الانتخابية في ظل دستور 1926 اللبناني:

وضع الدستور اللبناني في العام 1926 في زمن الانتداب الفرنسي وقد استوحيت أغلبية نصوصه من دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا، وقد كان الجسم الرقابي الوحيد المخول في النظر في صحة نتائج الانتخابات النيابية هو مجلس النواب نفسه. (دمج، 2003، ص. 93-97).

فقد نصت المادة 30 من الدستور اللبناني لعام 1926 قبل تعديله في العام 1990 "للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ولا يجوز أبطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء".

ان هذه المادة حصرت حق الفصل في نيابة أعضاء المجلس بالمجلس نفسه أي ان هذا الحق مقتصر على السلطة التشريعية وذلك محاولة واضحة لتكريس وحجز كفة البرلمان على السلطتين الإجرائية والقضائية وقاعدة حصر البت بصحة انتخاب النواب بالمجلس النيابي مستوحاة من البرلمانات الغربية الإنجليزية والفرنسية في زمن كان القضاء فيه لا يوحي بالثقة لانه كان للملك تأثير قوي على القضاء. (رباط، 1970، ص. 567).

وقد اعتبر الدكتور زهير شكر ان "قاعدة حصر النظر بصحة الانتخابات بالمجلس النيابي تتنافى مع مبدأ العدالة الدستورية والقانون، لان بموجبها يصبح النائب المطعون بصحة انتخابه متهماً وحكماً. وعلى افتراض قدمت طعون ضد انتخاب جميع النواب وهذا امر جائز نظرياً على الأقل فكيف يجوز لجميع النواب المطعون بصحة انتخابهم محاكمة انفسهم"، (شكر، 2001، ص. 456). ان اعتبار المجلس النيابي هو المرجع الوحيد للبت في الطعون الموجهة ضد نائب لعدم صحة انتخابه وبهذه الأغلبية الموصوفة كانت رقابة غير فعّالة بحيث إن المجلس النيابي طـــــوال الفترة السابقة لإنشاء المجلس الدستوري لم يبطل نيابة أي نائب في المجلس على الإطلاق، (زين، ص. 161) فهذه الرقابة بقيت شكلية أكثر منها فعلية وتتعارض مع الديمقراطية ولا تحقق العدالة المفروضة كون المجلس النيابي كان بموقع الخصم والحكم. (شيحا، ص. 704 – 709).

وبقي الوضع على هذه الحال حتى توقيع وثيقة الطائف في العام 1989 وبناء عليها التعديل الدستوري الحاصل عام 1990.

المطلب الثاني: رقابة المجلس الدستوري عن طريق البت في الطعون الانتخابية:

نصت المادة 19 من الدستور على ان " ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

بناءً على هذا النص أصبح المجلس الدستوري المرجع الوحيد الصالح للبت في الطعون الانتخابية ينظر بها وفقاً لما يلي:

1- خصوصية مراجعة الطعن:

قد تكون نتائج العملية الانتخابية مدار طعن يطال صحة وصدقية العملية الانتخابية فالمجلس الدستوري لا يراقب الانتخابات بشكل مباشر وتلقائي بل يجري رقابته من خلال مراجعة ذات طابع شخصي بين مرشحين او أكثر. (بو عيد، 2007، ص. 425 – 450).

وعليه فان الدستور قد اولى المجلس الدستوري "دور قاضي الانتخابات الرئاسية والنيابية، اضافة الى مهماته الاخرى المتعلقة برقابة دستورية القوانين فيسهر على صدقية الانتخابات ونزاهتها عبر النظر في الطعون الانتخابية التي يتقدم بها امامه المرشحون الخاسرون في وجه اخصامهم من النواب الفائزين." فهو لا ينظر تلقائيا بصحة الانتخابات بل يراقب الانتخابات من خلال الطعون التي تقدم اليه. تتميز المراجعة الآيلة الى البت بصحة الانتخابات النيابية عن سائر

النزاعات القضائية بخصوصيتها إذ انها لا تهدف الى تحقيق التوازن بين مصالح خاصة بالمتخاصمين كما هي الحال في دعاوى النزاعات العادية بل تسعى الى تحقق القاضي الانتخابي من صدقية الانتخابات ونزاهتها. وبناءً على هذا فقد رأى المجلس الدستوري ان التنازل الذي قدمه الطاعن عن مراجعة الطعن في صحة نيابة خصمه في قرار صدر في طعون انتخابات 2018 معتبرا ان سحب الطعن من قبل الطاعن لا يؤدي الى رفع يد المجلس الدستوري عن الطعن بصفته قاضي انتخاب. وقد اعتبر المجلس في هذا القرار ان الطعن في الانتخابات النيابية امام المجلس الدستوري هو طعن في صحة الانتخابات ونزاهتها وصدقيتها وليس له صفة النزاع بخصوص حقوق شخصية بين الطاعن والمطعون في نيابته.

وقد خلص الى اعتبار ان صحة الانتخاب ونزاهته وصدقيته هي أساس الوكالة النيابية واساس شرعية السلطة المنبثقة من الانتخاب، مما يضفي القيمة الدستورية على صحة الانتخابات ونزاهتها وصدقيتها. (قرار 2019/4).

وعليه اذا كان ليس للطعن في انتخاب مرشح معلن فوزه من مرشح خاسر صفة النزاع الشخصي فان بعض الدول ومنها فرنسا قد أعطت لأي ناخب مسجل في الدائرة الانتخابية ولو لم يكن هو مرشحا حق الطعن في نيابة مرشح فائز عنها.

2- آلية إجراءات الطعن:

يجري المجلس الدستوري رقابته بناء على طعن يقدم اليه وفق آلية معينة، (المادة 24 من القانون 1993/250) فبمقتضى المادة 24 من قانون إنشاء المجلس الدستوري اللبناني، معطوفة على المادة 46 من نظامه الداخلي، يوجه الطعن بصحة نيابة نائب منتخب الى رئاسة المجلس الدستوري بموجب طلب يسجل في قلم المجلس (مادة 25 من قانون 1993/250).

وعليه فإن المجلس الدستوري اللبناني لا ينظر في الانتخابات النيابية إلا بناءً على مراجعة طعن مقدمة من المرشح المنافس الخاسر عن الدائرة الانتخابية التي ترشح عنها، في حين انه في فرنسا أعطي الحق بتقديم مراجعة الطعن لأي مرشح خاسر أو أي ناخب في الدائرة الانتخابية. (روسيون، ص. 33).

وان مهلة الطعن بالانتخابات النيابية امام المجلس الدستوري اللبناني أقصاها ثلاثون يوماً تلي تاريخ إعلان النتائج الانتخابية رسمياً، تحت طائلة سقوط حقه في تقديمها وهذه المهلة تتعلق بالانتظام العام بحيث يعود للمجلس الدستوري إثارة الدفع بعدم قبول المراجعة تلقائيا وعفوا. (بو عيد، ص. 461).

ويجب أن يوقّع الطعن من المرشح الخاسر أو من محام يعينه بموجب سند توكيل قانوني يرفق بالطعن بالإضافة الى الوثائق والمستندات التي تؤيد أسباب الطعن ويجب أن يوجه الطعن الى رئيس المجلس الدستوري ويسجل في قلم المجلس ويجب أن يذكر في مراجعة الطعن اسم المرشح الخاسر المعترض وصفته والدائرة التي ترشح عنها واسم المطعون في نيابته، والأسباب المسند اليها الإبطال وعلى الطاعن أن يرفق بالطعن جميع الوثائق والمستندات التي تؤيد مراجعته. ولا يقبل المجلس الدستوري المذكرات التوضيحية أو تبادل اللوائح كما هو الحال أمام المحاكم الاخرى. يبلغ المجلس الدستوري

المطعون بنيابته بالمراجعة، الذي عليه خلال مهلة خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه ان يقدم ملاحظاته ودفاعه مع المستندات التي في حوزته. (المادة 27 من قانون 1999/150).

كما اوجب على رئيس المجلس تكليف عضو مقرر يقوم بإجراء التحقيقات اللازمة وعليه ان يضع تقريره في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ تكليفه لوضع تقريره في الطعن في مهلة ثلاثة أشهر من تكليفه ورفعه إلى رئيس المجلس الدستوري.

كما فرض على المجلس البت فورا بالطعن بعد ورود التقرير على ان لا تتعدى مهلة البت شهرا واحدا. (المادة 29 من قانون 1993/250).

فرض المشرع اللبناني على الهيئات القضائية الناظرة بشتى النزاعات الانتخابية مهل وجيزة عليها التقيد بها. بالرغم من ذلك ان هذه المهل لا تشكل مهل اسقاط انما هي من نوع مهل الحث علما ان هناك اراء فقهية ترى عدم جواز التساهل في شان احترام هذه المهل ولا يجوز للمجلس الدستوري التساهل في احترام تلك المهل المنصوص عليها قانوناً او اعتبار ان مهلة الثلاثة أشهر لوضع التقرير يجوز تمديدها الى امد مجهول.

فرغم ان المشترع قد قيد السير في إجراءات المحاكمة والبت بها بمهل قصيرة نجد ان الطعون الناتجة عن انتخابات 2005 لم يبت بها الا بعد أربع سنوات اي في العام2009 (المجلس الدستوري، 2009-2010، ص. 27).

وذلك يعود الى فقدان النصاب في المجلس الدستوري بفعل توقف خمسة من اعضائه عن ممارسة مهامهم في المجلس وتخلف السلطة عن تعيين أعضاء جدد طوال تلك الفترة. فاعتبر المجلس، بعد ان اكتمل تشكيله، في هذا السياق ان المراجعات مردودة لانتفاء المصلحة القانونية وزوال موضوعها معتبرا انها ليست بدعوى عادية تهدف الى حماية حقوق شخصية وانما هي مراجعة ترمي الى الحماية القضائية للوضع القانوني بذاته" بصرف النظر مما ينشأ عن هذه الحماية بصورة غير مباشرة من آثار ومفاعيل شخصية والتي لا تدخل في نطاق المجلس أصلاً. (خوري، ص. 273).

كذلك الطعون التي قدمت الى المجلس الدستوري في انتخابات العام 1996 على سبيل المثال استغرق بتها وإصدار قرارات بشأنها مدة 8 أشهر.

3- اثر مراجعة الطعن على النائب المطعون في نيابته :

تتمتع قرارات المجلس الدستوري في البت في الطعون الانتخابية بالطابع الانشائي الذي هو وفقا لمفهوم القرارت القضائية الانشائية ينشئ الحالة الجديدة وكل ما سبقها يبقى قائماً، (شكر، ص. 1119) فالمنتخب يبقى نائباً، رغم الطعن المقدم بوجهه. (المادة 13 من النظام الداخلي لمجلس النواب والمادة 26 من قانون1993/250).

ان الشعب هو مصدر السلطات وعليه فانه عندما يمارس سلطته بانتخاب ممثليه تعتبر ارادته صحيحة وكلمته متمتعة بالحجية، لحين فصل المجلس الدستوري بالطعن ويعتبر المنتخب نائبا مكتمل الصلاحيات ولا تتوقف هذه الحجية الا بعد صدور قرار من المجلس الدستوري يقضي بعدم صحة الانتخاب وابلاغه من رئاسة المجلس النيابي. (بو عيد، 400 – 401).

اما في فرنسا فان اعلان نتيجة الانتخاب هي قرينة على ان المرشح قد انتخب ولكنه لا يتمتع بجميع حقوق النيابة ولا يشترك في جميع اعمال البرلمان الا بعد التصديق على انتخابه فاذا ما قدم طعن بصحة انتخاب نائب عندها لا يشترك في اعمال البرلمان الى ان يفصل المجلس الدستوري بصحة الطعن والحل المعتمد في فرنسا يجنب الإشكالات التي يمكن ان تنشأ عن ممارسة النائب لصلاحياته قبل صدور المجلس الدستوري ويمارس جميع صلاحياته وحقوقه النيابية من تاريخ إعلان فوزه بالانتخابات. مما يعني إنه في حال إبطال نتيجة الانتخابات فإن جميع الأعمال التي شارك فيها النائب، على سبيل المثال، إقرار قوانين، انتخابات هيئة مكتب المجلس، الثقة في الحكومة وغيرها، تبقى صحيحة ولا تأثير لإبطال نيابة النائب في صحة الأعمال التي قام بها قبل صدور قرار المجلس الدستوري بإبطال نيابته.

ان هذا الامر يثير إشكالية مهمة يجب ان تحل لأنه ليس من المنطقي ان تعتبر الاعمال التي شارك فيها النائب الذي ابطلت نيابته صحيحة خاصة في حال كان صوت هذا النائب هو الصوت المرجح وان هذا الامر مخالف لمبدأ قانوني عام "ان ما بني على باطل هو باطل"، لا سيما وانه كما ذكرنا هناك مراجعات استغرق البت بها فترات زمنية طويلة تجاوزت المدة المحددة قانوناً.

يتبع المجلس الدستوري اللبناني في تسوية النزاعات الانتخابية في لبنان الأصول الإجرائية والمبادئ الأساسية التي ترعاها كوجاهية المحاكمة وحق الدفاع واصول التحقيق.

لكن هناك عدة عوائق قد تعترض مقدمي الطعن منها صعوبة اثبات المخالفات وتشدد المرجعيات الادارية في هذا الشأن وعدم تعاونها مع الطاعنين مما يشكل صعوبة في اثبات الوقائع المخالفة وتدعيم مطالبهم الواردة في طعونهم.

4- مدى سلطة المجلس الدستوري لدى البت في الطعون:

يجب ان تكون العملية الانتخابية سليمة وبشكل عام كي تكون كذلك يتوجب ان تكون خالية من اعمال وتصرفات تعيبها مما يعني ان إرادة الناخبين يجب ان تكون حرة ومنزهة عن أي عيب يشوبها وعليه كي يؤخـــذ بالعيب الذي يشوب صحة الانتخاب يرى المجلس الدستوري ان رأي الناخب لم يحترم وانه لم يمارس تصويته بحرية دون أي ضغط او إذا تبين له انه لم يتم الالتزام بالاحكام القانونية او التنظيمية، (Loïc. Pages 70 et 71)، حيث يعلن المجلس الدستوري في قراراته صحة أو عدم صحة نيابة العضو المطعون بنيابته وفي حال إعلان عدم صحة نيابة العضو يعود للمجلس إما إلغاء نتيجة الانتخاب وإبطـــال نيابة العضو وإعلان فوز المرشح الحائز على أغلبية الأصوات، وإمّا إعلان بطلان نيابة المطعون في نيابته وإعادة الانتخاب عن المقعد الذي شغر نتيجة الإبطال عندما يتبين للمجلس وجود مخالفات جسيمة من شأنها التأثير في حرية الانتخاب.(المادة 31 من القانون 1993/250)

وفي حال إعادة إجراء الانتخابات يجوز للمرشح الخاسر والذي ابطلت نيابته ولكل من تتوفر فيه شروط الترشيح ان يترشح للانتخابات الفرعية. (بو عيد، ص. 259).

إن قرارات المجلس الدستوري فيما يختص بالانتخابات الرئاسية والنيابية تبلغ الى رئيس مجلس النواب ووزارة الداخلية والى كل من المتداعين. وهذه القرارات هي قرارات مبرمة نهائية لا تقبل اي طريق من طرق المراجعة. لقد وضع المجلس الدستوري من خلال عدة قرارات أطر الصلاحية المناطة به خلال نظره في الطعون الانتخابية. فقد اعتمد المجلس الدستوري بشكل عام مبدأ الحصرية فحصر صلاحيته بالنزاع القائم بين المرشح الخاسر ومنافســـــه النائب الفائز المطعون في صحة انتخابه. فأكد على خصوصية المراجعة وحصرها فقط بين الطاعن والمطعون في صحة نيابته، وعدم النظر في صحة العملية الانتخابية برمّتها بل حصر النتيجة بين افرقاء النزاع دون سواهم. بالتالي، فان ابطال نيابة أحد النواب بنتيجة الطعن المقدم من منافسه الخاسر لا يمتد بمفاعيله ليطال انتخاب نائب آخر حتى ولو كان العملية الانتخابية مشوبة بذات المخالفات.

فقد اعتبر المجلس انّه يجب التركيز على خصوصية كل مراجعة وظروفها وليس الحكم على عملية الانتخابات برمّتها. فالطعون الانتخابية لا تهدف الى النظر في المخالفات التي طالت عملية الانتخابات بحدّ ذاتها، بل تنحصر في النظر في صدقية وصحة انتخاب المطعون في صحة نيابته. كذلك أعتبر المجلس الدستوري من خلال عدة اجتهادات عدم اختصاصه للنظر في الاعمال التحضيرية للانتخابات، الا اذا كانت المخالفات والأخطاء المشكو منها لها تأثير على نزاهة وشفافية الانتخابات. كما حصر المجلس الدستوري صلاحيته في النظر بالأسباب القانونية المثارة من قبل الطاعن دون غيرها الا اذا كانت من الاسباب المتعلقة بالانتظام العام عندها يثيرها القاضي عفواً. كما أعلن المجلس عن عدم اختصاصه، عند النظر في الطعون الانتخابية كقاضي انتخاب، النظر في مدى دستورية قانون الانتخاب الذي جرت الانتخابات في ظله.

يعلن المجلس في قراراته صحة أو عدم صحة نيابة العضو المطعون بنيابته وفي حال إعلان عدم صحة نيابة العضو يعود للمجلس إما إلغاء نتيجة الانتخاب وإبطال نيابة العضو وإعلان فوز المرشح الحائز على أغلبية الأصوات، وإمّا إعلان بطلان نيابة المطعون في نيابته وإعادة الانتخاب عن المقعد الذي شغر نتيجة الإبطال.

وفي حال إعادة إجراء الانتخابات يجوز للمرشح الخاسر والذي ابطلت نيابته ولكل من تتوفر فيه شروط الترشيح ان يترشح للانتخابات الفرعية.

اخيراً يلعب المجلس الدستوري دوراً مهماً في الرقابة على صحة الانتخابات ضمن الصلاحيات المعطاة له بموجب القانون ولكن لا يمكن فصل تركيبة المجلس الدستوري وعملية اختيار الأعضاء وطريقة تعيينهم وحصرها بالسلطتين التنفيذية والتشريعية عن الاعتبارات السياسية والطائفية والتي كانت في أحيانٍ عديدة السبب في شل عمل المجلس. (المادة 2- قانون رقم 250 /1993).

الخاتمـــة:

ان النظام الانتخابي هو انعكاس للنظام السياسي الذي ولد منه كذلك الهيئات الرقابية التي تشكلت من لدن هذا النظام لا تستطيع ان تكون متحررة من قيوده. لذلك فانه في ظل الطائفية السياسية المتجذرة يصبح من الصعب، وليس من المستحيل، الارتقاء إلى نظام انتخابي عصري يحقق صحة التمثيل ويسهم في ترسيخ الانصهار الوطني. وان الانتخابات النيابية تسهم في تعزيز الديموقراطية وارساء الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، لا سيما في بلد يمر في عدة أزمات كما هو الحال في لبنان، وبالتالي فان تنظيم سير العملية الانتخابية والاشراف عليها ومراقبة حسن سيرها ونزاهتها يتطلب في الدرجة الاولى الوعي والحس والوطني لدى الناخب كما يتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الافرقاء القيمين عليها، كي تجري في جو من الاطمئنان والشفافية والحرية والنزاهة ووفقا لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين".

تعرضنا من خلال هذا البحث لبيان الانتخابات ودورها في صحة التمثيل في حال تمتعها بالشفافية وانطباقها على التشريع وبينا دور الرقابة في تعزيز الشفافية وصحة التمثيل لوضع حد لاية تجاوزات من قبل السلطة الإدارية او من قبل المرشحين وقد خلصنا الى مجموعة من النتائج التوصيات.

أولاً- النتائج:

ان موضوع الرقابة على الانتخابات له من الأهمية مكانة مهمة فالرقابة تعمل على تصحيح أي خطاء يشوب الانتخابات من بدئها حتى اختتامها وإعلان النتائج وقد اهتمت الدساتير وقوانين الانتخاب في العالم بتحديد الجهات التي لها صلاحية الرقابة وتحديد نطاق رقابتها. وفي لبنان حدد الدستور صلاحية المجلس الدستوري في الرقابة عن طريق البت في الطعون الانتخابية وحددت القوانين لا سيما قوانين الانتخاب دور هيئة الاشراف على الانتخاب ومجلس شورى الدولة في الرقابة.

- يتبين ان الرقابة على الانتخابات النيابية متشعبة يتداخل فيها القانون الإداري مع قوانين المجلس الدستوري وان كل منهما يساهم ضمن نطاقه في توفير الحماية القضائية في مختلف مراحل عملية الانتخابات.
- ان قوانين الانتخاب في تطور مستمر كي تتأقلم مع تطورات الحياة الحديثة فقد رأينا كيف ان قانون الانتخاب اللبناني قد ادخل وسائل التواصل الاجتماعي ضمن وسائل الاعلام موضع رقابة هيئة الاشراف على الانتخابات.
- يتبين ان مجلس شورى الدولة يبقى قاضي الابطال ضد أي قرار اداري مخالف للقوانين وانحصار مراجعته بالمرشح صاحب الصفة وان المجلس الدستوري بعد انشائه اصبح هو المرجع الوحيد للنظر في الطعون الانتخابية وبينا الإجراءات المتبعة امامه والعوائق التي قد تواجهه اثناء البت في الطعون مثل صعوبة الاثبات. كما يطغى عليه العامل السياسي بشكل ملحوظ مما يعرقل وظيفته الرقابية في أحيان كثيرة ويحد من فعاليتها.
- يتبين صعوبة مراقبة الانتخابات نظرا الى الثغرات القانونية التي رافقت قوانين الانتخاب والقوانين المتعلقة بالمجلس الدستوري.

ثانياً – التوصيات:

- يجب تعديل قوانين الانتخاب وإزالة العوائق وتعزيز الإمكانات المادية والبشرية لدى هيئة الاشراف على الانتخابات ومنح الهيئة صلاحية الاطلاع على مالية الأحزاب ورفع السرية المصرفية عن كافة حسابات المرشحين.
- يلعب وعي المواطن دورا مهما في تعزيز عمل هيئات الرقابة لا سيما هيئة الاشراف على الانتخابات، لذا يتوجب نشر الوعي لدى المواطنين من خلال برامج التوعية والتركيز على حق الشعب في تقرير مصيره.
- من الضروري تعزيز الرقابة على وسائل الاعلام وفرض القوانين التي من شأنها تعزيز الاعلام وتحقيق شفافيته.
- في النهاية يبقى القضاء رغم كل الملاحظات على إدائه هو حامي الحريات والحقوق الأساسية والقضاء الانتخابي يبقى المرجع المؤتمن على صحة الانتخاب التي ينبثق عنها صحة التمثيل والنظام الديمقراطي في لبنان لذا يتوجب تعزيز استقلال الهيئات الرقابية عن السلطات السياسية.

المراجع:

1 – د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية..

2 – صلاح الدنف، وثيقة الوفاق الوطني لعام 1989 جذور وحاضر وآفاق، بيروت، 2003.

3– النزاعات الانتخابية في لبنان، دراسة مقارنة، الأستاذ كمال عبد الرحمن دمج، بيروت، آب 2003.

3– د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري، دار العلم للملايين، بيروت، 1970.

4– د. زهير شكر _ الوسيط في القانون الدستوري اللبناني – نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري والمؤسسات الدستورية – دار بلال – 2001.

5– المجلس الدستوري في لبنان، خليل الهندي، وانطوان الناشف، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1998.

6– الياس بو عيد، المجلس الدستوري بين النص والاجتهاد والفقه المقارن، 2007.

7– هنري روسيون، المجلس الدستوري، ترجمة الدكتور مُحَمَّد وطفه، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

8 - خليل الهندي، وانطوان الناشف، المجلس الدستوري في لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان.

9- Loïc Philip: Le contentieux des élections aux assemblées politiques françaises Bibliothèque de droit public.

10 - مجلة القضاء الإداري 2005.

11 – المجلس الدستوري، الكتاب السنوي، قرارات المجلس الدستوري.

12- أحمد زين، الطعون من دفع الميرة والزكاة الى عصر الشيكات وابدال المذاهب 148 طعنة، تراث لجنة الطعون واقتراحات بإلغاء 5 نيابات وانتخاب دائرتين، المجلس الدستوري في لبنان، خليل الهندي، وانطوان الناشف، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، ص. 161.

13 - د. رئيف خوري، قرارات المجلس الدستوري بشأن طعون 2005، نهاية الحق بنهاية الوكالة، المجلس الدستوري، الكتاب السنوي، 2009-2010.

14 - القانون الدستوري اللبناني رقم 18 الصادر بتاريخ 1990/9/21

15– قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 2017./44

16 – قانون انشاء المجلس الدستوري رقم 1993/250 وتعديلاته.

17- النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني.

الحوافز وأثرها في زيادة الولاء التنظيمي للعاملين
دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية زليتن المدينة

الدكتور: أسامة حسين فرج شكشك
أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والتجارة زليتن . ليبيا
OSAMA@ASMARYA.EDU.LY
00218925512910

الملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة درجة تأثير الحوافز على زيادة الولاء التنظيمي في المصرف قيد الدراسة من خلال دراسة على عينة عشوائية تمثل العاملين بالمصرف من مدراء ورؤساء أقسام وبعض الموظفين وعددهم 52 مفردة بنسبة 100 بالمائة من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع 52 استمارة واسترجعت منها 48 استمارة استبيان قابلة للتحليل وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستخدما فيه استمارة الاستبيان التي أعدت من أجل جمع البيانات الاولية للدراسة وتم تحليل هذه البيانات واختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وإن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين الحوافز وتحقيق الولاء التنظيمي للمصرف قيد الدراسة، حيث سجلت قيمة معامل التفسير 0.336 وهذا يعني 33.6% من التباينات في المتغير التابع (تحقيق الولاء التنظيمي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الحوافز .).

الكلمات المفتاحية: (الحوافز . الولاء . التنظيمي . مصرف)

Incentives and their impact on increasing organizational loyalty to employees

A field study on the Bank of the Republic Zliten city

Dr. Osama Hussein Faraj Shakshak

Associate Professor, Faculty of Economics and Commerce, Zliten, Libya

Abstract:–

The study aims to try to find out the degree of influence of incentives on increasing organizational loyalty in the bank under study through a study on a random sample representing the employees of the bank, including managers, heads of departments and some employees. It is analytical and the study relied on the analytical descriptive approach using the questionnaire that was prepared to collect the primary data for the study. These data were analyzed and the study hypotheses were tested using the statistical program (SPSS). Incentives and achieving organizational loyalty for the bank under study, where the value of the interpretation coefficient was 0.336, which means 33.6% of the variations in the dependent variable (achieving organizational loyalty), explained by the variation in the independent variable (incentives).

keywords: (incentives – loyalty – organizational – bank)

أولا : المقدمة.

من المعروف أن هذا العصر هو عصر النهضة الشاملة بكافة مجالاتها وإن أساس هذه النهضة هو وجود المنظمات الإدارية بجميع مدخلاتها وأشكالها وأهدافها الرامية إلى تقديم السلع والخدمات واشباع حاجات الأفراد حيث أن المورد البشري يعتبر الأهم في هذا الجانب بما يبدله من جهد وفاعلية حيث إنه يساهم في رفع مستوى التنظيم وكفاءته وكذلك أداء المنظمة داخله وخارجها وإن من مصلحة أي منظمة هو الاحتفاظ بالعنصر البشري لديها وذلك من خلال سد حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال المناخ التنظيمي السليم وخلق الولاء التنظيمي فالنهج الاداري السليم المعتمد على المنهجية العلمية من سياسات وأنظمة حوافز وترقيات هذا كله يعتبر من الأدوات التي تكون قادرة على المساهمة في خلق الولاء التنظيمي فقدرة الإدارة على تنمية روح الولاء والإخلاص والكفاءة عند الأفراد والعمل على ايجاد المناخ التنظيمي المناسب من أجور وحوافز ورضا وظيفي سيؤدي بشكل حتمي إلى نجاح واستمرار المنظمة والوصول إلى أهدافها.

ثانيا مشكلة الدراسة.من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث وبعض المقابلات الشخصية مع بعض من رؤساء الأقسام وبعض من الموظفين بالمصرف قيد الدراسة اتضح أنه هناك العديد من المؤشرات التي تدل على ضعف في الولاء التنظيمي بالمجتمع قيد الدراسة ومن هذه المؤشرات ما يلي:

1. قلة توزيع السلطات و الاختصاصات.
2. عدم وضوح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
3؟ قلة الأجور مقارنة بحجم العمل.

وعلية فان مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على التساؤل الآتي.:

ما هو أثر الحوافز في زيادة الولاء التنظيمي للعاملين ؟

ثالثاً أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال العمل على معرفة الحوافز وأثرها في زيادة الولاء التنظيمي للعاملين

ويمكن تقسيم الأهمية إلى:

1. الأهمية العلمية: تتجلى أهمية الدراسة العلمية في مساهمتها في الإثراء المعرفي لتوضيح أثر الحوافز في زيادة الولاء التنظيمي مع ثبات العوامل الأخرى في الواقع العملي .
2. الأهمية العملية: على الرغم من تعدد الدراسات على الحوافز "على وجه العموم" إلا أنه هناك العديد من القضايا العملية التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة العملية وذلك للوصول إلى نتائج ومقترحات عملية تساهم في تحديد أثر الحوافز في زيادة الولاء التنظيمي في المجتمع قيد الدراسة.

رابعا : أهداف الدراسة.

1. محاولة معرفة درجة تأثير الحوافز على زيادة الولاء التنظيمي في المصرف قيد الدراسة.
2. تقديم إطار مفاهيمي للحوافز والولاء التنظيمي من خلال التعرف على مفهوم كل منهما.
3. معرفة أهم العراقيل التي تعيق زيادة الولاء التنظيمي في المجتمع قيد الدراسة .
4. تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن يستفيد منها المسئولين في المجتمع قيد الدراسة فيما يخص تأثر الحوافز في زيادة الولاء التنظيمي.

خامساً حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية : تنحصر الحدود المكانية للدراسة في مصرف الجمهورية زليتن المدينة .

2. الحدود الموضوعية : تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة الحوافز وأثرها في زيادة الولاء التنظيمي للعاملين.

سادساً فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضية الآتية:

يوجد أثر ذو دلاله إحصائية بين الحوافز والولاء التنظيمي للعاملين.

سابعا الدراسات السابقة.

1. دراسة حمد ، إبراهيم 2021 بعنوان أثر ممارسات تقييم الأداء في تعزيز الولاء التنظيمي.

وهدفت الدراسة إلى اختبار ممارسات تقييم الأداء في تعزيز الولاء التنظيمي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وأثر بين متغيرات الدراسة.

2.دراسة القحطاني ، العمار 2021 بعنوان أثر تنمية الموارد البشرية على الولاء التنظيمي.

وهدفت إلى التعرف على أثر تنمية الموارد البشرية على الولاء التنظيمي وكذلك أثر تعلم الموارد البشرية على الولاء التنظيمي

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتنمية الموارد البشرية (التدريب، التعليم، التطوير التنظيمي) على الولاء الوظيفي.

3.دراسة نتوش 2020 بعنوان أثر الحوافز المادية والمعنوية في الحد من سلوك التسرب الوظيفي.

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحوافز المادية والمعنوية في الحد من سلوك التسرب الوظيفي .

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد معايير وضوابط إدارية واضحة لمنح الحوافز وأن نظام المكافآت المادية غير فعال.

4. دراسة خورشيد ، تاج الدين 2019 بعنوان دور الحوافز وانعكاسها على إنتاجية العاملين.

هدفت الدراسة إلى بيان الأثر المباشر وغير المباشر لتطبيق نظام الحوافز المادي ،المالي، المعنوي والاجتماعية على انتاجية العاملين .

وتوصلت إلى أن زيادة معدل مبالغ الحوافز سنويا أدى إلى ثبات الكادر الإنتاجي وبموجب عملية التحفيز أدى إلى استقرار نسبي في الظروف المعيشية

5.دراسة محمود ،جار 2019 بعنوان دور استراتيجية تمكين العاملين في تعزيز الولاء التنظيمي.

وهدفت الدراسة إلى التحقق من مدى تطبيق أبعاد استراتيجية تمكين العاملين في تعزيز الولاء التنظيمي من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الأداء التنظيمي للجامعة المبحوثة وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاق بين أراء أفراد العينة عبن أبعاد استراتيجية تمكين العاملين مجتمعة بدرجة تقييم متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة كركوك.

6. دراسة غريب 2012 بعنوان الحوافز وعلاقتها بالولاء التنظيمي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الحوافز والولاء التنظيمي في الإدارة للمصرف الصناعي السوري وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الحوافز والولاء التنظيمي.

ثامناً مصادر جمع المعلومات :

1. المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة لما لها من أهمية في توفير الوقت والجهد فقد صممت خصيصاً لهذا الغرض .

2.المصادر الثانوية : استخدام الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة مصادر البيانات الثانوية وتمثلت في الكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات المتخصصة والمتعلقة بموضوع البحث .

تاسعاً منهجية الدراسة :- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها وباعتباره انسب المناهج في دراسة الظاهرة قيد الدراسة لأنة يعتمد على دراسة واقع الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق ويعبر عنها كما وكيفا فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة

ويوضح سماتها وخصائصها أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة قيد الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

عاشر مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة مصرف الجمهورية زليتن المدينة وذلك لكونه يدرس بيئة العمل ولسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة.

2. عينة الدراسة:

عينة الدراسة : تم اختيار أسلوب المسح الشامل للعاملين بمصرف الجمهورية زليتن المدينة وهو مكون من (52) مفردة حيث تم توزيع 52 استمارة واسترجعت منها 48 استمارة وكانت كلها قابلة للتحليل وبهذا اصبح نوع العينة عشوائية بسيطة.

الإطار النظري للدراسة

أولا مفهوم الحوافز:

1. "هو العائد الذي يحصل عليه نتيجة لتميزه في أداء العمل" (حرحوش،السالم،189،2009)
2. هي قوة محركة خارجية تستخدم لحث الانسان على بذل الجهد والقيام بالعمل بالشكل المطلوب والمتميز (أبوالنصر،337،2007)

ثانيا أنواع الحوافز : تقسم الحوافز إلى عدة أنواع ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) تقسيم الحوافز حسب أهدافها وأنواعها

الهدف	نوع الحافز
الحوافز من حيث هدفها	1-الأداء الجيد . 2-الأداء الممتاز .
الحوافز من حيث الجزاء	1-الحوافز الإيجابية . 2-الحوافز السلبية .
الحوافز حسب المستفيد أو الأطراف ذات العلاقة .	1-الحوافز الفردية . 2-الحوافز الجماعية.
الحوافز من حيث طبيعتها	1-الحوافز المادية . 2-الحوافز المعنوية.

وهذه الحوافز لا يمكن أن تؤثر بالسلوك الانساني ملم يتوفر فيها شرطان وهما كالآتي :

1- أن تكون الحوافز مشروطة ومتوقفة على معدل الأداء الكمي ومستواه النوعي .

2- أن تؤدي الحوافز إلى اشباع حاجة معينة يرغب الفرد بضرورة اشباعها فإذا لم يستطع الحافز اشباع الحاجات والرغبة لدى الأفراد فإنه يفقد قدرته التحفيزية (صبر ، 2019 ، 19)

ثالثا أهمية الحوافز :

تأتي أهمية الحوافز من خلال الموظف المتحمس للعمل ويمكن توضيح أهميتها من خلال الآتي :

1- تسهم الحوافز في تفجير قدرات العاملين وطاقاتهم واستخدامهم بشكل أفضل .

2- تحسن من الوضع المادي والنفسي والمعنوي والاجتماعي للفرد .

3- تساهم في خلق رضا العاملين عن العمل الأمر الذي يؤدي إلى حل المشكلات التي تواجه الإدارة من انخفاض الانتاج وارتفاع التكاليف وكثرة الغياب .

4- تلافي الكثير من مشاكل العمل كدوران العمل السلبي وقلة الصراعات وانخفاض المعنويات الامر الذي يخلق الاستقرار في موارد المنظمة البشرية (نتوش ، 2020 ، 141)

رابعا مفهوم الولاء التنظيمي :

"هو حالة يتمثل فيها الفرد بقيم وأهداف المنظمة ويرغب الفرد في المحافظة على عضويته فيها لتسهيل تحقيق أهدافه " (اللوزي ، 2003 ، 119)

خامسا أهمية الولاء التنظيمي :

إن عملية الولاء التنظيمي لها أهمية بالغة وتتمثل في النقاط التالية :

1- يمثل الولاء التنظيمي عنصرا هاما في الربط بين المنظمة والأفراد العاملين بها .

2- إن ولاء الأفراد لمنظماتهم يعتبر عاملا هاما في التنبؤ بفاعلية المنظمة .

3- إن الولاء التنظيمي يعتبر من أكثر المسائل التي أخذت تشغل بال إدارة المنظمات كونها أصبحت تتولى مسؤولية المحافظة على سليمة .

4- إن ولاء الأفراد لمنظماتهم يعتبر عاملا مهما في ضمان نجاح تلك المنظمات واستمرارها وزيادة انتاجيتها (ياسين ،2016 ، 5)

سادسا مراحل الولاء التنظيمي :

إن الفرد العامل لكي يصل إلى مرحلة الولاء لابد أن يمر بمراحل مهي كالآتي :

1- **مرحلة التجربة والإعداد** :ويعتمد الفرد العامل في هذه المرحلة على ما يمتلك من خبرات في الأعمال السابقة .

2- **مرحلة العمل والإنجاز** : وهي المدة التي تلي مرحلة التجربة أي المدة الخاصة بمباشرة الفرد العامل .

3- **مرحلة الثقة بالتنظيم** :وتمثل الدعم الكامل للولاء عن طريق استثمار الفرد في المنظمة وإجراء عملية تقييم التوازن بين الجهود والإغراءات المقدمة للأفراد العاملين (الكلابي،حضر،112،2022)

سابعا أبعاد الولاء التنظيمي : إن للولاء التنظيمي ثلاثة أبعاد رئيسية يكمن حصرها في الآتي :

1- الولاء العاطفي .

2- الولاء الأخلاقي .

3- الولاء المستمر .(صالح،عبدالله،399،2021)

ثامنا أثار الولاء التنظيمي : للولاء التنظيمي جملة من الأثار الإيجابية والسلبية التي تؤثر على العاملين في المنظمة بالدرجة الأولى ومنها مايلي :

1- الأثار الإيجابية ومنها :

أ- زيادة درجة الانتماء للمورد البشري .

ب- زيادة درجة الأمان للمورد البشري .

ج- زيادة درجة الرضا الوظيفي للمورد البشري .

د- زيادة درجة الرغبة بالبقاء والاستمرار للمرد البشري .

هـ- وتحصل هذه الأثار الإيجابية عندما يعتنق المورد البشري قيم المنظمة وأهدافها وثقافتها السائدة .

2- الأثار السلبية :

أ- زيادة مستوى المشاكل العائلية للمرد البشري .

ب- زيادة مستوى الضغوط النفسية للمرد البشري .

ج- زيادة مستوى المشاكل العائلية للمرد البشري .

د- وتنشأ هذه الأثار السلبية نتيجة إصرار المورد البشري على البقاء والاستمرار بالمنظمة التي يعمل بها والتضحية بفرص عمل أفضل ودخل أعلى ومركز وظيفي أعلى في منظمات مماثلة (العبودي،286،2022-287)

الإطار العملي للدراسة

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية. وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتألف مما يلي:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.

2- المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean لتحديد معدل استجابة أفراد عينة الدراسة.

3- الانحرافات المعيارية Standard Deviation لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

4- اختبار ت One Sample T-Test لاختبار معنوية (دلالة) المتوسطات الحسابية.

5- معامل ارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

6- معامل كرونباخ ألفا Cronbach's alpha لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.

7- معامل ثبات سبيرمان براون coefficient Spearman Brown.

8- معامل ثبات جتمان للتجزئة النصفية Guttman Split-Half Coefficient.

وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى $\alpha = 0.05$، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS.

القسم الأول: قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة)

أولاً صدق الاستبانة Validity

يعرف الصدق على أنه "مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه" (عطية ، 1996، 260) ، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة.

كما يُقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وأخرون ،1997،179). وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحتوى (الصدق الظاهري):

يُعرف صدق المحتوى على انه قدرة المقياس على "قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر اليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس ابعاد المتغير المختلفة" (القحطاني، 2002، 210-212).

لضمان صدق محتوى اداة جمع بيانات هذه الدراسة، قام الباحث بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل الى تصميم المسودة الاولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال الادارة، ومن ثَمَّ تَمَّ تحكيمها علمياً من قبلهم، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثَمَّ تَمَّ إخراج استبانه الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

2- صدق التجانس (الاتساق الداخلي):

يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

المحور الأول: الحوافز.

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	ملائمة الحوافز لإنجاز الأعمال .	0.866	0.000 *
2	تقدم وفق نتائج تقييم الأداء .	0.781	0.000 *
3	تتصف بالعدالة والموضوعية.	0.814	0.000 *
4	تمنح الترقية إلى وظائف أعلى . لمستحقيها	0.622	0.000 *
5	يوجد نظام محدد لمنح الحوافز.	0.634	0.000 *
6	الأجر مناسب للجهد المبذول .	0.807	0.000 *
7	تمنح العلاوات التشجيعية باستمرار .	0.692	0.000 *
8	يشارك رؤساء الأقسام العاملين في أداء العمل.	0.695	0.000 *
9	تلبي الحوافز الممنوحة حاجات العاملين .	0.815	0.000 *
10	يتم تقدير الجهود المبذولة .	0.889	0.000 *
11	التأخر في منح الحوافز .	0.898	0.000 *

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

المحور الثاني: الولاء التنظيمي

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تسعى الإدارة بالحفاظ على العاملين.	0.811	* 0.000
2	أشعر بالفخر لعملي بالمصرف .	0.710	* 0.000
3	يشارك العاملين في صنع القرار .	0.714	* 0.000
4	يتم دعم العاملين من قبل إدارة المصرف .	0.757	* 0.000
5	أشعر بالولاء المستمر للمصرف والعاملين فيه .	0.698	* 0.000
6	صعوبة الحصول على عمل أخر .	0.680	* 0.000
7	الالتزام الأخلاقي يدفعني للبقاء .	0.779	* 0.000
8	أهداف المصرف واضحه ومحددة .	0.808	* 0.000
9	يقدم مزايا لا تقدمها منظمات أخرى .	0.872	* 0.000
10	أشارك في كثير من الأعمال داخل المصرف .	0.666	* 0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

ثانياً ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (Sekaran,2006,311) ، وذلك كما يلي:

1- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):

اتّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق المعادلة التالية:

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1}\right) \times \left(\frac{Sd_T^2 - \sum (Sd)^2}{Sd_T^2}\right)$$

حيث: R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_T^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum (Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس

من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (4): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	الحوافز.	X01	11	93.4
2	الولاء التنظيمي	X02	10	91.2
	اجمالي الفقرات		31	95.1

واضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات 95.1%، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

2- التجزئة النصفية (Split Half):

تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار الى مجموعتين، ومن ثم ايجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation coefficient بين المجموعتين r_{12}، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بأحد الطريقتين:

أ- معامل ثبات سبيرمان براون Spearman Brown coefficient

يتطلب استخدام معامل ثبات سبيرمان براون لتصحيح معامل الارتباط أن يكون التباين فيها متساوي للمجموعتين $(\sigma_1^2 = \sigma_2^2)$ وكما يتطلب ان يكون معامل ثبات الفا كرونباخ متساوي للمجموعتين $(R_{11} = R_{22})$، والذي يعطي بالعلاقة التالي:

$$\text{Formula Spearman Brown} \quad = \frac{2 \times r_{12}}{1 + r_{12}}$$

ب- معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية Guttman Split-Half Coefficient

يشبه هذا المعامل معامل ثبات سبيرمان براون، لكنه يتطلب ان يكون التباين فيها غير متساوي للمجموعتين $(\sigma_1^2 \neq \sigma_2^2)$ او أن يكون معامل ثبات الفا كرونباخ غير متساوي للمجموعتين $(R_{11} \neq R_{22})$. ويتم حساب معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل الارتباط بالصيغة:

$$\text{Formula Guttman} \quad = 2\left(1 - \frac{\sigma_1^2 + \sigma_2^2}{\sigma^2}\right)$$

أما فيما يتعلق بطريقة ثبات التجزئة النصفية لهذه الدراسة، يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) ان قيمة التباين للمجموعة الاولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية، حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي للمجموعة الاولى 37.54 والتباين المناظر له 103.105 والمتوسط الحسابي للمجموعة الثانية 34.46 وقيمة التباين المناظرة له 91.871.

جدول رقم (5) يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة

	Mean المتوسط	Variance التباين	Std. Deviation الانحراف المعياري	N of Items العدد
Part 1	37.54	103.105	10.154	11
Part 2	34.46	91.871	9.585	10
Both Parts	72.00	376.553	19.405	21

كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) ان معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين 0.933 وان قيمة معامل الفا كرونباخ للمجموعة الاولى 0.899 لعدد 11 فقرة ومعامل الفا كرونباخ للمجموعة الثانية 0.908 لعدد 10 فقرة.

جدول رقم (6): يبين معامل ثبات التجزئة النصفية

Cronbach's Alpha معامل الفا كرونباخ	Part 1	Value	0.899
		N of Items	11
	Part 2	Value	0.908
		N of Items	10
	Total N of Items		21
Correlation Between Forms معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين			0.933
Spearman-Brown Coefficient معامل سبيرمان براون	Equal Length		0.965
	Unequal Length		0.965
Guttman Split-Half Coefficient معامل ثبات جتمان			0.964

وبما أن قيمة التباين للمجموعة الاولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية بالتالي نستخدم معامل ثبات جتمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون،من خلال البيانات الواردة بالجدول(6) نستنتج أن قيمة معامل ثبات جتمان للتجزئة النصفية يساوي0.964وتعتبر هذه القيمة عالية جداً ومقبولة إحصائيا.

بالنظر إلى المعاملات السابقة، يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

القسم الثاني: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

تمهيد: بعد الانتهاء من توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة والحصول على البيانات المطلوبة، تم تفريغها باستخدام الحاسوب من اجل معالجتها حسب الأساليب الإحصائية المناسبة لتوجهات الدراسة، بقصد بلوغ النتائج واختبار الفرضيات التي تم صياغتها.

أولاً وصف خصائص عينة الدراسة:

القسم الأول من قائمة الاستبيان تم تخصيصه للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع بيانات التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

1 الجنس

يعكس الجدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

جدول رقم (7): تصنيف عينة الدراسة حسب **الجنس**

الجنس	العدد	النسبة (%)
ذكر	40	83.3
انثى	8	16.7

الجنس	العدد	النسبة (%)
الاجمالي	48	100.0

يلاحظ ان اعلى نسبة 83% تقريبا من عينة الدراسة من الذكور وعددهم 40 مشارك.

2- المستوى الوظيفي

يعكس الجدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي، وقد تم تقسيم المستوى الوظيفي الى اربعة مستويات (مدير عام، رئيس قسم، موظف)، يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن 90% تقريباً من عينة الدراسة من الموظفين.

جدول رقم (8): تصنيف عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة (%)
مدير عام	1	2.1
رئيس قسم	4	8.3
موظف	43	89.6
الاجمالي	48	100.0

يلاحظ ان نسبة 8% تقريباً من عينة الدراسة المستوى الوظيفي لهم (رئيس قسم)، في حين سجلت نسبة 2% تقريباً منهم مدير عام.

3- المؤهل العلمي

يعكس الجدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، وقد تم تقسيم مستويات المؤهل العلمي الى 4مستويات (متوسط، دبلوم عالي، جامعي، ماجستير، دكتوراه)، يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور،وان نسبة الذين يحملون مؤهل (جامعي) وصلت الى46% تقريباً وهي أعلى نسبة.

جدول رقم (9): تصنيف عينة الدراسة حسب **المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (%)
متوسط	16	33.3
دبلوم عالي	8	16.7
جامعي	22	45.8
ماجستير / دكتوراه	2	4.2
الاجمالي	48	100.0

كما يلاحظ ان ما نسبته 33% تقريباً من عينة الدراسة يحملون مؤهل "متوسط".

4- عدد سنوات الخبرة

يعكس الجدول رقم (10) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، وقد تم تقسيم فئات عدد سنوات الخبرة الى ثلاثة فئات (اقل من 5 سنوات، من 5 الى 9 سنوات، من 10 الى 14 سنة، من 15 سنة فأكثر)، يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن 29% تقريباً من عينة الدراسة خبرتهم ضمن الفترة (من 10 الى 14 سنة)، وهي أعلى نسبة.

جدول رقم (10): تصنيف عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة (%)
اقل من 5 سنوات	13	27.1
من 5 الى 9 سنوات	8	16.7
من 10 الى 14 سنة	14	29.2
من 15 سنة فأكثر	13	27.1
الاجمالي	48	100.0

يلاحظ ان نسبة 27% تقريباً من عينة الدراسة خبرتهم ضمن الفترة (اقل من 5 سنوات، من 15 سنة فأكثر)، في حين سجلت نسبة 17% تقريباً منهم خبرتهم ضمن الفترة (من 5 الى 9 سنوات)، وهي اقل نسبة.

ثانياً التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

مقدمة: بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "منخفض جداً" درجة واحدة، "منخفض" درجتين، وأعطيت الإجابة "متوسط" 3 درجات، 4 درجات للإجابة "عال"، فيما أعطت الإجابة "عال جداً" 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة المقياس عليها والعكس صحيح. وهذه الدرجات تمثل إجابات عينة الدراسة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونسبة الإجابات لكل فقرة.

اولاً: الحوافز:

يركز هذا الجزء على دراسة الحوافز، من خلال الفقرات التي استطاع الباحث تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (11) التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (**11**): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور **الأول**

ر.م	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	ملائمة الحوافز لإنجاز الأعمال .	3.54	1.304	2.878	* 0.006	عال
2	تقدم وفق نتائج تقييم الأداء .	3.65	1.263	3.543	* 0.001	عال
3	تتصف بالعدالة والموضوعية.	3.77	1.387	3.849	* 0.000	عال
4	تمنح الترقية إلى وظائف أعلى . لمستحقيها	3.50	1.255	2.761	* 0.008	عال
5	يوجد نظام محدد لمنح الحوافز .	2.94	1.174	-0.369	0.714	متوسط
6	الأجر مناسب للجهد المبذول .	3.13	1.409	0.615	0.542	متوسط

ر.م	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
7	تمنح العلاوات التشجيعية باستمرار .	3.17	1.404	0.822	0.415	متوسط
8	يشارك رؤساء الأقسام العاملين في أداء العمل .	3.60	1.250	3.348	* 0.002	عال
9	تلبي الحوافز الممنوحة حاجات العاملين.	3.46	1.487	2.136	* 0.038	عال
10	يتم تقدير الجهود المبذولة .	3.21	1.336	1.080	0.286	متوسط
11	التأخر في منح الحوافز .	3.21	1.352	1.068	0.291	متوسط

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق أن الاتجاه السائد لأربعة فقرات هو "متوسط" وأرقامها (5، 6، 7، 10، 11)، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أكبر من مستوى المعنوية 0.05، والاتجاه السائد لستة فقرات هو "عالي" ارقامها (1، 2، 3، 4، 8، 9)، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس "3"، وقام الباحث بترتيب فقرات "الحوافز"، حسب الأهمية النسبية كالاتي:

1. تتصف بالعدالة والموضوعية، بأهمية نسبية 75.4%.
2. تقدم وفق نتائج تقييم الأداء، بأهمية نسبية 72.9%.
3. يشارك رؤساء الأقسام العاملين في أداء العمل، بأهمية نسبية 72.1%.
4. ملائمة الحوافز لإنجاز الأعمال، بأهمية نسبية 70.8%.
5. تمنح الترقية إلى وظائف أعلى . لمستحقيها، بأهمية نسبية 70.0%.
6. تلبي الحوافز الممنوحة حاجات العاملين، بأهمية نسبية 69.2%.
7. يتم تقدير الجهود المبذولة، بأهمية نسبية 64.2%.
8. التأخر في منح الحوافز، بأهمية نسبية 64.2%.
9. تمنح العلاوات التشجيعية باستمرار، بأهمية نسبية 63.3%.
10. الأجر مناسب للجهد المبذول، بأهمية نسبية 62.5%.
11. يوجد نظام محدد لمنح الحوافز، بأهمية نسبية 58.8%.

ثانياً: الولاء التنظيمي:

يركز هذا الجزء على دراسة الولاء التنظيمي، من خلال الفقرات التي استطاع الباحث تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (12) التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور.

لفقرات المحور **الثاني**Tجدول رقم (**12**): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار

ر.م	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تسعى الإدارة بالحفاظ على العاملين.	3.21	1.487	0.971	0.337	متوسط
2	أشعر بالفخر لعملي بالمصرف .	3.13	1.315	0.659	0.513	متوسط
3	يشارك العاملين في صنع القرار .	3.21	1.352	1.068	0.291	متوسط

ر.م	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
4	يتم دعم العاملين من قبل إدارة المصرف .	3.06	1.210	0.358	0.722	متوسط
5	أشعر بالولاء المستمر للمصرف والعاملين فيه .	3.52	0.945	3.818	0.000	عال
6	صعوبة الحصول على عمل أخر .	3.60	1.349	3.104	0.003	عال
7	الالتزام الأخلاقي يدفعني للبقاء .	3.83	1.260	4.581	0.000	عال
8	أهداف المصرف واضحه ومحددة .	3.75	1.246	4.169	0.000	عال
9	يقدم مزايا لا تقدمها منظمات أخرى .	3.60	1.317	3.179	0.003	عال
10	أشارك في كثير من الأعمال داخل المصرف .	3.92	1.127	5.637	0.000	عال

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق أن الاتجاه السائد لفقرة واحدة فقط هو "منخفض" ورقمها هو (3)، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أصغر من متوسط أداة القياس "3"، وأربعة فقرات الاتجاه السائد لها هو "متوسط" وأرقامها (1، 2، 6)، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أكبر من مستوى المعنوية 0.05، والاتجاه السائد 6 فقرات هو "عالي" أرقام الفقرات (4، 5، 7، 8، 9، 10)، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس "3". وقام الباحث بترتيب فقرات "الولاء التنظيمي"، حسب الأهمية النسبية كالاتي:

1. أشارك في كثير من الأعمال داخل المصرف، بأهمية نسبية 78.3%.
2. الالتزام الأخلاقي يدفعني للبقاء، بأهمية نسبية 76.7%.
3. أهداف المصرف واضحه ومحددة، بأهمية نسبية 75.0%.
4. صعوبة الحصول على عمل أخر، بأهمية نسبية 72.1%.
5. يقدم مزايا لا تقدمها منظمات أخرى، بأهمية نسبية 72.1%.
6. أشعر بالولاء المستمر للمصرف والعاملين فيه، بأهمية نسبية 70.4%.
7. تسعى الإدارة بالحفاظ على العاملين، بأهمية نسبية 64.2%.
8. يشارك العاملين في صنع القرار، بأهمية نسبية 64.2%.
9. أشعر بالفخر لعملي بالمصرف، بأهمية نسبية 62.5%.
10. يتم دعم العاملين من قبل إدارة المصرف، بأهمية نسبية 61.3%.

القسم الثالث: دراسة الحوافز وأثرها في تحقيق الولاء التنظيمي:

أولاً دراسة الحوافز وعلاقته بـ الولاء التنظيمي باستخدام معامل ارتباط بيرسون

يحاول الباحث في هذه الفقرة دراسة **الحوافز** وعلاقته **بـ الولاء التنظيمي** وذلك لاختبار الفرضية:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الحوافز والولاء التنظيمي للمصرف قيد الدراسة

واستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation للوصول للهدف المنشود، الجدول رقم (13) يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون والدلالة الاحصائية المناظرة لكل معامل.

جدول رقم (13): العلاقة بين **الحوافز والولاء التنظيمي** باستخدام معامل ارتباط بيرسون

ت	المتغير	رمز المتغير	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
1	الحوافز	X	48	0.731	* 0.000

* دال احصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (13) ان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.731 وقيمة الدلالة الاحصائية المناظرة له 0.000 وحيث ان قيمة الدلالة الاحصائية أصغر من مستوى المعنوية 5% مما يدل على قبول الفرضية.

نتائج تحليل الفرضية الأولى: قبول الفرضية الأولى والتي تنص على: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الحوافز وتحقيق الولاء التنظيمي للمؤسسة قيد الدراسة.

ثانياً دراسة الحوافز وأثرها في تحقيق الولاء التنظيمي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط

استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression لمعرفة أثر **الحوافز** (كمتغير مستقل) على **تحقيق الولاء التنظيمي** (كمتغير تابع) وذلك لاختبار الفرضية:

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للحوافز في تحقيق الولاء التنظيمي للمصرف قيد الدراسة

ولاختبار الفرضية قام الباحث بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، واختبر معنوية (دلالة) النموذج الموفق باستخدام أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم 14 سجلت قيمة احصاءة اختبار F 52.718 بمستوى دلالة 0.000، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (14): جدول تحليل التباين (ANOVA) لنموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل

	Sum of Squares مجموع المربعات	D. f. درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
Regression الانحدار	22.582	1	22.582	52.718	* 0.000
Residual البواقي	19.704	46	0.428		
Total الإجمالي	42.287	47			
	* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

كما يتبين من جدول البيانات الواردة بالجدول رقم (15)، أن قيمة متوسط مربعات البواقي أو ما يسمى بتباين البواقي Mean Square of Residual (M.S.R) تساوي 0.428، وبأخذ الجذر التربيعي لهذا المقدار نحصل على الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of the Estimate ، أو ما يسمى بـ " خطأ التقدير"، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتنبأ بها، $St.Error=\sqrt{M.S.R}=\sqrt{0.428}=0.654$ وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التنبؤ.

جدول (15): بعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير
0.731	0.534	0.654

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم 15 إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.731 وكذلك معامل التحديد 0.534 وهذا يعني 53.4% من التباينات في المتغير التابع (تحقيق الولاء التنظيمي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الحوافز).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (الولاء التنظيمي) على المتغير المستقل (الحوافز)، قام الباحث باختبار الفرضية الإحصائية المناظرة لذلك، وهي:

$$H_0 : \beta_1 = 0$$
$$H_1 : \beta_1 \neq 0$$

استخدم الباحث اختبار t، لاختبار الفرضية الإحصائية السابقة، وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم 22، حيث سجلت قيمة إحصاءة الاختبار $T_C = 7.261$ وقيمة الدلالة الاحصائية المناظرة لها 0.000، مما يشير إلى عدم قبول الفرضية الصفرية (فرض العدم)، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (الحوافز) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الولاء التنظيمي).

جدول 16: نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع $(\hat{\beta}_0 , \hat{\beta}_1)$

	معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري Beta	قيمة إحصاءة الاختبار T	الدلالة الاحصائية P- Value
(Constant)	1.216	0.326		3.726	* 0.001
الحوافز	0.671	0.092	0.731	7.261	* 0.000

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول رقم (16)، أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+)0.671) يشير ذلك إلى أن تأثير الحوافز (كمتغير مستقل) على تحقيق الولاء التنظيمي (كمتغير تابع) ايجابي، أي كلما ارتفعت قيم "الحوافز" ارتفعت قيم "الولاء التنظيمي".

وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$Y = 1.216 + 0.671X$$
$$(0.001) \quad (0.000)$$

وللتحقق من صلاحية نموذج الانحدار الموفق، يتبين من الشكل 1، اقتراب التوزيع الاحتمالي لبواقي نموذج الانحدار من التوزيع الطبيعي.

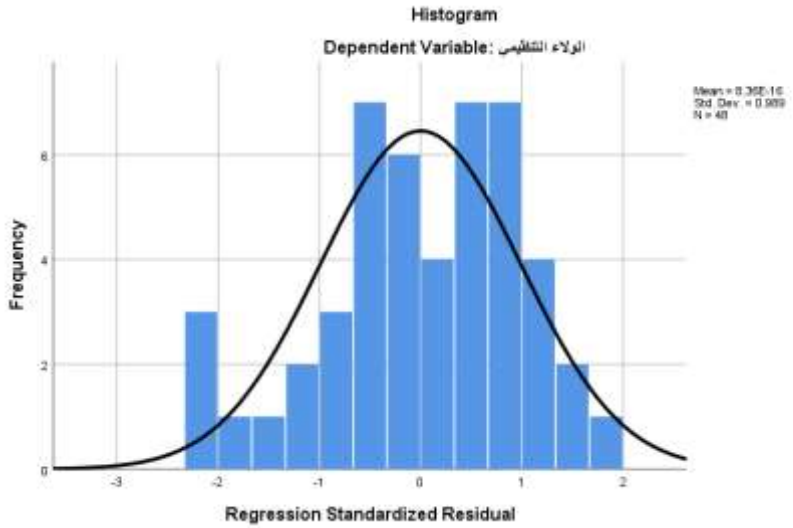

الشكل (1): المدرج التكراري ومنحنى التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الموفق

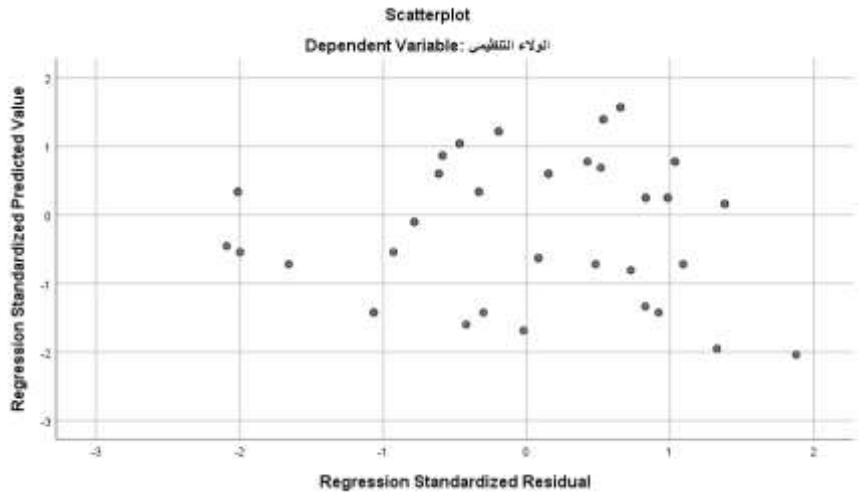

الشكل (2): انتشار الأخطاء العشوائية الناتجة عن نموذج الانحدار الموفق

ونلاحظ من الشكل رقم 2 انه لا يوجد نمط معين تتبعه البواقي تقريباً في انتشارها، مما يشير إلى أن البواقي لها التوزيع الطبيعي المعياري مما يؤكد على مصداقية معادلة الانحدار المقدرة وهذا يتفق مع افتراضات طريقة تقدير المربعات الصغرى.

نتائج تحليل الفرضية الثانية: قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين الحوافز والولاء التنظيمي للمؤسسة التعليمية

النتائج:

1- إن العاملين في المصرف لديهم خبرات ومستويات علمية تؤهلهم للقيام بالأعمال بالشكل الصحيح.

2- تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن نظام الحوافز غير محدد بشكل دقيق .

3- الأجر الذي يعطى للعاملين لا يناسب الجهد المبذول منهم .

4- الصرف لا يمنح العاملين به العلاوات التشجيعية بشكل مستمر .

5- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المصرف لا يقوم بدعم العاملين بشكل جيد .

6- إن إدارة المصرف قيد الدراسة لا تسعى للحفاظ على العاملين الموجودين .

7- قبول الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الحوافز وتحقيق الولاء التنظيمي للمؤسسة قيد الدراسة، حيث سجلت قيمة معامل الارتباط 0.580.

8- قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين الحوافز وتحقيق الولاء التنظيمي للمؤسسة قيد الدراسة،حيث سجلت قيمة معامل التفسير 0.336 وهذا يعني 33.6%من التباينات في المتغير التابع (تحقيق الولاء التنظيمي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الحوافز).

التوصيات:

1- على إدارة المصرف أن تقوم بوضع نظام محدد وواضح للحوافز بداخله .

2- زيادة أجور العاملين بالمصرف بالقدر الذي يناسب جهودهم المبذولة .

3- ضرورة منح العاملين العلاوات التشجيعية بشكل مستمر لزيادة أدائهم وولائهم .

4- العمل على دعم العاملين بكل الوسائل المادية والمعنوية .

5- ضرورة قيام المصرف بالإجراءات التي تمنح المصرف الحفاظ على العاملين به .

المراجع

1- حمدي عطية (1996)، منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية، القاهرة، دار النشر للجامعات.

2- ذوقان عبيدات، وآخرون (1997)، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، اساليبه، الرياض، دار اسامة للنشر .

3- السالم ،مؤيد سعيد، صالح،عادل حرحوش، 2009، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي،ط3،عمان، عالم الكتب الحديث .

4- سالم القحطاني، وآخرون (2002)، منهج البحث في العلوم السلوكية، مع تطبيقات على الـ SPSS، الرياض.

5- صالح ،شريف عبدالله ،عبدالله ،عبدالله محمود ،2021،أثر سلوك القائد المتصل في تعزيز الولاء التنظيمي للعاملين ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت ، المجلد السابع عشر، العدد الخامس والخمسون .

6- صبر ، سعود غالي،2019، أثر الحوافز في رضا وأداء الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ،مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الأول،العدد122

7- العبودي ،عمار جبار، 2022، علاقة صيانة الموارد البشرية بتنمية الولاء التنظيمي ،مجلة اقتصاديات، جامعة الفلوجة ’المجلد الثالث، العدد الرابع .

8- الكلابي، نوفل عبد الرضا، خضر، حيدر عبد زيد،2022،تأثير الولاء التنظيمي في تحسين الأداء الوظيفي، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، المجلد الرابع، العدد التاسع .

9- اللوزي،موسى، 2003،التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة ،ط2،عمان ،دار وائل للنشر.

10- نتوش، ميادة كاظم،2020،أثر الحوافز المادية والمعنوية في الحد من سلوك التسرب الوظيفي ،مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد الثالث والأربعون .

11- ياسين، زينوني،2016،أهمية الولاء التنظيمي في خلق الإبداع الإداري داخل الإدارات الرياضية،جامعة محمد بوضياف،الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة .

12- Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business A Skill-Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore.

الشريعة جارية على الوسط الأعدل (العمليات التجميلة(

م.د. ورقاء عبد السلام عبد الوهاب
قسم الدراسات الإسلامية/ كلية الحكمة الجامعة/ العراق
warqaa@hiuc.edu.iq
96407709229254

الملخص

منهج الشريعة الإسلامية منهج وسطي يقوم على الإعتدال ويتحرى القصد والتوسط ويبتعد عن الانحلال والتشدد فلا إفراط ولا تفريط . فهذه القاعدة تعدّ من أهم سمات ومعالم الشريعة الإسلامية وهذا يعدّ أساسًا لفهمها وفهم أحكامها والعمل بها ، لذلك كان الاعتدال منهج إسلامي في كل نواحي الحياة. ويتضح ذلك في السِمَّة العامة لحياة الرسول ﷺ كمواعظه وعبادته وغير ذلك .والعمليات التجميلية في عصرنا الحاضر من القضايا التي عمّت بها البلوى لذلك كان من الضرورة بيان مقصد الشرع منها ومن هنا جاءت أهمية البحث .واقتضت خطة هذا البحث أن يقسم إلى مقدمة ومبحثين وتبع ذلك خاتمة ، تناولت في المقدمة أهم أسباب اختيار هذا الموضوع وأهميته والمنهجية ثم الخطة المتبعة ، وتناولت في المبحث الأول توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالقاعدة كتعريف العدل ثم بيّنت الأدلة الدالة على إنّ الشريعة قائمة على الوسطية ، أما المبحث الثاني فبيّنت نظرة الشريعة للعمليات التجميلية ثم ختمت البحث ببيان أهم النتائج.

الكلمات الإفتتاحية : الشريعة ، الوسط ، العمليات، التجميلية.

Sharia is ongoing on the middle center (cosmetic operations)

Ph. D. Warqaa Abdulsalam Abdulwahhab

Department of Islamic Studies /Al-Hikma University College/ Iraq

Abstract

Islamic Sharia approach is an average approach based on moderation, and the intention is intended and mediated, and it moves away from dissolution and extremism, so there is no excess or negligence. This rule is one of the most important features and features of Islamic Sharia, and this is a basis for its understanding, understanding of its rulings and working with them, so moderation was an Islamic approach in all aspects of life. This is evident in the general character of the life of the Messenger, may God bless him and grant him peace, such as his sermons, worship, and so on. Cosmetic operations in our time are one of the issues in which the scourge prevailed, so it was necessary to explain the purpose of Sharia, hence the importance of the research.This research plan required to divide into an introduction and two research and followed by a conclusion. In the forefront, it dealt with the most important reasons for choosing this topic, its importance, and methodology, then the plan followed, and the first topic spoke about clarifying some concepts related to the rule, such as the definition of justice, then the evidence indicated that Sharia is based on moderation.

Keywords: Sharia, middle, operations, cosmetic

المقدمة

يُعدُّ الاعتدال منهج إسلامي جاءت به شريعتنا في كل مجالات الحياة فهو منهج وسطي قائم على الاعتدال من غير إفراط ولا تفريط ودلّ على ذلك قوله تعالى : {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شهيداً} (القرآن الكريم،البقرة:143) .

ومن أسماء الله الحسنى اسم العليم فقد أحاط بعلمه كل شيء ظاهر الأشياء وباطنها ،صغيرها وكبيرها كما إنّ من أسماء الله الحسنى الحكيم فهو لا يُشَرّع شيئا سدى ،فهذه الأسماء الحسنى تشير إلى عدالة الله ورحمته وحكمته في قوانينه التي سنّها ليتحقق العدل.

والإنسان هو خليفة الله تعالى على الأرض وهو المستأمن عليها والصّفة الأولى التي تميّز هذا المستأمن هي العدل ، وتُعدّ طاعة الله ورسوله والعودة للشرع هما صمّام العدل في المجتمع .

فالوسطية منهج اسلامي فمَن تكلف في العبادة بما لا يطيقه, فقد تتسبب إلى تبغيض هذه العبادة إليه, أمّا إذا قَصّر عما يطيقه, فقد أدى إلى ضياع حظه مما حثه الله عليه وندبه إليه .وكذلك في كل فضيلة بيّنها الإسلام فهي وسط بين رذيلتين فالشجاعة وسط بين التهور والجُبن ، والكرم وسط بين الإسراف والبخل ،وكذلك الطموح فهو حالة وسط بين الجشع والخمول .

مشكلة البحث : الابتعاد عن منهج التوسط في أغلب جوانب الحياة ومنها العمليات التجميلية وإنّ هذا الابتعاد هو خروج عن مقصد الشرع ، ويُعدّ هذا مذموما عند العلماء؛ لعدم قيام مصلحة الخلق به .

أهداف البحث: بيان إنّ اعتماد الوسطية هو الحلّ الأمثل فلا تشدد يُبغض في الدين ، ولا انحلال لأنّه مظنة لاتباع الشهوات. وللوسطية في الأعمال التجميلية من أهم أهداف البحث.

منهجية البحث: اعتمدت في المبحث الأول على التعريفات اللغوية والاصطلاحية والأدلة على القاعدة بالرجوع إلى مضانها ، أما المبحث الثاني فقد تم اتباع المنهج الوصفي.

خطة البحث: لقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقسم إلى مقدمة ومبحثين وتبع ذلك خاتمة ، تناولت في المقدمة أهم أسباب اختيار هذا الموضوع وأهميته والمنهجية ثم الخطة المتبعة ، وتناولت في المبحث الأول توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالقاعدة كتعريف العدل ثم بيّنت الأدلة الدالة على إنّ الشريعة قائمة على الوسطية ، أما المبحث الثاني فبيّنت نظرة الشريعة للعمليات التجميلية ثم ختمت البحث ببيان أهم النتائج.

المبحث الأول

التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالبحث

أولًا: تعريف العدل:

لغةً : العَدل هو ما قام في النفوس بأَنه مُسْتقيم, وهو ضِدُّ الجَوْر، والعدِّل من أَسماء الله سبحانه تعالى ، أي: وهو الذي لا يَمِيلُ به الهوى فلا يَجور في الحكم ، يقال عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلا وهو عادل (ابن منظور، 1414 هـ).

وقال الزبيدي (1205هـ) : "هو الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط "(ص . 443).

من ذلك يتبيّن أن معنى العدل لغويًا يدور حول الاستقامة وعدم الجور والتوسط.

اصطلاحًا: لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للعدل عن المعنى اللغوي:

قال الجرجاني(816هـ):"عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينًا"(ص.147).

فالعدل هو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط(الجرجاني،1983م).

والوسط هو العدل والخيار؛ لأنّ الزيادة على المطلوب في الأمر هو إفراط، أما النقص عنه فيكون تفريط وتقصير، وكلاهما – الإفراط والتفريط – هو ميل عن الجادة القويمة وهو شر ومذموم.(الرضا، 1990م).

والقِسط، بالكسر: العدل، فيقال: ميزان قِسط ،وموازين قسط فيستوي فيه الواحد والجميع.وقال تعالى:{ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ } (القرآن الكريم، البقرة: 282)،أي: أقوم وأعدل، كالإقساط. فيقال: قسط في حكمه، وأقسط، أي : عدل.

(الزبيدي، د.ت).

ثانيًا: الأدلة على القاعدة :

وردت نصوص عديدة تؤكد على معنى هذه القاعدة منها :

1_ قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شهيداً} (القرآن الكريم، البقرة:143) .فهذه الآية صريحة وصفت الأمّة الإسلامية بالوسطية فالقبلة هي أوسط القِبَل وأفضلها وكذلك أمّة الإسلام جُعلت أمّة وسطًا ؛ أي :عُدولًا.(القاسمي، 1418 هـ) فصار التوسط والعدل والاعتدال منهجًا ومسلكًا إسلاميًّا, معتمدًا في كل المجالات.

2- قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ... فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا}(القرآن الكريم،النساء:134).

تبيّن هذه الآية أنّ مقتضى الإيمان للمؤمنين والذي به ينتظم به أمر الدارين الدنيا والآخرة الموجب لثوابهما هو الاجتهاد والمبالغة في القيام بالاستقامة والعدل.(القاسمي، 1418 هـ).والقسط في حق الله أن تصرف نعمه في طاعته ولا يستعان بها على معصيته.(السعدي،2000م)

3 – قوله تعالى : {قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ}(القرآن الكريم، الأعراف : 29) .

القسط: هو والعدل وجاء في هذه الآية بالمعنى الأعم، أي: الفعل الوسط بين الإفراط والتفريط في جميع الأمور ، فهو الفضيلة من كل فعل، والعقول السليمة تشهد بأن الفضائل صلاح محض ، والله تعالى قد أمر بالفضائل، ومن ذلك التوحيد فهو عدل بين التعطيل والإشراك ، كذلك أمر الله بالإحسان، فهو عدل بين الإسراف والشح . يتبيّن من ذلك بأنّ القسط هو صفة للفعل في ذاته ملائم للصلاح سالم من عواقب الفساد.(ابن عاشور،1984 هـ) .

المبحث الثاني

العمليات التجميلية

تعدّ العمليات التجميلية من القضايا المعاصرة التي ازدادت في السنوات الأخيرة حتى بلغ حدّ الهوس فيها ، ودليل ذلك الإقبال الواسع على مراكز التجميل والمستشفيات المتخصصة من الفئات الشبابية على وجه الخصوص ؛لذلك تُعدُّ من القضايا التي عمّت بها البلوى في مجتمعنا الإسلامي.

إنّ تحسين المظهر الخارجي للإنسان يُعدُّ وسيلة من وسائل جذب الآخرين ، فالإنسان بطبيعته هو كائن اجتماعي يحتاج أن يشعر بالتقبل من المجتمع ولفت أنظار الآخرين ،وهذا لا ضرر فيه ، ولكن التركيز على لفت الانتباه والشراهة في ذلك قد يتحول إلى مرض بمرور الزمن .

وللمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص الدور الكبير في انتشار العمليات التجميلية؛ لأنها تركز على المظهر الخارجي للحصول على وظيفة فيها ، ولا شك أن الإسلام قد حثّ على المظهر الحسن ودلّ على هذا ما جاء عن النبي ﷺ أنّه قال: «إن الله جميل يحب الجمال »(مسلم، د.ت).فبيّن أنّ الله تعالى يحبّ الهيئة الحسنّة والمظهر الجميل ويحبّ اظهار نّعمة الله عليه، واسم الله الجميل هو من أسماء الله الحسنى . ومع ذلك فإنّ الله تعالى قد نصّ على تحريم بعض الزينة ،فعن ابن مسعود ﷺ قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله» (البخاري ، 1422هـ) .فقد حرّم الوشم والنمص والتفليج بين الأسنان – وهو وضع فرجة لطيفة بين الثنايا والرّباعيات ،وهذا ماتفعله العجوز لإظهار الصغر في السن–(النووي ،1392هـ)، وبيّن هذا الحديث العلّة لتحريم ما سبق وهو تغيير خلق الله .

والعمليات التجميليّة هي :عبارة عن مجموعة العمليات التي لها علاقة بالشكل ويكون الغرض منها معالجة العيوب الطبيعيّة أو المكتسبة في الجسم البشري الظاهر.(الجبير، د.ت).

فالتعريف السابق عام يشمل العمليات التي يكون الغرض منها تحسين الشكل لتشوه خلقي أو العمليات التي يكون الهدف منها اصلاح وظيفة عضو نتيجة حادث أو العمليات التي يكون الهدف منها تحسين المظهر الخارجي أو استعادة الشباب.

والشريعة الإسلامية لم تحرِّم العمليات التجميلية التي تهدف إلى إصلاح العيوب الخلقية أو لإصلاح وظيفة عضو نتيجة الحوادث الخارجة عن ارادته كحوادث السير والحروق وغيرها من الحوادث فكل ما سبق يُعدُّ من الجراحة الحاجية للإنسان والتي لم تحرمها الشريعة ؛ لما يترتب على هذه العيوب من أضرار حسية ومعنوية والشريعة الإسلامية قد اعطت للعناية بالجانب النفسي أهمية كبيرة والشواهد من القرآن والسنة كثيرة في ذلك .

أمّا العمليات التجميلية المقصودة فهي العمليات التجميلية التحسينية التي لا تعدّ من الضروريات أو الحاجيات كعمليات شدّ الوجه لإزالة التجاعيد ، ،والحقن تحت الجلد كحقن البوتوكس والفلر، وجراحة الأنف التجميلية وغيرها من هذه العمليات فهي التي حصل فيها التحريم .

والوسطية في الشريعة الإسلامية في جميع جوانبها ومنها العمليات التجميلية فنلاحظ وإن جاء تحريم البعض منها فقد جاء عدم تحريم ما كان عائدا إلى الخلقة الأصلية للإنسان ، فلا يدخل من باب التغيير لخلق الله، بل هو داخل في رد ما نقص ومن إزالة العيب والذي لا يدخل فيه التدليس ، فنرى إنّ تحريم الوصل للشعر جاء بالحديث الذي سبق ذكره ،ومع ذلك فقد أجاز في الجانب الآخر المجمع الفقه الإسلامي زراعة الشعر للإنسان الأصلع أو بسبب تساقطه لمرض أو وراثة من شعره نفسه ؛ وذلك لإصلاح العيوب والتي قد تسبب أذىً نفسياً أو عضوياً للشخص، بشرط التأكد من إنّ النفع المتوقع لهذه العملية هو أرجح من الضرر لهذه العملية .(لجنة الافتاء، 2020م) .

وكما إنّ الإسلام قد حرّم الوشم لما فيه من تغيير لخلق الله ، وتعذيب للإنسان بلا ضرورة ، ولكنّه أجاز استعمال الأصباغ كالحناء والكحل وغير ذلك .

وهذا ينطبق أيضًا على العمليات التجميلية للأنف فإن كانت لغير مسوّغ لها فإنها تكون محرمة أما إذا كانت لحالة مرضية ، أو كانت العملية لإزالة الدمامة التي تسبب الأذى النفسي للإنسان كوجود عظمة كبيرة تؤدي إلى التشويه فقد أجازها المجمع الفقهي الإسلامي فهي إعادة للأنف إلى شكله المعتاد.(موقع اسلام ويب ، 2021م).

أما الحقن للوجه بالفيلر فإذا كان لإزالة التشوهات المرضية أو العيوب فهو جائز أما إن كان لإزالة آثار تقدم السن فلا يجوز؛ لأنه يدخل استعماله في لتدليس، والتغيير لخلق الله تعالى. (موقع اسلام ويب ، 2021م).

فالشريعة الإسلامية لم تمنع التجمل ، ولكن حدد الله تعالى حدودًا للبشر للتحكم به في جوانب الحياة كافة فلم يطلق لهم حرية التحكم بالرغبات بل ضبطها فراعى بنفسه مصلحتهم ،ومن ذلك حبّ التجمل فقد أودع في الإنسان هذه الغريزة ،وكما أنّه قد أحلّ البعض من هذه الزينة ، فقد حرّم بالمقابل البعض منها ؛لأنّ فيها تغيير لخلق الله وتدليس وخروج على الفطرة.
وهكذا في كل العمليات الأخرى من عمليات سحب الدهون وتجميل الأذن والشفاه وغيرها .

ومن ذلك يتبيّن أن الشريعة جاءت بالوسطية والاعتدال ، **قال الشاطبي (1997م)**: "فإن كان التشريع لأجل انحراف المكلف أو وجود مظنة انحرافه عن الوسط إلى أحد الطرفين كان التشريع رادا إلى الوسط الأعدل لكن على وجه يميل فيه إلى الجانب الآخر ليحصل الاعتدال فيه فعل الطبيب الرفيق يحمل المريض على ما فيه صلاحه بحسب حاله وعادته وقوة مرضه وضعفه حتى إذا استقلت صحته هيأ له طريقا في التدبير وسطا لائقا به في جميع أحواله"**(ص. 279)**.

الخاتمة:

الحمد لله الذي أعانني على إكمال هذا البحث فله الحمد والمِنّة وكانت من أهم النتائج هي :

1- وصف الوسطية تتحقق للأمة الإسلامية عند الحفاظ على العمل بشرع الله وبهدي الرسول ﷺ والاستقامة على سنته، وعدم الانحراف عن ذلك.
2- إنّ المقصد الشرعي من وضع الشريعة إنّما هو لإخراج المكلف عن داعية هواه .
3- اهتمت الشريعة الإسلامية بالجانب النفسي للإنسان لذلك أباحت العمليات التجميلية الناتجة عن التشوه الخلقي أو نتيجة الحوادث التي قد يتعرض لها تشوه ؛ لإنّه يؤثر على جانبه النفسي والذي بدوره قد يعيق مسيرته الحياتية .
4- إنّ التطور الذي يشهده العالم في جميع مجالات الحياة ومنها المجال الطبي ومنها العمليات التجميلية يُعدّ من النِعم التي أنعمها الله تعالى على الإنسان ،ولشكر هذه النعمة على الإنسان أن يوظفها بالطريقة الصحيحة عند القيام بها.
5- التيسير على العباد من مقاصد الشريعة الإسلامية ولحاجة الناس للعمليات التجميلية فلا يمكن الحكم عليها بالتحريم المطلق.
6- جميع المسلمون مأمورون بالعدل في الأقوال والأفعال والأخلاق والأحكام. وعلى المسلم أن يزيل عن نفسه أي عائق أو مانع يمنعه من ذلك .وأعظم مانع لذلك هو اتباع الهوى المعارضة للحق، لأنّ اتباعها يحيده عن الصواب فيرى الباطل حقًا والحق باطلًا.
7- وضع العلماء شروط وضوابط للقيام بالعمليات التجميلية المباحة حتى لا يترتب ضرر أكبر وأشد من ضرر المرض نفسه.
8- الإعلام له الدور الكبير في الحث المتزايد لإجراء هذه العمليات من خلال بث الإعلانات في مواقع التواصل المختلفة والتي تركز على المظهر دون الجوهر .

التوصيات :

1- التوسعة في عمل البحوث المتعلقة بالعمليات التجميلة بالتعاون مع الكوادر الطبية والنفسية لبيان أهم النتائج السلبية والإيجابية والآثار النفسية المترتبة عليها .
2- تكثيف الرسائل الثقافية التي تبث من قبل القنوات الإعلامية الهادفة والتي لها الدور الكبير والصدى الواسع على صعيد المجتمع ولكافة الفئات العمرية توضح وسطية الشريعة في جميع مجالات الحياة ومنها اجراء العمليات التجميلية .

المصادر والمراجع

ابن رضا ، مُحَمَّد رشيد. (1990م). *تفسير المنار* . (مج.2). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن عاشور ، مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي. (1984 م). *التحرير والتنوير*. الدار التونسية للنشر .

ابن منظور، جَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن مكرم.(1414 هـ). *لسان العرب*(مج.11.). دار صادر .

البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله ،(1422هـ)، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه / صحيح البخاري*، (مج.7)، دار طوق النجاة .

جبير ، هاني بن عبد الله ،*الضوابط الشرعية للعمليات التجميلية* ، ورقة علميّة مقدمة لندوة (العمليات التجميليّة بين الشرع والطب)،موقع صيد الفوائد .

الجرجاني ، علي بن مُحَمَّد بن علي الزين الشريف.(1983م).*التعريفات* . دار الكتب العلمية .

الزبيدي ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني.(د.ت). *تاج العروس من جواهر القاموس* (مج.20،29).دار الهداية.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي . (2000 م) . *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان* .مؤسسة الرسالة.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن مُحَمَّد.(1997).*الموافقات*(مج.2). دار ابن عفان.

القاسمي ، مُحَمَّد جمال الدين بن مُحَمَّد سعيد بن قاسم الحلاق.(1418 هـ). *محاسن التأويل*(مج.1، 3).دار الكتب العلمية.

مسلم ، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري.(د.ت). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ* (مج.1). دار إحياء التراث العربي.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي(1392هـ)،*المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، (مج.14) ، دار إحياء التراث العربي.

مواقع الكترونية :

موقع اسلام ويب، رقم الفتوى: (449434 ، 332650) https://www.islamweb.net/

موقع لجنة الافتاء، (2020م)، رقم الفتوى(**3584**) https://aliftaa.jo/Question2.aspx?

الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة في القانون الاردني

دراسة مقارنة

استاذ دكتور ليندا مُحَمَّد نيص

الاردن

lindanees1@gmail.com

00962790455276

الملخص

ما زالت العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة هي السائدة في الانظمة العقابية، رغم المطالبات بتطبيق بدائل عنها تُمكن المحكوم عليه من تنفيذ عقوبته خارج السجن، وذلك بهدف القضاء على مساوىء السجن و تحقيق هدف السياسة الجنائية الحديثة وهو اصلاح الجاني وتأهيله واعادته فرداً صالحاً في المجتمع المحيط له لا مجرد تنفيذ عقوبة ما بحقه.

وتعد الخدمة المجتمعية (العمل للمنفعة العامة) احدى العقوبات البديلة التي علت الاصوات مطالبة بتطبيقها في سبيل تحقيق الهدف المنشود من السياسة الجنائية الحديثة ، وقد عمل المشرع الاردني خيرا عندما نص على هذه العقوبة في قانون العقوبات لعام 2017 ، وبذلك لحق مركب الدول التي تطبق هذه العقوبة، رغم ان البعض لا زال لا يؤمن بها كعقوبة رادعة، علما ان تطبيق هذه العقوبة لا يكون الا اذا كانت متفقة مع البنية الجسدية للمحكوم عليه وقدراته العلمية والمكانة الاجتماعية ، ويشترط ان يكون الجرم المرتكب من ضمن الجرائم البسيطة، وعليه قسمنا دراستنا هذه الى مبحثين، نتناول في الاول مفهوم الخدمة المجتمعية، ونعرض في الثاني الاطار التشريعي للخدمة المجتمعية .

الكلمات المفتاحية: العقوبة البديلة العقوبة السالبة للحرية، الخدمة المجتمعية(العمل للمنفعة العامة) المراقبة المجتمعية

Community Service as an Alternative Punishment in the Jordanian Law

A comparative study

Abstract

Despite the appeals for the application of alternative penalties that enable a convicted person to serve the sentence outside the prison to avoid the disadvantages of prison and achieve the goal of the new criminal policy, i.e. correcting and rehabilitating an offender and reintegrating him into the community, the short-term custodial penalties have still been prevalent in the penal laws.

Community service is one of the alternative penalties that have been strongly demanded recently to achieve the desired goal of modern criminal policy.

The Jordanian legislator did well as he provided for the said alternative penalty in the Penal Code of 2017, catching up with the countries that apply a such penalty, though some countries do not believe that it is a deterrent punishment. It should be noted that this penalty is only applied if it is in line with a convicted person's physical condition, scientific capacity and social status. Further, this only applies to minor offences. This study is divided into two themes. The first of which deals with the concept of community service and the second discusses the legal framework of community service.

Keywords: alternative punishment, custodial penalty, community service and community control.

المقدمة

تعد الاثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة هي الدافع القوي للبحث عن بدائل سواء اكانت تلك السلبيات متعلقة في ارتفاع نفقات السجون، ام بسبب ما يصيب المحكوم عليه من اثار اجتماعية ، ونفسية ، واسرية ، وامكانية عودته للجريمة، وقد سعت العديد من الدول الى تطوير نظامها العقابي لهذه الغاية، فكانت الخدمة المجتمعية احدى تلك البدائل .

وتهتم هذه الدراسة بتفصيل عقوبة الخدمة المجتمعية على اعتبار انها نظاما حديثا، وقد اعتمدته بعض الدول كتجربة اولية الا انه رغم ذلك لاقى نجاحا مما ساعد على انتشاره بصورة ملحوظة، ويعامل الجاني من خلال تطبيق مثل هذه العقوبة معاملة عقابية خاصة هدفها اصلاحه وتأهيله بعيدا عن السجن ، وذلك لان هناك حالات اجرام بسيطة لبعض الاشخاص من الافضل ان يترك حرا في المجتمع بدل من الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة طالما كان ظاهرا من شخصيته وظروفه امكانية اصلاحه، وبهذا نخفف على الدولة ونلزمه بأعمال ونشاطات اجتماعية وانسانية تنمي شعوره بالمسؤولية ، وتقيد حريته، مما يجعله يفكر اكثر بفعله وعدم عودته للجريمة.

مشكلة الدراسة :-

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في السعي نحو الإجابة عن الأسئلة التالية:-

1- ما المقصود في عقوبة الخدمة المجتمعية ؟
2- ما هي الطبيعة القانونية لعقوبة الخدمة المجتمعية ؟
3- ما هي خصائص عقوبة الخدمة المجتمعية ؟
4- ما هي أغراض عقوبة الخدمة المجتمعية ؟
5- ما هو الاطار التشريعي لعقوبة الخدمة المجتمعية ؟

اهداف الدراسة :-

لقد جاءت هذه الدراسة لبيان الأمور الالية:-

1- بيان المقصود من عقوبة الخدمة المجتمعية .
2- بيان الطبيعة القانونية لعقوبة الخدمة المجتمعية .
3- بيان خصائص الخدمة المجتمعية .
4- بيان أغراض عقوبة الخدمة المجتمعية .
5- توضيح الاطار التشريعي لعقوبة الخدمة المجتمعية .

الدراسات السابقة:-

تتعدد الدراسات السابقة التي بحثت الموضوع بمفهوم العمل للمنفعة العامة، ولكن في اغلبها كان خاص بما هو منصوص عليه في تشريع دولة الباحث ، وكذلك هناك دراسات بحثت الموضوع بشكل عام، والجديد في دراستنا هو تحليل ما جاء في تعديلات قانون العقوبات الأردني الصادر في عام 2017 على اعتبار انه نص جديد لمثل هذه العقوبة البديلة تحت مسمى (بدائل الاصلاح المجتمعية)، ومقارنة ذلك بما جاء في القانون الفرنسي كونه من القوانين السّباقة التي نصت على هذه العقوبة .

منهج الدراسة:-

تقوم هذه الدراسة على اتباع المناهج التلية :-

1- المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الخاصة في عقوبة الخدمة المجتمعية ، وأيضا تحليل الآراء التي تحدثت عن هذه العقوبة باعتبارها عقوبة بديلة وحديثة .

2- المنهج المقارن بين القوانين التي اخذت بالنص على هذه العقوبة .

وعليه اقتضى الامر تقسيم دراستنا الى مبحثين تناولنا في الاول، مفهوم الخدمة المجتمعية وخصصنا الثاني، لبحث، الاطار التشريعي لعقوبة الخدمة المجتمعية .

المبحث الاول

مفهوم الخدمة المجتمعية

تعتبر الخدمة المجتمعية (العمل للمنفعة العامة) من اهم العقوبات البديلة تطبيقا وأكثر فعالية، وقد استحدثت لمواجهة مساوئ عقوبة السجن القصيرة المدة، والتي لا زالت هي السائدة في دول العالم وكثير من الاحصائيات تشير الى ذلك، فقليلة هي الدول التي تسعى الى تطبيق بدائل لهذه العقوبات بهدف اعادة تأهيل المحكوم عليه واندماجه مع المجتمع المحيط مرة اخرى، وعليه قسمنا مبحثنا الى مطلبين، نبحث في الاول، تعريف الخدمة المجتمعية وطبيعتها القانونية ، ونتناول في الثاني، خصائص و اغراض الخدمة المجتمعية.

المطلب الاول : تعريف الخدمة المجتمعية وطبيعتها القانونية.

اولا: تعريف الخدمة المجتمعية

تختلف مسميات الخدمة المجتمعية باختلاف وجهة نظر المتحدث عنها، لذا البعض يطلق عليها العمل للمنفعة العامة، وغيرهم العمل لصالح العام ، وكذلك العمل للنفع العام، و ايضا العمل لمصلحة المجتمع وهكذا...

يقصد بالعمل للمنفعة العامة "الزام المحكوم عليه بإتمام عمل دون مقابل لمصلحة المجتمع بدلا من دخوله السجن ،وذلك خلال مدة معينة تحددها المحكمة "، بهدف توفير معاملة عقابية خاصة غايتها التهذيب من خلال العمل ثم التأهيل دون ان يكون هناك سلب لحرية الجاني (**اوتاني ، 2009 ، ص430**)

ويعرف العمل للمنفعة العامة على أنه نظام يطبق على المحكوم عليه خارج المؤسسة العقابية حيث يتم الزامه بالقيام بأعمال معينة لخدمة المجتمع دون مقابل خلال المدة المقررة في حكم الإدانة، وذلك في الحدود المنصوص عليها قانونا (**شريف، 1999 ، ص 46**)، وكذلك هو "أداء عمل بدون أجر، يؤدى لصالح شخص معنوي عام أو مؤسسة عامة أو لفائدة جمعية مؤهلة ، وايضا هي "الزام المحكوم عليه بالعمل في احدى المؤسسات الحكومية لعدد معين من الساعات، او الايام خلال فترة العقوبة وفقا لما هو مذكور في الحكم الصادر ،حيث انه يجب على القاضي ان يحدد عدد الساعات والايام ونمط العمل المناسب للمحكوم عليه مراعيا في ذلك خبراته ومهاراته وقدرته النفسية والصحية"(**زيني ، 2004 ، ص 209**) ، وكذلك هي الالية المتبعة في تنفيذ العمل المكلف به المحكوم عليه من قبل هيئة المحكمة بديلا للعقوبة السالبة للحرية شريطة ان يكون العمل يتناسب مع الوضع القانوني للمحكوم عليه من ناحية العمر والقدرة الجسدية ودرجته العلمية ومكانته الاجتماعية ودون مقابل تحقيقا لمبدأ الاصلاح والتاهيل .

وينص القانون الفرنسي على ان العمل للمنفعة العامة هو"العمل بلا مقابل لمصلحة شخصية معنوية عامة، او جمعية مخولة بمباشرة أعمال للمصلحة العامة "(**احمد ، 2015 ،ص 45**).

ويعرف القانون الاردني الخدمة المجتمعية على انها" الزام المحكوم عليه بالقيام بعمل غير مدفوع الاجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن (40) ساعة ولا تزيد عن (200) ساعة على ان يتم تنفيذ العمل خلال مدة لا تزيد على سنة" (**الدليل الارشادي للعقوبات المجتمعية 2019**)

ويعرف الفقه الخدمة المجتمعية بانها تلك الخدمة غير السالبة للحرية ويتم تنفيذها في مجال حر وتطبق على مرتكبي الجرم الذين لا يمتلكون الروح الاجرامية ولا يتسمون في الخطورة حيث يتم الزامهم بعمل مادي او ذهني بدون مقابل مادي يعود بالنفع على المجتمع الذي يعيش به (**المغيض ، 2019 ،ص 2418**)

ونرى أن الخدمة المجتمعية هي عقوبة صادرة من جهة قضائية مختصة بدلا عن السجن وذلك بهدف اصلاح المحكوم عليه واعادة تأهيله من خلال ادائه لعمل ما لمصلحة المجتمع و بلا مقابل متى ما استوفى الشروط القانونية المطلوبة .

ثانيا: الطبيعة القانونية للخدمة المجتمعية .

تختلف الآراء حول الطبيعة القانونية للخدمة المجتمعية (العمل للمنفعة العامة) ، فالبعض يرى انها عقوبة، في حين يرى اخرون انها تدبير والثالث يجمع على انها عقوبة وتدبير في ذات الوقت على اعتبار ان لها طبيعة خاصة، وتحقق الخدمة المجتمعية الردع العام والخاص في ذات الوقت، حيث انها تمثل تكليف واجبار جسدي ونفسي للمحكوم عليه، وكذلك تمثل انذار للجميع بسوء عاقبة الاجرام، ويجب ان يكون العمل الذي يقدمه المحكوم عليه عملا مفيد وبدون مقابل وذلك تعويض منه عن الضرر الذي وقع بسببه (**حسني ، 1967 ، ص98 – 100**)

وتسعى الخدمة المجتمعية الى تحقيق هدفين هما اصلاح ضرر الجريمة ، والآخر اعادة تأهيل المحكوم عليه اجتماعيا ، حيث ان العمل الذي يقدمه المحكوم عليه يعد معاملة عقابية من نوع خاص، فهي تؤدي الى تعميق الشعور بالمسؤولية وتعزيز التضامن الاجتماعي، ويختلف الخدمة المجتمعية عن التدبير، حيث ان التدبير يفرض لمواجهة خطورة إجرامية (**السراج ، 1990 ، ص 511 – 515**)، في حين تعتبر الخدمة المجتمعية بديلا عن العقوبة قصيرة المدة .

وتكون الخدمة المجتمعية مجاناً في المصالح الحكومية خلال العطل الأسبوعية وخارج اوقات العمل الرسمي، ويفرض على اشخاص لا يعملون فيمكنهم العمل، ويجب ان يكون هناك تناسب بين العمل و الجريمة المرتكبة (**كلاس ، 2013 ، ص 3–4**)

المطلب الثاني: خصائص و اغراض الخدمة المجتمعية.

اولا: خصائص الخدمة المجتمعية .

تمتاز الخدمة المجتمعية بنوعين من الخصائص الاولى عامة وهي تشترك بها مع الاصلية الا وهي العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة ، و الاخرى خاصة بها على اعتبار انها عقوبة بديلة .

أ : الخصائص العامة :

1– خضوع الخدمة المجتمعية لمبدأ الشرعية وذلك لضمان حماية حقوق الأفراد من احتمال تعسف القضاة عند استعمال هذا النوع من العقوبات، أو تجاوز الحدود والقواعد التي وضعها المشرع فالمشرع عادة يحدد لعقوبة الخدمة المجتمعية الحالات التي تفرض فيها، وكذلك شروط تطبيقها، ويترك للمحكمة سلطة تقديرية في تحديد طبيعة العمل وشروطه وعدد ساعاته وجهة العمل التي سيلتحق بها.

2 –صدور عقوبة الخدمة المجتمعية بحكم قضائي وبالتالي يجب ان تكون صادرة عن محكمة جزائية مختصة وفقاً للقانون، فلا يجوز فرضها من قبل الادارية للدولة،او من قبل الهيئات العامة التي سيتم تنفيذ العمل لصالحها.

3– خضوع الخدمة المجتمعية لمبدأ الشخصية اي لا تقع إلا على من تثبت إدانته بارتكاب جريمة معينة، ولا تنفذ الا بحقه وفقال قواعد المسؤولية الجزائية، فلا يجوز أن تمتد العقوبة الى أحداً غيره من أفراد أسرته، أو ورثته.

4– خضوع الخدمة المجتمعية لمبدأ المساواة حيث انه من المهم جدا ان تنفذ دون أي تمييز بين الجناة ممن تنطبق عليهم الشروط المطلوبة، وقد ترك الامر في ذلك لسلطة القاضي التقديرية، حيث يقوم في تحديد عدد ساعات العمل من بين حديها الاعلى و الادنى، مراعيا في ذلك جسامة الفعل المرتكب، وإمكانية تأهيل الفاعل (**سعيد ،2002 ، ص 645 – 646**)

ب : الخصائص الخاصة :

1– خضوع المحكوم عليه للخدمة المجتمعية لفحص شامل ودقيق .

تشترط جميع التشريعات التي تاخذ في هذه العقوبة أن يسبق الحكم فحص شامل ودقيق للمحكوم عليه، وتحقيق اجتماعي عن شخصيته وظروف حياته، ووضعه العائلي والمعيشي والمهني، وسلوكه الماضي وطبيعة وظروف ارتكابه للجريمة، بحيث يؤخذ بالحسبان ضرورة كونه حسن السيرة والسلوك، والا يكون لديه ميل اجرامي، بهدف التأكد من انه أهلٌ للعمل من الناحية الجسدية والسلوكية والمهنية، وكذلك للتأكد من أن وجوده خارج السجن لا يشكل اضطراباً أو خطراً على الآخرين، وايضا تمكين المحكمة من فرض العمل الأكثر ملاءمة لشخصيته، وظروفه الاجتماعية والأكثر قدرة وفعالية في إعادة تأهيله، و تحقيق هذه الاهداف امر في غاية الاهمية حتى لا يتولد بصورة غير مباشرة لدى الرأي العام شعور بأن هناك تراخياً من قبل السلطات القضائية،أو أن الدولة لم تعد قادرة على وقاية المجتمع من الجريمة والتصدي للمجرم بوسائل رادعة وفعالة بهدف تحقيق الردع العام والخاص (**العوجي ، 1993 ، ص 184 – 190**)

ونؤيد هذا الفحص نظرا لأهميته حيث يساعد في الوقوف على كل ما يتعلق في الجريمة والمجرم، وبالتالي نحفظ التوازن بين حقوق المجتمع في الحفاظ على أمنه واستقراره، وحقوق الأفراد.

2– رضا وموافقة المحكوم عليه بالخدمة المجتمعية بالخضوع لها قبل الحكم بها .

يعتبر رضا المحكوم عليه امر في غاية الاهمية، حيث انه لا يمكن النطق بهذه العقوبة إلا في حضور المحكوم عليه ورضاه بخضوعه لها، لأنه يتطلب منه القيام بعمل وبالتالي لا يمكن ضمان حسن تنفيذه إلا إذا كان موافقاً عليه وقابلاً لتنفيذه (**PRADEL,1983 ,p 589**)، ايضا يعتبر رضا المحكوم عليه امراً مطلوب نفسياً لاننا نضمن تعاونه مع الجهات المشرفة على سلوكه، وتلك التي يعمل لديها، وايضا هو دليل على الوفاء بالالتزامات المفروضة عليه، وذلك لان طبيعة العمل للمنفعة العامة تفترض الاستجابة التلقائية وتأبى الإكراهو والرضا مطلوب من الناحية القانونية حتى لا يعد انتهاك لحقوق الانسان (**TULKENS, 1986 . p113**)

ثانيا: اغراض الخدمة المجتمعية.

تحقق الخدمة المجتمعية أغراضاً تأهيلية واقتصادية مهمة، حيث يستفيد منها المحكوم عليه بألا يدخل السجن الذي يفسد عملية التأهيل الاجتماعي من جهة، ويكبد الدولة نفقات باهظة من جهة أخرى، وايضا يستفيد المجتمع من خدمات مجانية يقدمها المحكوم عليه .

أ : الغرض التأهيلي.

يترتب على تنفيذ عقوبة الخدمة المجتمعية عدة آثار في مواجهة المحكوم عليه، إذ يمكن أن تنقضي بنجاح ، كما يمكن أن تلغى بسبب ما يؤدي إلى فشلها، ونجاح هذه العقوبة مرتبط في قيام المحكوم عليه بتنفيذ جميع الالتزامات المفروضة عليه وفقا للبرنامج وعدد الساعات المقررة، اما فشله فيكون بسبب عدم تنفيذ الالتزامات المفروضة من قبل المحكوم عليه بسبب التقصير في أداء العمل وفقا للضوابط المطلوبة، أو لعدم احترامه ساعات العمل أو أبدى تصرفات مشينة، ويظهر الغرض التأهيلي واضحاً من عدة زوايا منها:–

1– تعزيز مجموعة التدابير البديلة للعقوبة السالبة للحرية. تعد الخدمة المجتمعية إحدى أهم العقوبات البديلة التي تعزز من مساهمة المجتمع في مجال العدالة الجنائية، وايضا تنفذ في إطار مؤسسات الدولة والمجتمع، فتنفيذها يعتمد بشكل أساسي على مساهمة الأفراد في تحقيق أغراضها، كما أنها تعد تعويضاً عن الضرر الذي سببته الجريمة لأمن المجتمع ، كونها تؤدى بصورة مجانية .

2–المساهمة في عملية التأهيل بصورة فعالة. تعتبر الخدمة المجتمعية طريقة أكثر إنسانية تساعد على إعادة التأهيل الاجتماعي للمحكوم عليه، حيث يبقى الجاني في مجتمعه الطبيعي الذي سيعود إليه حتماً فيما بعد عند تنفيذ العقوبة داخل السجن.

وتسعى الخدمة المجتمعية في الوقت ذاته إلى خلق شعور لدى المحكوم عليه بان لديه قدرات على تأدية عمل نافع ومفيد لمصلحة المجتمع الذي ارتكب بحقه جريمة منهي عنها قانونا ،وتنمية هذا الشعور امر في غاية الاهمية لأنه يكشف عن انعدام خطورة الجاني وانه شخص طبيعي منتج وفعال في محيطه، وبالتالي يجب تعزيز ثقته بنفس وبدوره الإيجابي في المجتمع، وهذا يساعد في تأهيله و اعادة اندماجه بالمجتمع (**اوتاني ، 2009 ، ص 440 – 442**)، كذلك تقلل من المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها اسرة المحكوم عليه بعقوبة السجن، كما أن نسبة العودة للجريمة أقل عندما يحكم بعقوبة الخدمة المجتمعية(**العوجي ، 1987 ،ص 686 – 687**) .

و يتضح لنا أن الخدمة المجتمعية تساهم في الحد من تصاعد الجريمة وتكرارها،كذلك تحقق فائدة وحماية للمجتمع بصورة فعالة أكثر من عقوبة السجن .

3 –تخفيف الأعباء عن المحاكم وإدارات السجون.

تشكل الأحكام الصادرة بعقوبات السجن، الحيز الأكبر من عمل المحاكم وتاخذ وقت كبير من عملها (**عقيدة ، 2000 ، ص 182**) وذلك بسبب كثرة الجرائم البسيطة التي يعاقب عليها بهذه العقوبة من جهة، والميل الطبيعي لدى القضاة إلى الأخذ باعتبارات العدالة، واستخدام سلطة القاضي التقديرية في تطبيق الظروف المخففة، متى ما سمحت ظروف الجريمة ومرتكبها، ومن ثَم إصدار أحكام تقترب من الحد الأدنى للعقوبة من جهة أخرى(**السراج ، 1990، ص 425**).

ب: الغرض الاقتصادي

تساعد الخدمة المجتمعية في تخفيف العبء الاقتصادي الناتج عن اكتظاظ السجون، والذي يكبد الدولة نفقات مرتفعة جدا من كافة النواحي، حيث ان وضع المحكوم عليه في السجن امر مكلف وفيه هدر للأموال العامة مجتمع السجن مكلف ماليا (**Otani,2002, p 311– 322**)

وتتمثل الفائدة الاقتصادية والمكاسب المالية فيما ينجزه المحكوم عليه من أعمال ضمن الإدارات والمرافق العامة التي تلتزم الدولة بالانفاق على اعمالها، كما ان المحكوم عليه لا يتقاضى أجراً أو مقابلاً لعمله فيها وهذا يوفر على الدولة الكثير من النفقات التي تخصصها عادة لإنجازها.

و وتنشيء الخدمة المجتمعية علاقة بين اليد العاملة المجانية وبين الهيئات التي تقدم خدمات عامة، والتي يمكنها ضمن إطار هذه العقوبة ان يحصل على خدمات وأعمال قد لا تملك هذه الهيئات الميزانية والتمويل اللازم للقيام بها، ويتوقف نجاح عقوبة الخدمة المجتمعية في تحقيق اغراضه اعلى عدة امور منها:–

1– وجود الكادر التشريعي الذي يسمح بتنفيذ وتطبيق هذه العقوبة بطريقة جيدة .

2– وجود مؤسسات يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ هذه العقوبة.

3– وجود اخصائي اجتماعي يساعد القضاة بالتحقيقات الاجتماعية اللازمة لتقرير مدى ملاءمة هذه العقوبة للجاني .

ونرى ان الغرض الاقتصادي يحقق نتائج جيدة من كافة الجوانب، ويستفيد منه كافة الاطراف سواء اكانت الدولة، ام الهيئات والمرافق العامة، ام المحكوم عليه ذاتها حيث يكتسب عملا في المستقبل لدى احدى الجهات تلك ان وجدت فيه الثقة والأمانة والردع وانه لا خطورة اجرامية له .

المبحث الثاني

الاطار التشريعي للخدمة المجتمعية

تحدثت مؤتمرات الأمم المتحدة بصورة دائمة مع الدول لوضع سياسات تقلل من اللجوء إلى عقوبة السجن قصير المدة، وان تتوجه إلى اعتماد العقوبات البديلة عنه، وكذلك طالبت فيما يخص الاحداث بتفعيل اللجوء إلى التدابير غير السالبة للحرية ومنها الخدمة في المجتمع المحلي مع موافقة الحدث، وقد استجابت التشريعات العقابية سواء اكانت غربية ام عربية لهذه النداءات و التوصيات فنصت على تضمين عقوبة الخدمة المجتمعية (العمل للمنفعة العامة) في تشريعاتها الجزائية العقابية، وعليه قسمنا مبحثنا الى مطلبين خصصنا الاول، لبحث موقف المشرع الفرنسي، وتناولنا في الثاني ، موقف المشرع الاردني .

المطلب الاول : موقف المشرع الفرنسي

تناول المشرع الفرنسي العمل للمنفعة العامة كعقوبة بديلة عن السجن المفروضة على الجرائم البسيطة (**المادة 131 /8 /24/22 ، القانون الفرنسي**) إلا أنه لم يحدد هذه الجرائم، و يمكن فرض العمل للمنفعة العامة كعقوبة اضافية في المخالفات والجنح المنصوص عليها في قانون السير في حال القيادة تحت تأثير الكحول او المخدرات.

وينص ايضا على انه "في حال ارتكاب جنحة معاقب عليها بالحبس، يمكن للمحكمة أن تفرض بدلاً عن عقوبة الحبس إتمام مدة تتراوح بين 40- 240 ساعة عمل للمنفعة العامة دون مقابل، لصالح شخص معنوي من أشخاص القانون العام، أو هيئة عامة مرخص بإتمام عمل للمنفعة العامة لصالحها"(**اوتاني ، 2009 ، ص454**) .

و يتطلب الحكم بالعمل للمنفعة العامة حضور المحكوم عليه جلسة النطق بالحكم، ورضاه وتسجل الأعمال المطلوب إنجازها ضمن إطار العمل للمنفعة العامة في قائمة لدى كل محكمة (**المادة 8/131، قانون العقوبات الفرنسي**) وينفذ العمل للمنفعة العامة في حال قبول المحكوم عليه حسب الاصول، حيث تحدد المحكمة مدة العمل بين 40 -420 ساعة في مواد الجنح، وبين 20-120 ساعة في مواد المخالفات، وذلك خلال مهلة 18 شهراً، ويبلغ هذا القرار إلى المحكوم عليه، واذا كان عاملاً لا يجوز أن تتجاوز مدة العمل للمنفعة العامة 12 ساعة أسبوعياً .

ويطبق القانون الفرنسي عقوبة العمل للمنفعة العامة على كلا من البالغين و الأحداث من عمر16-18 عاماً، لان هذا السن يتفق مع سن السماح للأحداث بالعمل، الا ان هذه العقوبة لا تطبق في المحاكم العسكرية على العسكريين(**اوتاني ،2009 ،ص 453 -458**)

وتقوم المؤسسات والهيئات والجمعيات المحلية التي تقدم خدمات عامة بتقديم طلب لهذه الغاية تحدد فيه الأعمال والمهام المطلوبة، بالإضافة الى توضيح طبيعة وطريقة تنفيذها ومن ثم يقوم قاضي تنفيذ العقوبة بإجراء تحقيق حول هذه الأعمال، ويرسل صورة عن هذه الطلبات إلى مجلس المنطقة المختص بمكافحة الجريمة موضحا فيه راي النيابة العامة، ثم يقوم باختيار الهيئة التي سيتم العمل لصالحها، ويختار القاضي العمل المناسب لإعادة اندماج المحكوم عليه بالإضافة الى كون العمل مفيد من الناحية الاجتماعية من ثم يصدر قرار تنفيذ العقوبة ويحدد فيه طريقة تنفيذ العمل للمنفعة العامة، وايضا يحدد فيه(**المادة 131 / 19، قانون العقوبات الفرنسي**).

-الجهة التي يتم سوف يعمل لديها

-طبيعة العمل وتوقيته

-اسم المشرف الاجتماعي المكلف بالإشراف ومساعدة المحكوم عليه.

ولا يدخل في حساب هذه المدة مدة الانتقال، و ساعات الراحة أو الطعام ، واذا كان المحكوم عليه حدثاً فان قاضي الأطفال يحل محل قاضي تنفيذ العقوبة في القيام بهذه الإجراءات.

يخضع العمل للمنفعة العامة المتعلق بالعمل الليلي، والصحة والسلامة المهنية لقواعد قانون العمل، اما الحوادث وإصابات العمل فهي تخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي ، وعندما يتم العامل المحكوم عليه العمل المطلوب منه، فإن الجهة التي يعمل لديها تقدم وثيقة لقاضي تنفيذ العقوبة، وكذلك للمحكوم عليه. تشعره بإتمام العمل و في هذه الحالة تعد العقوبة منفذة بشكل كامل.

ويمكن للمحكوم عليه أن يستفيد من إعادة الاعتبار، وذلك بعد مرور مدة تجربة مقدارها" خمس سنوات ، بالمقابل فإن الإبطال أو الإلغاء يكون في حال عدم تنفيذ العمل بشكل صحيح، أو عدم الرد على التزامات المراقبة والإشراف، ويتعرض المحكوم عليه الذي اخل بالتزاماته للعقوبات المنصوص عليها في القانون ومن ثم يتعرض للحبس مدة سنتين وغرامة 30000 يورو بالإضافة الى المنع من الحقوق المدنية(**المادة 131 / 30 / 36 / 42، قانون العفوبات الفرنسي**).

وينص القانون الفرنسي على صورة جديدة لوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية وهي الاختبار مع القيام بعمل للمنفعة العاامة ويشترط لتطبيقها وتنفيذها عدة شروط :-

1-ان يكون الحكم بعقوبة الحبس من أجل جناية أو جنحة من جرائم القانون العام، على ألا تتجاور مدته 5 سنوات

2-الحكم بالاختبار مع الإلزام بالقيام بعمل للمنفعة العامة لا يكون إلا بحضور المحكوم عليه وموافقته ورضاه بالخضوع له ويمكن تطبيق الاختبار مع القيام بعمل للمنفعة العامة بغض النظر عن ماضي المحكوم عليه الإجرامي، ويمكن لقاضي تنفيذ العقوبة أن يفرض الاختبار مع القيام بالعمل للمنفعة العامة بعد الحصول على موافقة المحكوم عليه، وذلك خلال مدة أقصاها 18شهراً من تاريخ النطق بالحكم، واذا اتم المحكوم عليه العمل للمنفعة العامة قبل انتهاء هذه المدة، فتنتهي مدة التجربة التي يخضع إليها، ويعد الحكم الصادر كأن لم يكن ، ويمكن لقاضي تنفيذ العقوبة أن يمدد هذه المدة، وذلك عندما يقرر إيقاف هذا العمل مؤقتاً لاعتبارات تتعلق بالجاني سواء اكانت من ناحية صحية، أو اسرية ، أو مهنية أو اجتماعية خطيرة .

ويخضع المحكوم عليه بهذه العقوبة لعدد من الالتزامات المنصوص عليها

1- ان يستجيب لكل ما هو مطلوب منه سواء اكان من قاضي تنفيذ العقوبة أو مشرف الاختبار

2-ان يخضع للفحوصات الطبية اللازمة للتأكد من عدم إصابته بمرض خطر قد يؤثر على زملائه في العمل، والتأكد من لياقته الصحية، وقدرته على القيام بالعمل المطلوب.

3-ان يبرر كل تغيير يقوم به سواء اكان يتعلق في العمل أو محل الإقامة خلافاً لما هو محدد في الحكم ، ولا بد ان يحصل على إذن مسبق من قاضي تنفيذ العقوبة من أجل أي تغيير في ذلك.

5-ان يستقبل مشرف الاختبار ويقديم كلّ المستندات والوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبة.

و يعد الحكم كأن لم يكن في حال اتم تنفيذ كامل العمل، أما في حال خرقه للالتزامات المفروضة عليه، فإن المساعد الاجتماعي يخبر قاضي تنفيذ العقوبة الذي يمكنه إحالة المحكوم عليه إلى محكمة الجنح، والتي يمكنها أن تقضي إما بزيادة مدة العمل، أو تعديل الالتزامات المفروضة على المحكوم عليه، وتحديد عمل آخر ينفذ للمنفعة العامة، أو إلغاء الاختبار، وإعادة تنفيذ عقوبة الحبس كلياً أو جزئياً (**اوتاني ، 2009 ، ص 458 – 460**) .

وتتنوع الاعمال التي من الممكن ان يقوم بها المحكوم عليه، فمنها الأعمال اليدوية ، كحماية الطبيعة وتحسين البيئة، الاشتراك في حملات النظافة،والعناية بالحدائق العامة، وايضا الأعمال التي تتعلق بصيانة وتجديد المباني العامة، كالطلاء والنجارة وتصليح وتجديد الأثاث المدرسي، وهناك أعمال وظيفية، كالاشتراك في فرق محو الأمية و المساهمة في التدريب المهني للشباب، وايضا الأعمال التي تحمل طابع التضامن الاجتماعي، كالقيام بحفلات ترفيهية لصالح جمعية خيرية وتقديم خدمات اجتماعية وإنسانية في مؤسسات الأحداث ،... وغيرها(**اوتاني ، 2009 ، 431 – 432**).

المطلب الثاني: موقف المشرع الردني .

تعد استجابة المشرع الأردني للمطالب الفقهية التي تضمنت التدابير القضائية التي تفرض على الحدث من خلال إشراف مراقب السلوك على تصرفاته خلال فترة زمنية محددة امرا في غاية الاهمية (**المادة 24 / ز، 2014 ، قانون الاحداث الاردني**)، كما اهتم المشرع الأردني بخصوصية الجنس (**المغيض، بدون سنة ، ص 2423**)،حيث يتم مراقبة الحدث الأنثى من قبل مراقبة سلوك أنثى مراعاة للخصوصية وفي بيئة مهيأة وبإشراف قضائي(**المغيض ،2019، ص 2424**) .

وينص القانون الاردني على ان للمحكمة ان تتخذ أي من التدابير التالية في حق الحدث (**المادة 24 ، 2014 ، قانون الاحداث الاردني**)

أ – اللوم والتأديب : توجه المحكمة اللوم والتأديب إلى الحدث على ما صدر عنه وتحذيره بأن لا يكرر مثل هذا السلوك مرة أخرى بشرط عدم الحط من كرامته

ب – التسليم:

– بتسليم الحدث إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه، وفي حال عدم وجود ايا منهم يسلم إلى من يكون اهلا لذلك من أفراد أسرته فإن لم يتوافر ذلك يسلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك بعد موافقتهم على ذلك.

– يكون الحكم بتسليم الحدث إلى غير الملزم بالإنفاق عليه لمدة لا تزيد على سنة.

ج– **الإلزام بالخدمة للمنفعة العامة في أحد مرافق النفع العام أو إحدى مؤسسات المجتمع المدني التطوعي لمدة لا تزيد عن سنة.**

د– **الإلحاق بالتدريب المهني في أحد المراكز المختصة التي يعتمدها الوزير لهذه الغاية لمدة لا تزيد عن سنة.**

هـ– القيام بواجبات معينة أو الامتناع عن القيام بعمل معين لمدة لا تزيد عن سنة وإلحاق الحدث ببرامج تأهيلية تنظمها الوزارة أو أي من مؤسسات المجتمع المدني أو أي جهة أخرى يعتمدها الوزير.

وينص المشرع الاردني على البدائل الاصلاحية المجتمعية، ويعرف الخدمة المجتمعية على انها "الزام المحكوم عليه بالقيام بعمل غير مدفوع الاجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن 40 ساعة ولا تزيد على 200 ساعة على ان يتم تنفيذ العمل خلال مدة لا تزيد على سنة" (**المادة 25 مكرر فقرة 1، 2017 ، قانون العقوبات الاردني**) ، وكذلك يعرف المراقبة المجتمعية على انها "الزام المحكوم عليه بالخضوع لرقابة مجتمعية لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات" (**المادة 25 مكرر فقرة 2، 2017 ، قانون العقوبات الاردني**)،اما المراقبة المجتمعية المشروطة لبرنامج تأهيل او اكثر فهي"الزام المحكوم عليه بالخضوع لبرنامج تأهيل تحدده المحكمة يهدف لتقويم سلوك المحكوم عليه وتحسينه"((**المادة 25 مكرر فقرة 3، 2017 ، قانون العقوبات الاردني**)

ويلاحظ ان المشرع الاردني تناول هذه البدائل عوضا عن عقوبة السجن قصيرة المدة ، كما انه اعطى السلطة التقديرية للقاضي ليحدد مدة هذه البدائل من ضمن الحد الادنى والاعلى الذي تم تحديده بموجب النص، والقاضي ليس عليه الا ان يختار ما يتفق وشخصية المحكوم عليه، بالإضافة الى ظروفه وظروف الجريمة، وذلك لضمان اصلاحه و تأهيله.

ويعطي المشرع الاردني للقاضي سلطة التقديرية في ان يحكم بأكثر من برنامج تأهيلي على المحكوم عليه ان كان يحتاج لذلك حتى نحقق الاصلاح والتأهيل له واعادة اندماجه في المجتمع.

ويشير القانون الأردني الى ان للمحكمة ان تحكم بإحدى البدائل الاصلاحية او جميعها عند الحكم بوقف تنفيذ العقوبة الاصلية ولكن بشرط (**المادة 45 مكرر ثانيا فقرة 1 ، 2017 ، قانون العقوبات الاردني**)

1-ان تكون الحالة الاجتماعية للمحكوم عليه تنبئ عن امكانية اصلاحه وتأهيله.

2-موافقة المحكوم عليه ان يخضع الى تلك البدائل .

3-الا يكون المحكوم عليه عائد للجريمة (حالة تكرار) .

ويقصد بوقف تنفيذ العقوبة هو"تعليق تنفيذ العقوبة المحكوم بها على شرط موقف خلال مدة يعينها القانون(**حسني ، ص 516 ، 1967**) وكذلك هي ابعاد المحكوم عليه بالسجن عن تنفيذها متى تبين للقاضي من فحص شخصيته وظروفه ما يبعث على الاعتقاد انه لن يعود الى ارتكاب الجريمة مرة أخرى(**زيدان ،1978 ،ص199**) .

ويجوز للمحكمة ان تامر بوقف تنفيذ العقوبة سواء اكانت جناية ام جنحة بالسجن او الحبس ومدتها لا تزيد عن سنة واحدة متى ما رات من اخلاق المحكوم عليه، او ماضيه، او سنه، او الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة والتي من خلالها يستطيع القاضي ان يستشف عدم عودة المحكوم عليه لمخالفة القانون، ولا بد ان يوضح القاضي هذه الاسباب في حكم وقف التنفيذ (**المادة 54 مكرر ، قانون العقوبات الاردني**).

و يشير المشرع الاردني الى ان للمحكمة الصلاحية في الغاء بدائل الاصلاح المحكوم بها بسبب تقرير الحالة الاجتماعية، ومن ثم تعود الى تنفيذ العقوبة الاصلية ، ولكن لا يتم ذلك الا في حالتين :-

الحالة الاولى : اذا كان هناك حكم صادر بإلغاء وقف التنفيذ .

الحالة الثانية : اذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ البدائل او قصر في تنفيذها دون عذر تقبله المحكمة ، فليس من المهم ان يقدم عذر، ولكن الاهم من ذلك قبول هذا العذر من قبل المحكمة وهذا يتوقف على قناعتها ((**المادة 54 مكرر ثانيا / فقرة 2 ، 2017 ، قانون العقوبات الاردني**)).

و تطبق عقوبة الخدمة المجتمعية من خلال المديرية المختصة في وزارة العدل تحت اشراف قاضي تنفيذ العقوبة(المدعي العام او قاضي الصلح في المراكز التي لا يوجد فيها مدع عام) حيث يقوم بإنفاذ الأحكام الجزائية ومراقبة مشروعية تنفيذها، وأي عقوبات مجتمعية مقررة في التشريعات النافذة تطبق تحت إشرافه من خلال المديرية المختصة. (**المادة 353 فقرة 3-4، 2017 ، قانون اصول المحاكمات الجزائية الاردني**)

ويوضح القانون الاجراءات الخاصة في تطبيق عقوبة الخدمة المجتمعية ، حيث يبين انه على الهيئة الحاكمة ان تصدر عند النطق بالحكم إذا كان الحكم وجاهيا مذكرة عقوبة مجتمعية بحق المحكوم عليه، أما إذا كان الحكم بمثابة الوجاهي تصدر الهيئة الحاكمة مذكرة إعلام عقوبة مجتمعية بحق المحكوم عليه، وكذلك يوضح انه بعد إصدار الحكم بإلزام المحكوم عليه بتنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي، ثم يرسل ملف الدعوى إلى النيابة العامة من أجل مشاهدة الحكم ، وفي حال عدم الطعن بالقرار من قبل النيابة العامة يكتسب الدرجة القطعية يتم إرسال نسخة من القرار وتقرير عن الحالة الاجتماعية إلى قاضي تنفيذ العقوبة الذي يقوم بفتح ملف خاص بتنفيذ العقوبة المجتمعية.

ويبين المشرع ان ضابط الارتباط للعقوبات البديلة لدى المحكمة يجب ان يقوم بإرسال خلاصة الحكم ومذكرة حضور موقعة حسب الأصول، ويتم بعد ذلك التنسيق بين مديرية العقوبات المجتمعية والمؤسسة الشريكة لتنسيق كيفية تنفيذ العقوبة البديلة المقررة من خلال تعبئة جدول خاص يحدد برنامج المحكوم عليه العملي لدى المؤسسة الشريكة، ويقوم المشرف الإجتماعي بمتابعة حسن تنفيذ المحكوم عليه للجدول الموضوع له ضمن نموذج مخصص لذلك من خلال المتابعة الدورية للمحكوم عليه من ثم إجراء تقييم نهائي له لضمان تنفيذ الخدمة (**المغيض ،2019، ص 2429– 2431**)، وعادة يتم توضيح مختلف الاعمال التي من الممكن ان يقوم بها المحكوم عليه خلال تنفيذ عقوبة الخدمة المجتمعية (**الدليل الارشادي لبدائل الاصلاح المجتمعي ،2019، ص 17**)

ونلاحظ بعد دراسة نص المشرع الاردني، انه يسمي العمل للمنفعة العامة في "بدائل الاصلاح المجتمعية" وهو بذلك يقترب من السياسة الجنائية الحديثة و التي تهدف الى اصلاح الجاني واعادة تأهيله، كما انه اعطى سلطة تقديرية واسعة للقاضي من كافة النواحي.

ونخلص في مبحثنا هذا الى ان التشريع الفرنسي اسبق في تطبيق عقوبة العمل للمنفعة العامة (الخدمة المجتمعية) من التشريع الاردني علما انه طبقها على الاحداث بصورة اسبق من تطبيقها على البالغين ولربما يعود السبب في ذلك الى أن عمر الحدث الصغير يساعد في إمكانية تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية والتي تهدف الى غرس القيم الاجتماعية كالعدالة والأمن واحترام العمل و الوقت، كما يؤدي العمل إلى تعويد الحدث على الاتصال بقطاعات المجتمع الخارجي، وغرس روح الانتماء والولاء لديه تجاه مجتمعه وهذا يؤدي إلى تخفيف نسبة جنوحه.

الخاتمة

لا زالت العديد من الدول لا تطبق العقوبات البديلة عوضا عن عقوبة السجن، لأنه ينظر اليها على انها عقوبة خفيفة، في حين يعتبر السجن كمؤسسة عقابية هو النظام الأكثر تحقيقاً للأمن وهو يمنع العودة الى ارتكاب الجريمة حسب رايهم ، ولكن هذا الراي غير صحيح لان فكرة العقوبات البديلة والتي منها الخدمة المجتمعية تقوم على تحقيق الحماية للمجتمع و معاقبة المحكوم عليه بطريقة تساعد على إعادة اندماجه بالمجتمع بعد اصلاحه وتأهيله.

ويلاحظ ايضا ان قليل من المؤسسات والهيئات الخاصة تقبل استقبال فئة المحكوم عليهم بعقوبة الخدمة المجتمعية، وذلك بسبب تخوفها من هذه الفئة وعدم الثقة بإصلاحها، لذلك تسعى الدولة ان يكون تنفيذ هذه العقوبات في المؤسسات والهيئات العامة ، والاصل ان يتظافر القطاع العام والخاص في اصلاح المحكوم عليه واعادة تأهيله .

النتائج:–

1–تعتبر الخدمة المجتمعية عقوبة من افضل العقوبات البديلة كونها تسمح للمحكوم عليه ان يعيش حرا بصورة كاملة .

2–عقوبة الخدمة المجتمعية تغرس في نفس المحكوم عليه حب العمل الاجتماعي وتكسبه مهارات معينة.

3– يعتبر نجاح عقوبة الخدمة المجتمعية امرا في غاية الاهمية وهو مرهون بتقبلها من قبل المحكوم عليه ومن المجتمع .

4– تعد عقوبة الخدمة المجتمعية نظام عقابي حديث، لا زالت العديد من الدول لا تطبقها على البالغين وانما تحصر تطبيقها على الاحداث وهذا ما فعله المشرع الاردني في البداية .

5– عقوبة الخدمة المجتمعية نص عليها حديثا في قانون العقوبات الاردني تحت مسمى بدائل الاصلاح المجتمعية .

التوصيات:–

1–الاهتمام بنشر مفاهيم العقوبات البديلة ومنها عقوبة الخدمة المجتمعية وذلك لتهيئة كافة الاطراف المعنية بذلك.

2-توفير البيئة الجيدة لتطبيق عقوبة الخدمة المجتمعية حتى يقبل المحكوم عليه بها، بالإضافة الى اختيار الاعمال المفيدة له والتي تظهر قدراته وميوله .

3-تكاتف كافة الجهات لإنجاح هذه العقوبة سواء اكان القطاع العام ام الخاص، وذلك بتقبل المحكوم عليه في العمل لديها فترة تنفيذ العقوبة.

4-تكثيف جهود المراقبين للمحكوم عليه خلال فترة تنفيذ عقوبة الخدمة المجتمعية لضمان نجاح هذه الفترة.

5-توفير عدد كاف من المراقبين الاجتماعين المدربين مسبقا على كيفية التعامل والتواصل مع هذ الفئة، وذلك لإنجاح عملية اصلاح وتأهيل المحكوم عليه واعادة اندماجه بالمجتمع

***المراجع**

اولا: الكتب

1. احمد، يعقوب، **العقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصير المدة ،العمل للنفع العام نموذجا**، رسالة ماجستير ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية 2015
2. اوتاني، صفاء، **العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة دراسة مقارنه** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،مجلد 25 ،العدد 2 ، دمشق، سوريا،2009.
3. حسني، محمود نجيب ،**علم العقاب** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1967.
4. زيدان ، فاضل ، **العقوبات السالبة للحرية** ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد 1978
5. زيني، ايمن رمضان ، **العقوبات السالبة للحرية القصيرة المده وبدائلها دراسة مقارنة**،الطبعة الاولى ،بدون ناشر، بدون مكان نشر، 2004.
6. سراج، عبود، **قانون العقوبات؛ القسم العام**، الطبعة 10، منشورات جامعة دمشق، سوريا،2007.
7. سعيد، كامل، **شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2002 .
8. شريف، سيد كامل، **الحبس قصير المدة في التشريع الجنائي الحديث**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999
9. عقيدة ، مُحَمَّد ابو العلا ، **اصول علم العقاب** ،مطابع عين شمس ، دار الفكر العربي، مصر، 1997.
10. العوجي ،مصطفى ، **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية**، الطبعة الأولى، مؤسسة بحسون، بيروت،1993
11. العوجي ، مصطفى ، **دروس في العلم الجزائي، الجزء الثاني – السياسة الجنائية والتصدي للجريمة**، الطبعة الثانية، مؤسسة نوفل، بيروت،1987
12. كلاس، ايلي، **العقوبات البديلة**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، 2013.
13. المغيض، مُحَمَّد علي ، **بدائل الاصلاح المجتمعي في ظل تعديلات قانون العقوبات الاردني –** دراسة مقارنة 2019

ثانيا: القوانين

1-قانون العقوبات الفرنسي 204 لعام 2004

2 –قانون الاحداث الاردني لعام 2014

3-قانون العقوبات الاردني رقم 86 لعام 2001 وتعديلاته 2017
4- قانون اصول المحاكمات الجزائية الاردني رقم 32 لعام 2017
5- الدليل الارشادي لبدائل الاصلاح المجتمعي الاردني 2019

ثالثا: المراجع الاجنبية

1- **PRADEL Jean** , *Les nouvelles alternatives à l'emprisonnement créées par la loi du 10 juin 1983*,
D. 1984, chron. pp.111-117.

2 -**TULKENS Henri**, *Le centenaire de la peine privative de liberté aux Pays-Bas*, Groningen,
1986.

3- **OTANI Safaa**, *L'exécution de la peine privative de liberté en milieu fermé. Etude comparée des*
droits français, syrien et libanais, thèse, Université de Poitiers, dactyl., Poitiers, 2002.

جدلية الأمن والحرية والاستقرار

د. مُحَمَّد فتحي القرش

(أكاديمي مصري) 99ش جمال عبدالناصر– النزهة– القاهرة

DR_MOHAMED_ALKERH@YAHOO.COM

0020226631873

الملخص

انطلقت تلك الدراسة من فرضية مفادها التداخل المتبادل بين الأمن والحرية والاستقرار ، وما لهذه الجدلية من تأثيرٌ قويٌّ على كثير من المجتمعات المعاصرة، إن تلك التي اندلعت بها انتفاضات وثورات، أوتلك المجتمعات التي تُطرح فيها هذه القضية في إطار إعادة الهيكلة التراتبية بين متطلبات الأمن واحتياجات الحرية ومبررات الاستقرار .

تم اعتماد التأصيل التاريخي ومنهج التحليل والتركيب لتفكيك تلك الإشكالية ثم إعادة تركيبها؛ وفق أطر ومفاهيم جديدة، وذلك في إطار ما يهدف إليه هذا البحث من تحقيق التوازن الموضوعي بين الأمن والحرية والاستقرار.

تضمَّنت تلك الورقة ثلاث محاور؛ الأول: جدلية تاريخية، والثاني: حتمية الأمن وقدسية الحرية، والثالث آليات الاستقرار، ليُختم البحث بأهم النتائج.

وتبين أن الاستبداد يُعدُّ خطرًا حقيقيًّا على الأمن القومي للدولة ومكوناتها الاجتماعية، ومن ثم — ومن منطلق الحفاظ على الأمن — علينا ألا نقع في كارثية ومأساة الاستبداد والقمع، لأن هذا سينتج – عاجلاً أو آجلاً – الانفجار والفوضى وضياع الأمن، فالذي يبيع حريته في مقابل أمنه إنما يبيع حياته ويشتري الوهم.

إن المجتمعات تحقِّق تقدُّمها ورقيها وتحضرُّها بقدر إدراكها ووعيها لمعنى الأمن المتكامل ؛ بقدر وعيها بحتمية الأمن وقدسية الحرية، فقوة الوطن في كرامة مواطنيه.

ومن هنا تُلزمنا الوطنية والعقلانية إدراك أن المسئولية هي المعادل الموضوعي للحرية، فلا تتحول الحرية إلى فوضى، ولا يتحول الأمن إلى استبداد، فطوبى للذين فهموا الحرية فلم يبتذلوها وللذين طبقوا الأمن فلم يستبدوا ... طوبى للعقلاء.

The dialectic of security, freedom and stability

Dr. Mohammed Fathi Al-Qarsh

(**Egyptian academic**) **99 Gamal Abdel Nasser St., El-Nozha, Cairo**

summary

This study started from the hypothesis that the mutual overlap between security, freedom and stability, and the strong influence of this dialectic on many contemporary societies, whether those in which uprisings and revolutions broke out, or those societies in which this issue is raised within the framework of the hierarchical restructuring between the requirements of security and the needs of freedom and justifications for stability.

Historical rooting and the method of analysis and synthesis were adopted to dismantle this problem and then reconstruct it. According to new frameworks and concepts, within the framework of what this research aims to achieve the objective balance between security, freedom and stability.

This paper included three axes; The first: a historical dialectic, the second: the inevitability of security and the sanctity of freedom, and the third: stabilization mechanisms, so that the research concludes with the most important results.

And it turns out that tyranny is a real threat to the national security of the state and its social components, and then - and in terms of preserving security - we must not fall into the catastrophe and tragedy of tyranny and oppression, because this will result - sooner or later - explosion, chaos and loss of security, as whoever sells his freedom in exchange for his security He sells his life and buys illusion.

Societies achieve their progress, sophistication, and civilisation, according to their understanding and awareness of the meaning of integrated security. As far as it is aware of the inevitability of security and the sanctity of freedom, the strength of the homeland lies in the dignity of its citizens.

Hence, patriotism and rationality oblige us to realize that responsibility is the objective equivalent of freedom, so that freedom does not turn into chaos, and security does not turn into tyranny. Blessed are those who understood freedom and did not squander it, and those who applied security and did not tyrannize... Blessed are the wise!

مقدمة

تُعدُّ العلاقة بين الأمن والحرية والاستقرار من أكثر العلاقات تشابكًا وتعقيدًا، سواءً على مستوى التفكير النظري أو التطبيق العملي، ولهذه الإشكالية تأثيرٌ قويٌّ على كثيرٍ من المجتمعات المعاصرة، إن تلك التي اندلعت بها انتفاضات وثورات، أو المجتمعات التي تطرح فيها هذه القضية في إطار إعادة الهيكلة التراتبية بين متطلبات الأمن واحتياجات الحرية ومبررات الاستقرار.

وبناءً عليه تأتي أهمية تلك الورقة البحثية التي اعتمدت التأصيل التاريخي ومنهج التحليل والتركيب لتفكيك الإشكالية ثم إعادة تركيبها وفق أطر ومفاهيم جديدة، وذلك في إطار ما يهدف إليه هذا البحث من تحقيق التوازن الموضوعي بين الأمن والحرية والاستقرار، لأن بتلك المعادلة تتحقق قوة الأوطان وتحضرُها.

ينطلق هذا البحث بتساؤل عن أهم الآراء والأفكار التي دارت حول الأمن والحرية والاستقرار؟ ثُم يأتي تحليل تساؤل مفاده ماهي طبيعة جدلية الأمن والحرية ؟ حيث تبيان طبيعة الأمن ومضمونه، والحرية ومعانيها، وبالأخير تتم مناقشة التساؤل عن حقيقة الاستقرار وأهم آليات تحقيقه؟

ومن ثمَّ تضمَّنت تلك الورقة ثلاثة محاور؛ الأول: جدلية تاريخية، والثاني: حتمية الأمن وقدسية الحرية، والثالث: آليات الاستقرار، ليُختم البحث بأهم النتائج.

أولاً: جدلية تاريخية

شغلت قضية الأمن والحرية والاستقرار الفكر الفلسفي قديمًا وحديثًا، وذلك لما بين تلك المفاهيم من تداخل جدلي؛ حيث التأثير الإيجابي أو السلبي على بعضها بعضًا.

وبناءً عليه سنحاول – وبتركيز شديد– استخلاص ما يمكن أن يقارب أو يوضح تلك القضية من خلال الأفكار المختلفة، وذلك تطبيقًا للحوار الفلسفي والحضاري، بوصفه مدخلًا لتفكيك تلك الإشكالية، ومن ثمَّ إمكانية علاجها تحقيقًا للتوازن الموضوعي بين الأمن والحرية والاستقرار.

نتبين في الفلسفة اليونانية رأي"أفلاطون" Plato (428–348ق.م)؛ حيث رأى أن نشأة الدولة يعود في الأصل إلى عدم استقلال الفرد وعدم قدرته على سد حاجاته بنفسه، وفي الجمهورية يشير إلى" أن الحرية هي غاية الديمقراطية"(أفلاطون 1974،فقرة562) ولكن ما تلبث هذه الحرية أن تتحول إلى حريات غير مسئولة، ويفتقد الناس القدرة على التمييز بين الخير والشر أو العدل والظلم، ويندفعوا إلى إشباع غرائزهم دون وعي أو انضباط، وهذا ما يُسميه أفلاطون ديموقراطية الغوغاء، ومن ثم تتسبَّب هذه الديمقراطية في إقامة حكم الطغيان "حيث يقفز الطغاة الجهلاء إلى مقاعد السلطة فيقوم نظام الطغيان، وهو ذروة التدهور"(أنتوني،دى كريستي،كيتيث،مينوج.2012 ، ص139) ثم رأى أفلاطون أن أفضل أنظمة الحكم يتمثل فى الدولة المثالية التي يحكمها الفلاسفة " فليس هناك دولة أو نظام يمكن أن يبلغ الكمال إلا إذا تولى الفلاسفة مقاليد الحكم"(أفلاطون.فقرة600) فهؤلاء هم من سيحكمون لصالح المدينة"(أفلاطون.فقرة650)"فالحاكم الكفؤ يتسم بالحكمة لأنه فلسفي النزعة،عظيم الحماسة،ذو عزيمة وتصميم"(أفلاطون.فقرة620) ورأى"كارل بوبر" Popper, Karl (1902–1994)أن هذا يُمثِّل فكرًا شموليًّا، ولذلك عدَّ فلسفة أفلاطون مع فلسفة"هيجل" Hejel , Friedrich (1770–1831) و"ماركس" Marx , K arl (1881–1883) من الفلسفات ذات التوجه الشمولي والاستبدادي، بل وأنها أسست للفاشية، لأن احتكار طبقة حاكمة، حتى لو كانت من الفلاسفة، يُعدُّ شمولية واستبداد، حيث حبَّذ أفلاطون الشكل القبلي للمجتمع،

ومال إلى مجتمعٍ مغلقٍ شبيهٍ بذلك الذي كان سائدًا في اسبرطة، "وذلك بسبب بغضه الشديد للمجتمع الذي كان يعيش فيه، وحبه الرومانتيكي للشكل القديم للحياة الاجتماعية، وهو ذلك الاتجاه الذي أدى إلى صياغة قانون للتطور التاريخي لا يمكن تأييده أي؛ قانون الفساد أو الانحلال الكلي، وهو الاتجاه نفسه الذي يُعدُّ مسئولاً أيضًا عن العناصر غير العقلانية والوهمية والرومانتيكية التى لولاها لكان تحليله ممتازًا... فهو قد اشتق نظرياته من مذهب فلسفي خيالي، يذهب إلى أن تغيُّر العالم المنظور ما هو إلا نسخة باهتة من عالم ثابت غير منظورٍ"(كارل،بوبر ، 1998،ص90) وربما كانت النظرة الاجتماعية الطبقية والنظرة السياسية المتعالية هي التي أدت إلى اتهام فلسفة أفلاطون السياسية بالشمولية، وبناءً عليه جاء وصف كارل بوبر لبرنامج أفلاطون السياسي بالانغلاق والاستبداد"ويمكن أن يوصف هذا البرنامج وصفًا عادلاً بأنه برنامج استبدادي" (كارل،بوبر1998،ص92) وأدرك بوبر أن عدم وجود إرادة أو مشاركة فعلية وحقيقية للناس فى الحكم واحتكار السلطة إنما هو شكل من أشكال الحكم الشمولي، فهذه الطبقة الحاكمة تُعدُّ طبقة من الصفوة الممتازة المقفلة على نفسها، والتي تمسك في يدها بكل أسباب القوة دون أن يشاركها في ذلك أحدٌ من عامة الناس، كذلك يتضح هذا الطابع الشمولي من خلال الطريقة التي يتم بها إعداد هذه الطبقة ...على نحو يذكرنا بطريقة إعداد الكوادر في الأحزاب التي أنشأها هتلر ولينين"(أنتوني،دى كريستي،كيتيث،مينوج.ص139) ومع ذلك فإن بوبر ربما تحامل على أفلاطون عندما وصم فلسفته السياسية بالشمولية، لأن أفلاطون أكَّد على تربية تلك الطبقة تربية منتظمة تقوم على إنكار الذات، ولا شك أن فى هذا تقليص للفساد الذي هو المقدمة الرائعة للاستبداد، كما أن حكم طبقة الفلاسفة الذي نادى به أفلاطون كان ردًّا على تلك السلطة الفاسدة التي أعدمت أستاذه"سقراط" Socrates(469 – 399 ق.م) وكانت تلك السلطة تدعي أنها ديمقراطية، فأسماها أفلاطون بديمقراطية الغوغاء.

نظر "أرسطو" Aristotle (384 – 322ق.م)إلى الدولة على أنها الكيان الطبيعي الذي يُعبِّر عن الميل للاجتماع السياسي "فالدولة هي الكيان الطبيعي للعائلة،لأن الطبع يدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسي"(أرسطو، ص95) وعلى الرغم من أن أرسطو لم يتحرر من العنصرية التي عانت منها الثقافة اليونانية في كثير من الأحيان، فإنه في فلسفته السياسية نجده يُحذِّر من السقوط في الأطماع ومدى خطورة هذا على الدولة، يقول في كتاب (السياسة): "إن طمع الأغنياء قد خرب من الدولة أكثر ممَّا خرب طمع الفقراء"(أرسطو، ص280)كما أكد على أن" العدل ضرورة اجتماعية، لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي"(أرسطو، ص43) وفي ظل الإمبراطورية الرومانية تعرَّضت المسيحية لكثير من أوجه الاضطهاد، خاصة منذ حكم "نيرون" Neron , Claudio (37–68م)الذي استمر حكمه من عام (54- 68م) وبعد ذلك أخذ صورة أكثر دموية مع حكم "دقلديانوس" Diocletianus (244 – 305 م) وكانت فترة حكمه من (284- 305 م)، وسُمِّي عصره بعصر الشهداء، وبعد ذلك اعتمد الإمبراطور"قسطنطين" (272–337م) المسيحية دينًا رسميًّا للإمبراطورية الرومانية، ومع ذلك استمر قدر وفير من الاضطهاد لمن رفض ما قرَّره مجمع نيقية (325م) حول طبيعة المسيح.

وعاصر القديس"أوغسطين" Augustine (354 – 430م) ظروف انهيار الإمبراطورية الرومانية، ورأى أن كل ما يتعلق بالعنف والشرور والانهيار في العالم الدنيوي إنما هو في واقعه نتيجة للأنانية والاستبداد وحب الذات والتملك "فالشر يمكن أن ينبعث بسبب الاستحواز على الأماكن والمناصب، وكذلك السيطرة وقهر الشعب"(Ebenstein,W,1962,p.173) ولم يدعو "أوغسطين" لإصلاح هذا الواقع المرير والمأساوي بقدر ما دعى إلى الاستسلام له، حيث رأى " أن التباعد بين النظام الإلهي والنظام الدنيوي لا سبيل إلى إصلاحه، وعلى الفلسفة أن تتقبل هذه الحقيقة"(يوسف،كرم،1981،ص46) بل وبالإرتكان إلى الخطيئة الأولى برر أوغسطين العبودية وكذلك ذهب "توما الاكويني"Aquines,T (1225-1274) " فلم

يقر بالثورة على الحاكم المستبد، حيث يعتبر الاستبداد عقابًا من الله على الخطيئة الأولى"(يوسف،كرم،1981،ص202) وكأن الحكام ليسوا من أبناء آدم على افتراض خطيئته وعدم توبته منها!!

وفي الفلسفة الإسلامية نجد عند الفارابي(260-339هـ)تأكيدًا على التنظيم الاجتماعي، والذي يُعطي للفرد الفرصة الحقيقية في النماء والتقدُّم "فكل واحد من الناس مفطورٌ على أنه محتاج فى قوامه، وفي أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيءٍ ممَّا يحتاج إليه...، فلذلك لا يمكن أن ينال الإنسان الكمال – الذي لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية – إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين يقوم كل واحد ببعض ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ الكمال"(أبونصر،الفارابي.1986 ،ص77) ويُعدُّ مبدأ العدل هو المبدأ المحوري للفكر السياسي في الحضارة الإسلامية، إذ أن العدل هو الشرط اللازم لتحقيق الأمن والاستقرار وقوة الأمة، يقول الفارابي "إن أجزاء المدينة ومراتب أجزائها يأتلف بعضها مع بعض ويرتبط بالمحبة، وتتماسك وتبقى محفوظة بالعدل، وأفاعيل العدل"(أبونصر،الفارابي ص70) وأكد الفارابي " أن العلم والفضيلة هما أساس المدينة الفاضلة الآمنة، أما الدولة الجاهلة فهي التي لا تعرف إلا شره الملك والثروة والعدوان"(أبونصر،الفارابي.1986 ص 110) وجعل "الماوردي"(364 –450 هـ) حفظ الدين وإقامة العدل وتحقيق الأمن من مهام الحاكم " فهناك مهمات عشرة هي فرض عين على الحاكم في مقدمتها، حفظ الدين، وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعمَّ النصفة فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم، وذلك حتى تستقيم المعايشة، ومن واجبات الحاكم أيضًا الأمر بإقامة الحدود التي تحمي محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده، والدفاع عن ديار الإسلام، وجمع الصدقات على ما أوجبه الشرع نصًّا واجتهادًا من غير خوف ولا عسف، وعليه أيضًا أن يتبع طريقًا وسطًا في الإنفاق فلا تبذير ولا تقتير، وعليه أن يولي الأمناء، فالأموال بالأمناء محفوظة"(أبوالحسن،الماوردي.1982 ، ص55، 56)

وفي بداية عصر النهضة الأوروبية يُعدُّ واقع الفوضى وتفكك إيطاليا إمكانية لمعرفة مرجعية أمير"ماكيافيللي" Machiavelli, N (1469-1530 م)حيث كان هذا الواقع آنذاك دافعًا أساسيًّا لما ورد من أفكار وآراء في هذا الكتاب، وتجسدت مقولة استبعاد الجدوى الأخلاقية باسم الجدوى السياسية"فليس على الحاكم أن يلتزم بالوفاء إذا ما تعارض مع مصالحه"(نيقولا،ماكيافيللي.1960 ، ص 51) وارتبطت آراء ماكيافيللي بالواقع السيئ الاضطراري، ومن هنا كان إدراكه لخطورة ما قاله عن استبعاد القيم الأخلاقية، وأكد على أن هذا الاستبعاد اضطراري فرضته ظروف راهنة في واقعه الاجتماعي والسياسي، فذهب ماكيافيللي إلى أن" التمسك بالفضائل أمرًا مستحيلاً لأن الأوضاع لا تسمح بذلك"(نيقولا،ماكيافيللي.1960 ، ص52)كما أكد على أن الكنيسة قد ساهمت فى تلك المأساة بقدرٍ وافرٍ، ومن ضمن ذلك التدليس والإفساد الذي مُورس تحت مسمى صكوك الغفران !! وهذا يثبته قول ماكيافيللي "نحن ندين للكنيسة بما صرنا إليه من إلحاد وإعوجاج"(نيقولا،ماكيافيللي،1962 ،ص268) ولا شك أن ما قام به غالبية رجال الكنيسة –آنذاك – من أطماع وعدوان متنوع على حقوق الناس، وكذلك إرغامهم على الإيمان ببعض التناقضات، كل هذا كان وبالاً على الدين، حيث أصبح التقدم العقلي مرهونًا بالابتعاد عن تلك المظالم والتناقضات؛ يقول "كرين برنتون" إن مسار العقيدة العقلانية يتجه إلى الابتعاد عن المسيحية"(كرين،برينتون.تشكيل العقل الحديث. ،1984،ص 302) وقد تواصل ذلك التوجه للتناقض مع دين الكنيسة، وتبني الالحاد(*)

مما تقدَّم يتبين لنا أن دعوة "ماكيافيللي" إلى عدم الاهتمام بالقيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية أتى باعتباره ردَّ فعل مضاد، وربما متطرف، ضد أغلب أفعال وممارسات الكنيسة التي كانت أكثر تطرفًا، حيث مارست تدليسًا مقيتًا لتبريرالاستبداد والمظالم الاجتماعية باسم الدين، بل وقدمت الخنوع والاستسلام لتلك الموبقات من منطلق أن هذه هي تعاليم وعلامات الإيمان

ومسوغات التدين، وهكذا سخر غالبية الأباطرة غالبية رجال الدين لتبرير استبدادهم، ولم يكن هذا التسخير دون مقابل، فلقد اقتسم أغلب رجال الكنيسة السلطة والثروة، وامتلاك الأراضي الشاسعة، واقتسموا هذا مع الأباطرة، وبسبب تلك المآسي صار التحرُّر من الاعوجاج يستلزم التحرر من هذا الدين الكنسي، ثم فى القرون التالية – ومن بدايات الثورة الفرنسية – صار التحرُّر من الاستبداد والطغيان السياسي ملازمًا للتحرر من هذا التدليس

(*) ويتضح ذلك بوجه خاص في كتاب (نظام الطبيعة) للفيلسوف الفرنسي بارون دي دولباخ Holbach (1723-1787م)

الذي مارسته الكنيسة في ذلك الوقت.

وفي بدايات العصر الحديث شهدت إنجلترا حالة من الصدامات والحرب الأهلية واندلاع العديد من المخاطر الداخلية والخارجية، كما أن الرأسمالية بدأت تأخذ حيزًا في المجتمع الإنجليزي، ومن ثم رأى الفيلسوف الإنجليزي"هوبز" Hobbes,T (1588 – 1679) أن ذلك يبشر بمجتمع السوق الذي فيه يشتري ويباع كل شيء بما فيه البشر وقيمهم، وأيضًا كان هناك الخطر المحدق حيث تربص الأسطول الإسباني، وفي ظل كل هذا الرُّكام من الفوضى والخوف والهلع(*) الذي لحق بالمجتمع الإنجليزي – الذي عدَّه"هوبز" تجسيدًا للنوع البشري- اندفع إلى القول بسلطة "حكم (الليفاثان أو السلطة المطلقة"(Hobbes, T..Leviathn. 1904,p240) وهكذا يكون دافع الاستبداد والتناحر على الحكم وأحداث الفوضى والخوف سببًا في الخلط بين السلطة القوية والسلطة المستبدة.

إن السلطة القوية هي بلا شك مطلوبة لاستقرار المجتمع وأمنه، ومناط بها التنظيم الجيد والعادل للمجتمع، أما السلطة المستبدة فهي تقمع الناس، وتفاقم هذا القمع يؤدي إلى الانفجار ، وهذا يثبته التاريخ القديم والحديث، ومن ثم تكون تلك السلطة المستبدة هى المسبب الأصلي لاندلاع الفوضى والخوف، ولكن فى كل الأحوال يجب أن يُذكر فضل"هوبز"حيث أكد على أن "الناس ولدوا متساوين في حبهم لحريتهم، وأن لهم حقوقًا لا يمكن أن يتنازلوا عنها يُطلق عليها اسم الحقوق الطبيعية، وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان بالطبيعة، أعني أن العقل يفترض وجودها لدى كل فرد وهو يُحتِّم علينا التسليم بها"(إمام،عبد الفتاح، 1985،ص 333) ومن هنا كان فضل "هوبز"في نظرية العقد الاجتماعي، والتي أدت دورًا عظيمًا في الفكر الأوروبي والعالمي، حيث ظهور الأفكار التحررية عند"جون لوك" Locke, J (1632 – 1704) التي كانت سببًا أساسيًّا فى تقدُّم إنجلترا وقوتها، وغالبية الدول الأوروبية، بل وساهمت أيضًا في التحرر الأمريكي، حيث دافع عن المساواة بين البشر" فقانون الطبيعة يؤكد أننا جميعًا متساوون ومستقلون "equal and independent"(Locke , J,107) ويتمثل دور الحكومة وسلطتها السياسية في تنظيم المجتمع " حيث وضع القوانين التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع، وفي مقدمتها المحافظة على حياة الفرد وحريته"(Locke , J, 160)

وإذا ذُكر"جون لوك" فلابد أن يُذكر الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو" Rousseau,J(1712-1778)حيث تحذيره من انتهاك الحرية وإهدار القوانين، يقول روسو:"إذا لم يعد الأمير يسوس الدولة وفق القوانين

وإنما يغتصب السلطان السياسي، آنذاك يقع تغيير بارز للعيان، وهو ليس للحكومة وإنما الدولة هي ما ينكمش، وأعني أن الدولة الكبيرة تنحل، ومن ذلك تتحول داخلها أخرى مؤلفة من أعضاء الحكومة فقط ولا تكون عند سائر الشعب

(*) وعبر " هوبز" عن هذا بقوله : ولدت أنا والخوف كتوأمين

وإنما يغتصب السلطان السياسي، آنذاك يقع تغيير بارز للعيان، وهو ليس للحكومة وإنما الدولة هي ما ينكمش، وأعني أن الدولة الكبيرة تنحل، ومن ذلك تتحول داخلها أخرى مؤلفة من أعضاء الحكومة فقط ولا تكون عند سائر الشعب سوى السيد عليه والطاغية، وهكذا يجري الأمر بحيث أن تغتصب الحكومة السيادة حتى يفسخ الميثاق الاجتماعي"(جان جاك، روسو.2011 ص، 183)

ويُعدُّ نموذج هيجل Hegel, F (1770- 1831) حلقة الوصل بين الفلسفة الحديثة والمعاصرة، وذلك لما مثله من إعادة صياغة للأفكار السابقة، ثم تأثيره الكبير على كثير من الفلسفات التي تلته في الفكر المعاصر، أكد هيجل على أهمية سلطة الدولة والتنظيم الاجتماعي؛ حيث أدرك في تصوره للحرية الحاجة إلى السلطة "فالعقل هو الذي يجعل من الضروري أن يدخل الناس في علاقات تعاقدية"(Hegel , F,1962,p242)إن إدراك حقيقة الحرية سيدفع إلى الإيمان بسلطة الدولة فيما يرى هيجل "فإذا ما عرف الفرد المعنى الحقيقي للحرية فإنه بالضرورة سيختار المشاركة في تقدُّم المجتمع والفرد والبشرية بإرادته الحرة"(مجاهد، عبد المنعم ، 1985 ص 49) وهكذا ارتبط تصور هيجل عن الحرية والدولة ارتباطًا وثيقًا بتخوُّفه ورفضه للجوانب السلبية والمدمرة التي يمكن أن يقع فيها البعض باسم الحرية .

وأكد الفيلسوف الإنجليزي" جون ستيوارت ميل" John , Stuart ,Mil (1806 - 1873) على الحريات وعلى عدم الإقصاء، فالحرية هي التي تُحقِّق منفعة المجتمع، بل ومنفعة الإنسانية كلها، يقول ميل" لا ريب في أن كشف الستار عن بعض ما يجهل الناس يُعدُّ من جلائل الأمور، وأن إقامة الدليل على خطأ الناس في بعض المسائل الدينية أو الدنيوية ذات الخطر والشأن، هو عمل من أجل ما يستطيع الإنسان تأديته لصالح المجتمع البشري، بل هو في بعض الأحيان خدمة وأثمن هدية يستطيع المرء أن يقدمها لإخوانه في الإنسانية "(ميل، جون ستيوارت، ص 54)

ثانيًا: حتمية الأمن وقدسية الحرية

يُعدُّ الأمن مطلبًا أساسيًّا لكل إنسان، كما أنه ضرورة وجودية للاستقرار المجتمعي، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لأن تركز الأجهزة الأمنية وتتمسك بمهمتها المقدسة في حماية أمن المجتمع، ولذلك فإن من الأخطاء الفادحة في حق الشرطة والأجهزة الأمنية أن نلقي على كاهلها كل العبء الثقيل في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهذا يجعلها في مواجهة مستمرة مع أطياف وقوى المجتمع . نعم ليس من الوطنية أو العقلانية أن نلقي على كاهل الأجهزة الأمنية كوارث الاقتصاد والسياسة، فهذا إساءة لتلك الأجهزة وإضرارًا بحياة رجالها، وإضرارًا بالوطن كله، وهذا يتطلب معالجة سريعة وحقيقية للمظالم الاقتصادية والتصدعات الاجتماعية والكوارث السياسية.نعم من العقلانية إدراك الطبيعة المتكاملة للأمن، وفي مقدمته الأمن الاقتصادي والأمن السياسي، فهل الشخص المنكسر أو المهدد اقتصاديًّا، هل هو شخصٌ آمن ؟! إن أسوأ ما يمكن أن يتعرَّض له الإنسان هو الانكسار الاقتصادي، وفي ظل الطائفية الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم، الكل مهدد بالسير لهذا الإنكسار، أيضًا يحتاج كل إنسان إلى الأمن السياسي، فلا يكون عُرضة للافتراس الشخصي- بدنيا ومعنويا-في أي وقت وتحت أي مبرر، وأيضًا الكل معرض لهذا الافتراس، خاصة إذا توحَّشت وتغولت النزعة الاستبدادية، وعلينا في هذ الإطار إدراك أن استمرار النزعة الاستبدادية، إنما يعني مزيدًا من الخُسران للدولة وأمنها القومي.

إن المستبد يدخل مجتمعه في مستنقع التصدعات الاجتماعية والاختلالات السياسية؛ مما يضر بكل مؤسسات الدولة، وبما يؤدي في نهاية المطاف إلى دخول ذلك المجتمع في دوامات من العنف والاقتتال؛ بل وربما تصل الأحداث إلى كارثية الانهيار، إذا لم يتم تدارك الأمر بالحوار العقلاني والعدل المجتمعي.

ومن ثم يُعدُّ المستبد خطرًا حقيقيًّا على كل مكونات المجتمع، حتى بما في ذلك الجهاز الشرطي، لأنه يضعه دائمًا في مواجهة الشعب وحقوقه، بل ويعدُّ المستبد خطرًا داهمًا على الدولة وأمنها القومي، فبقدر ما يستقوي المستبد على شعبه، بقدر ما يضعف أمام الآخرين .

إن من كوارث الاستبداد أنه يتسبب في تسميم العلاقة بين الشعب والأجهزة الأمنية، وهذا عندما يحولها إلى مراكز لحماية تسلطه واستبداده أكثر من كونها مؤسسات لحماية أرض الوطن وأمن المواطنين، وهذا يُفسر عمل المستبد على إضعاف المجتمع حيث مصادرة مؤسساته والاستحواز عليها، حتى بما فيها المؤسسة الدينية فيأخذ طابع الدولة الدينية المستبدة – ومثالها الأوضح سلطة القرون الوسطى الأوروبية؛ حيث إهدار حقوق الإنسان يقول فرح أنطون" إن الملك الجامع في يديه السلطة المدنية والدينية يكن دائماً فوق حقوق الإنسان"(فرح أنطون، ص 165)

وغالبًا ما تتصاحب المظالم الاقتصادية والاختلالات السياسية مع الخلل التعليمي، وأيضًا انتشار الأمراض والتفاوت المدمر في المجال الصحي، وتعمد نشر التجهيل والتدليس على المواطنين، وهذا في مقابل قيام المستبد بتقوية أجهزة القمع لحماية وجوده، ولكن في نهاية الأمر يتكتل المجتمع ويحدث الانفجار المجتمعي، بما يتضمنه من صدامات مع أجهزة الأمن وتشتت مجتمعي. ولا يتحقق الاستقرار الحقيقي إلا عندما تحقق الثورة مطالبها.

ومن ثم على السلطات الحاكمة التي تتسم بالعقلانية، إدراك أن الخوف لا يُحقِّق استقرارًا دائمًا، لأن الخوف يومًا إلى زوال، ولذلك علينا التحرُّر من وهم وكارثية الأمن القمعي، الذي يُعدُّ في مقدمة أسباب ضعف المجتمعات وانهيار الدول، لأنه لا يُحقِّق استقرارًا دائمًا، بل في محصلته يُولِّد انفجارًا سياسيًّا واجتماعيًّا وجنائيًّا. نعم علينا أن ندرك أن الاستبداد والإقصاء يوفر بيئة مناسبة لاحتدام الصراع واندلا ع العنف والصدام وضياع الأمن، ومن ثمَّ فإن النظام الاستبدادي يتحمل الخسائر والتضحيات الناتجة عن الثورة، لأنه لم يعطِ فرصة للإصلاح إلا بتلك الثورة.

إن الشعوب لا تلجأ إلى الثورة إلا إذا ضاعت تمامًا الكرامة الإنسانية، ولم يعد هناك أمل أو طريق للحصول على تلك الكرامة إلا بالثورة، وهنا إما أن تحقق تلك الثورة أهدافها وإما يظل المجتمع في حالة من الانقسام والعنف، ولا تعود العلاقة الإيجابية بين المجتمع والأجهزة الأمنية ولا يتحقق الاستقرار الحقيقي؛ إلا عندما تُحقِّق الثورة أهدافها السياسية والاجتماعية، ومن هنا تأتي أهمية معالجة قضايانا ومشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بقدر كبير من العقلانية والتوازن والموضوعية.

إن المجتمعات لا تحتاج استقرارًا وهميًّا قائمًا على القمع، بل في حاجة ماسة لاستقرارٍ حقيقيٍّ قائمٍ على العدل؛ استقرارٌ يقوم على تحقيق الكرامة لكل المواطنين، ومن ثم فإن من يعتدي ويغتصب حريات الناس بادِّعاء تحقيق الأمن، كالذي يرى القشة في عين أخيه، ولا يرى العصى التي في عينيه.

وعلى المجتمعات التي اندلعت فيها انتفاضات أو انتصرت فيها ثورات أن تُعيد الثقة للأجهزة الأمنية، فالتخريب أوالاعتداء على مؤسسات الدولة أو الممتلكات العامة أو الخاصة كل هذا ليس ممارسة للحرية، لأنه يضيّع الكثير من أوجه الأمن، ومن ثم يجب منعها ومواجهتها وفقًا للقانون، ومن هذا المنطلق يأتي التأكيد على قدسية الحرية وحتمية الأمن.

ويجب التأكيد على الدور الوطني للشرطة،وبطبيعة الحال جميع المؤسسات الأمنية، ولا يُفهم من ذلك أننا نُنادي أو نُكرِّس القمع، بل ننادي بإعادة المهمة الحقيقية لتلك الأجهزة والمؤسسات في حماية المواطنين وحفظ الأمن العام والدفاع عن أرض الوطن، وفي ذلك تحقيق للأمن؛ أمن الجميع سواءً حُكَّامًا أو محكومين.

وتُلزمنا الوطنية والعقلانية إدراك أن المسئولية هي المعادل الموضوعي للحرية، فلا نقع في فوضى باسم الحرية، لأن هذا يعني التخريب والتدمير، وكذلك لا نقع في تسلُّطٍ واستبداد باسم الأمن، لأن هذا يعني القمع والقتل، مما يدفع إلى الانفجار وإعادة متاهات وكوارث الفوضى !! ولا يتأتى العلاج إلا بالتوازن بين الحرية والأمن ، فلا تتحول الحرية إلى فوضى، ولا يتحول الأمن إلى استبداد .

ومن الأهمية القصوى أن تعمل المجتمعات التي حقَّقت قدرًا كبيرًا أو معقولًا من التقدُّم ورفاهية شعوبها على الحفاظ على تلك المكتسبات، فالثورات ليست فعلا ترفيهيًّا، بل فعلٌ اضطراريٌّ ينتج عنها الكثير والكثير من الضحايا والخسائر الفادحة، فلنحافظ على أوطاننا التي ننعم فيها بالحياة الكريمة .

إن من أهم ركائز الأمن التمييز بين السلطة القمعية والسلطة القوية، السلطة القمعية تمارس طغيانًا وفسادًا واستبدادًا وتكبُّرًا ضد مجتمعها ومواطنيها، ومن ثم فإن تلك السلطة القمعية والفاسدة إنما تُعدُّ أكبر خطر على الدولة وأمنها القومي الحقيقي التي هي في الأساس أرض وشعب وسلطة؛ فالمظالم المستمرة لتلك السلطة الظالمة هو الذي يُؤدي في النهاية إلى الانفجار المجتمعي وسقوط الأنظمة، ومن ثم فإن هناك فرقًا بين السلطة القمعية التي تُهين مواطنيها وتفرط في مواردها، وبين السلطة القوية التى تحُقق الهدف من وجودها وهو التحقيق الفعلي للحياة الحرة والكريمة لكل المواطنين، والمحافظة على حقوق الوطن، فهذا هو جوهر الأمن القومي للدولة .

إذن لا تعود قوة الدولة في صورتها الوطنية إلا بالتوجه إلى تحقيق العدل واحترام الحريات، وهذا يتطلب العزيمة والإخلاص، فالاستبداد ضعف والعدل قوة، وما أجمل تلك العبارة التي قالها الحكيم والحاكم الإثيني"صولون" Solon(640– 560ق. م) عن (أن الدكتاتورية مقامٌ عالٍ، من السهل الوصول إليه، لكن من الصعب التنازل عنه) نعم، من السهل أن تكون مستبدًا، ولكن من الصعب أن تكون عادلاً، فالاستبداد لا يحتاج إلا إلى الجبناء، أما العدل فيحتاج إلى الشجعان .

إن الأمن لا يكون بظلمة الفساد والإفساد والاستبداد والقمع، فهذا إخلالاً بالأمن وإضرارًا برجاله، إن المفهوم الصحيح للأمن يتحقق من خلال بنية ثقافية واجتماعية واقتصادية وقانونية وإعلامية، ويكون ذلك بالعدل وتنوير العقول والإخلاص للوطن، ونشر ثقافة الحوار والحرية والتسامح، وهذه الثقافة وتلك القيم يساندها ويدعمها مواد دستورية وقوانين ملزمة لكل أطياف ومؤسسات المجتمع، إن هذه المفاهيم والصياغات والقيم أساس التعايش، ومن ثم هي التي تعطي للمجتمعات أمنها واستقرارها وقوتها.

ويقينًا إن تلك المعالجة ليست بالأمر الهيّن أو البسيط، فالطبيعة البشرية مليئة بنزعات الاستحواز وشره التملك والتسلط، ولكنها أيضًا زاخرة بالقدرة على انتهاج العدل والتضامن والعطاء الإنساني، وإلا ما أمرنا الله بذلك؛ فهو سبحانه لا يُكلف نفسًا إلا وسعها، وهو عمل عظيم يحتاج إلى عزيمة الرجال وإخلاص الشرفاء وإقدام الشجعان، وتضحيات النبلاء، وبصيرة الأذكياء؛ يحتاج إلى قوة الإرادة، بل وفى بعض الأحيان يتطلب الإرادة الفولازية، فبقدر تغلُّبنا على أطماعنا وأهوائنا، بقدر تحقيقنا لقوة مجتمعاتنا ورقيها السياسي والاقتصادي وتنامي قدراتها على التأثير الإيجابي والعطاء الإنساني لكل بني البشر، فالإنسان هو تلك المحاولة الدائمة للارتقاء والبناء الإنساني .

من هذا المنطلق يأتي الدفاع عن الحرية ضد كل من يحاول الافتئات عليها باسم الأمن أو باسم الاستقرار؛ لأن تغوُّل القمع هو الذي يؤدي إلى الاعتداء على الأمن وإراقة الدماء، ومن هذا المنطلق يأتي الدفاع عن الحرية؛ لأنه يتضمن في حدِّ ذاته دفاع عن الأمن وحفاظًا على رجاله.

إذن – ومن منطلق الحفاظ على الأمن – علينا ألا نقع في كارثية ومأساة الاستبداد والقمع، لأن هذا سينتج – عاجلًا أو آجلًا – الانفجار والفوضى، فالذي يبيع حريته في مقابل أمنه، إنما يبيع حياته و يشتري الوهم، ومن هنا يأتي التأكيد على قُدسية الحرية وحتمية الأمن.

وتُحقِّق المجتمعات تقدُّمها ورقيها وتحضرُّها بقدر إدراكها ووعيها لمعنى الأمن المتكامل؛ بقدر وعيها بحتمية الأمن وقدسية الحرية، وقاية وتلازمًا، فالحرية لا يمكن التضحية بها في مقابل الأمن، لأن ذلك سيتضمَّن ضياعًا لكليهما، حيث تتحول السلطة الطبيعية إلى استبداد قمعي وفاسد، وهذا عدوان على تماسك الوطن وأمن المواطنين، وذلك أخطر ما يكون على الأمن القومي، لأن قوة الوطن في كرامة مواطنيه.

ومن ثم أيضًا على المجتمعات التي أُصيبت بالصدامات والانقسامات إدراك أن الطريق الآمن ليس هو الإقصاء والرصاص والرزوح تحت الركام الكارثي للطائفية الدينية والمذهبية والاقتصادية، فهذا طريق الشيطان وضياع الأوطان، ومن ثم يجب على من تورط في هذا الطريق الكارثي التخلص منه، وعلى الجميع الحذر من هذا السقوط.

إن الطريق العقلاني لتماسك الوطن وتحقيق تقدمه هو إدارة الخلافات بطريقة حوارية سلمية تستبعد الإقصاء وتعتمد المشاركة والعمل الفعلي لصالح المواطنين، فالحرية حقٌّ للجميع، كما أن التسامح الديني والفكري والجدال الحسن وتقبل الاختلاف والإيمان بقضية التنوع ، كل ذلك يعد قيم أساسية لتقدم ورقي المجتمعات، والله سبحانه كفل الحرية الدينية، قال تعالى " لا إكراه في الدين"(سورة البقرة آية 256) ومن ثم يكون الحساب الذي هو فقط حق لمن خلق وإليه المصير، وهذه المبادئ هي التي تُحقِّق تماسك المجتمع وأمنه وتقدمه وتحضره، أيضًا معالجة الخلافات لا تكون بالإقصاء والقتل ولكن بالحوار والإقناع، وذلك وفق الإطار الدستوري والقانوني واحترام إرادة الناس المتمثلة في الارتضاء المجتمعي أو في نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة، نعم من العقلانية والوطنية انتهاج الحوار والعدل والكرامة وتفعيل الحقوق والواجبات المتساوية والمتبادلة بين كل مكونات المجتمع؛ فبهذا نحقق التعايش والأمن ونعيد الانتماء ونزيده قوة ونبني الوطن ونحقق استقراره وازدهاره .

إننا نُقيِّم هنا ما يمكن أن نُسمِّيه (الحرية الآمنة) التي لا تسيئ فهم الحرية ولا تبتذلها، لأن في ذلك إساءة وتهديد للحرية نفسها بالعودة إلى الاستبداد، بدعوى القضاء على الفوضى، ثم ما يسببه الاستبداد والقمع من انفجار وتجدد للفوضى وغياب للأمن، وهكذا تدور المجتمعات في حلقة مفرغة ودوامات من العنف والإرهاب المتبادل ونفق مظلم من المأساة والتدمير والانقسام المجتمعي، والضعف السياسي والاقتصادي.

إن الحرية الآمنة تدرك كل هذه المعضلات فتتغلب عليها، إنها حرية محصنة ضد الفوضى لأنها تعي قيمة الاستقرار القائم على المشاركة الإيجابية والعدل واحترام الحريات والمحافظة على أمن المجتمع وقيمه الأخلاقية، ومن مسئوليتنا الإنسانية والوطنية إدراك أن من طالبوا ويطالبون بالحرية أبدًا لا يريدون الفوضى، بل يريدون أن تحصل الشعوب على حقوقها في الكرامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وفي ذلك تقدم الدول ورقيها.

إنها حرية آمنة لأنها تدرك أن المسئولية هي المعادل الموضوعي للحرية، حرية آمنة لأنها ليست حرية رأسمالية متطرفة ومنفلتة أو عشوائية، بل حرية آمنة لأنها رأسمالية تنموية ووطنية، وكذلك حرية تشجع الاستثمار سواءً وطنياً أو أجنبياً، مع التزام الدولة بالعدالة الاجتماعية التي هي أساس الاستقرار الاجتماعي.

وليس من الخفي الارتباط الواضح بين أجواء الحرية بوصفها مقدمة ومناخًا مصاحبًا للتقدُّم العلمي، وهذا نفسه ما حدث في انتقال أوروبا من العصر الوسيط إلى العصر الحديث "أليست الحرية عنصرًا جوهريًّا لرعاية العلوم؟ ألم يكن ضروريًّا للعالم أن يفوز بحريته ويتحرر من قيود العصر الوسيط"(برينتون،كرين، 1984،ص 126) وحتى إذا ما حقَّق تقدمًّا تقنيًّا في ظل أجواء القمع، فإنه قابل دائمًا للانهيار في أيامٍ معدوداتٍ، ولنا في تجارب التاريخ العظة والعبرة.

ومن ثم على كل المجتمعات، سواءً تلك التي اندلعت فيها انتفاضات وثورات أو تلك التي تعمل على التراتبية بين قيم الأمن والحرية والاستقرار، إدراك أن الحرية الآمنة تصنع الإنسان الكفء القادر على تحمل المسئولية تجاه مجتمعه ووطنه من أجل تقدُّمه وقوته وتحضره.

وتلك هي الحرية الآمنة؛ حرية العقلاء والأقوياء القادرين على سنِّ القوانين العادلة والالتزام بها، حكامًا ومحكومين، بوصفهم مواطنين أحرارٍ في مجتمع قويٍّ متماسك ومزدهر ومتقدم، ويقول الجابري"إن الديمقراطية تقتضي أولاً وقبل كل شيء، احترام حقوق الإنسان؛ وحقوق الديمقراطية بوصفها حرية التعبير وحق إنشاء الجمعيات والأحزاب، وحرية التنقل والحق في الشغل، وحق المساواة والعدل ودفع الظلم ...إلخ، وهذه الحقوق الديمقراطية لا تقبل التأجيل ولا التفويت"(الجابري، ص 8) إنها حرية آمنة لأنها تحافظ على الحرية نفسها باحترامها لحرية الآخرين، فحريتي آمنة بقدر ما يأمن الآخرين على حرياتهم .

إن الشخصية المتوازنة هي التي تتسم بالوعي فتكافح من أجل الحرية وقوة الوطن، ثم تحيا الحرية المسئولة التي تُحقِّق كرامة المواطن، وفي إطار هذا علينا التعلُّم من أخطائنا وأن نحترم إرادة الأغلبية الحرة والنزيهة؛ ففي ذلك الكفاح والوعي وتحمل المسئولية الوطنية حفاظ حقيقي على الوطن وإنقاذ للدولة.

نعم هذه المفاهيم والصياغات تحتاجها الكثير من المجتمعات، فالبحث عن الحرية أو الحصول عليها يرتبط في الوقت نفسه بالتأكيد على هذه الصيغ التنظيمية التي تُحقِّق الأمن والاستقرار الذي هو الإطار العام لممارسة الحرية في معناها الإيجابي والعقلاني.

ثالثًا: آليات الاستقرار

بتلك المعادلة من حتمية الأمن وقدسية الحرية تتمكن المجتمعات من امتلاك آليات الاستقرار والتقدم والقوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تصبح الحرية قوة متجددة للرأي والتنوع الإيجابي والإثراء والانتاج والعطاء والإبداع في كل مناحي الحياة، فذلك كله يعني الأمن القومي للدولة، وإن كثيرًا من المجتمعات في حاجة ماسَّةٍ إلى تفعيلٍ للحوار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ونحتاج إلى أن نذهب للقاء بعضنا بعضًا، ونحن مستعدون للحوار وليس للقتال.

إن ذلك الحوار الإيجابي هو سبيلنا للوقاية والتخلص من الطائفية والعرقية والجهوية، وذلك بالتأكيد على العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي، ومن ثم تحقيق أمن الوطن وقوته، وهذا هو الحوار الإيجابي الذي لا يتدنى إلى الإيذاء، بل يتسم بالاحترام المتبادل، فنحن نحتاج للحوار بالكلمات لا للتراشق بالإهانات، حوار لا يسقط في الإساءة والإسفاف، بل يعتمد العقلانية والإنصاف، فهذا هو المستوى الراقي من النقاش، وذلك هو الحوار الذي يبني الأوطان، إذن فلندرك أن المسئولية

هي المعادل الموضوعي للحرية، ومن ثم علينا التعلُّم من أخطائنا، لتتحول التعددية من بؤرة تناحر وصدام إلى قاعدة ثراء وقوة، وبذلك مهما تعددت الأفكار أو اختلفت الآراء، يظل الوطن هو الكل المتماسك.

تتمكن الدولة عن طريق التوازن بين الحرية والأمن من تحقيق الاستقرار الإيجابي والمستمر، وليس الاستقرار الوهمي القائم على االفساد والاستبداد والقمع، لأنه–كما تقدم– مهما طال أمده فهو في النهاية يؤدي الى الانفجار والفوضى والدمار، ومن ثم فإن تقويض هذا الطغيان والمطالبة بالحرية والكرامة والعدل، والعمل على تحقيق ذلك، إنما هو الطريق العقلاني لتحقيق الاستقرار والتقدُّم الحقيقي.

أيضًا من أسس الحكم الرشيد إدراك أن القبضة الأمنية وحدها قد توجد هيبة مؤقتة للدولة، ولكنها أبدًا لا تُحقِّق وحدها مكانة للدولة، وفرق شاسع بين هيبة الدولة المؤقتة ومكانة الدولة، فهيبة الدولة المؤقتة ناتجة عن القمع والخوف، ومن ثم الكراهية وإمكانية دائمة لاندلا ع الغضب والعنف وسقوط الأنظمة، أما مكانة الدولة فنتاج عمَّا تعتمده الدولة من عدل وحقوق وخدمات حقيقية لكل المواطنين؛ فمكانة الدولة تأتي من احترام القانون، سواءً في المنطلق العادل في التشريع أو في التفعيل الشامل على الجميع، فمكانة الدولة تأتي من رزانة وعقلانية الحكم، ومن ثم يأتي التماسك الوطني والروح الجماعية لتحقيق التقدم الإنتاجي والحفاظ على الأمن وتأكيد القوة، نعم من مسئوليتنا، حكامًا ومحكومين إدراك أن العدل أساس الاستقرار، وأن الحرية أساس التقدم.

ويرتبط ارتقاء المجتمع بمدى تحرُّره من الانتماءات السلبية والنزاعات الفردية المتطرفة، حيث يأخذ الانتماء للوطن موقعه الطبيعي بوصفه قضية الوجود والمصير، وهذا الانتماء للوطن يؤكد على المواطنة لكل أفراد المجتمع من دون إقصاء أو تهميش لحقوق أيٍّ من هؤلاء الأفراد، ومن ثم يصبحون مواطنين لهم كل حقوق المواطنة وواجباتها، ويأتي في مقدمة تلك الحقوق حق العيش الحر والكريم لكل المواطنين دون استثناء، وهذا يتطلب حق التعليم والعمل، وكذلك المساواة أمام القانون الذي يفترض أن يكون تعبيرًا عمليًّا عن قيم العدل والحرية والكرامة، وأيضًا الحق في حرية الاعتقاد والتنقل وحرية التفكير والإبداع والمشاركة في قضايا الوطن، وهذه الحقوق تستلزم بعدد من الواجبات وترتبط بها وفي مقدمتها احترام القانون والحرص على المصالح الحقيقية للوطن وما يتطلبه البناء الاجتماعي من العمل للخير العام للمجتمع، وكل هذا ينتج ويزدهر بنشر ثقافة المواطنة، فالمواطنة هي العضوية الكاملة في مجتمع يتم فيه توفير الفرص المتساوية بين كل أفراده بوصفهم مواطنين، كما أنها تعني الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والمجتمع.

إذن المواطنة هي الرابطة التي تتفوق على جميع الروابط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفرعية سواءً عرقية أو إثنية أو مؤسسية احتكارية أو طائفية عدوانية، وذلك لأن المواطنة هي التي تستطيع احتواء كل هذه الانتماءات الفرعية والجزئية، وذلك لصالح الانتماء الكلي للوطن، وبالتالي إذا حدثت انقسامات أو تمزُّقات فإن اعتماد المواطنة حقوقٌ وواجبات يُحقِّق علاجًا لهذه السلبيات والأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة الوطنية، فإن المواطنة تُعدُّ ركيزة وحدة الدولة، كما أنها تؤدي إلى تطور المجتمع وتقدُّمه، وبذلك نرى أنه لابد من التأكيد على مبدأ المواطنة وتعميقه، لأن هذا يُعدُّ سدًّا قويًّا أمام هذه المخاطر، فهي تُمثِّل أساس التماسك والأمن الاجتماعي والسيادة الوطنية، فالتأكيد على حقوق المواطنة من عدالة وحرية يعالج التفكك العرقي أو الإثني أو الطائفي، وذلك عن طريق إجراءات وآليات احترام كرامة كل المواطنين، والتأكيد على حرية العقيدة، والتوزيع العادل للموارد والخدمات والارتقاء بالبنية الأساسية لكل أرجاء الوطن، وبذلك نعالج التهميش ومخاطر التمرد والانفصال، كذلك من المسئولية الوطنية اعتماد آلية الفرص المتكافئة لكل المواطنين، واعتماد معيار الكفاءة والمشاركة في كل ما يتعلق بشئون الدولة.

كذلك كلما اقتربنا من العدل في العلاقات بين الدول، كلما كنا أقرب لتحقيق السلام والأمن، فكما أن الاحتلال والعدوان أصل الصدام فإن العدل والعطاء أصل الاستقرار، إن أكثر ما يُهدِّد الأمن الدولي هو اندفاع البعض نحو العدوانية وفرض حتمية

الصدام والعمل على نهب حقوق الآخرين، ومن ثم فرض حتمية الصدام والعنف وكارثية الدموية بما يُشتت المجتمعات ويدمر بنيتها الحاضرة والمستقبلة، مع أن هذا الصدام وتلك الكارثية ليست قدرًا محتومًا، فالعالم يتسع للجميع تعاونًا وعطاءً، وهذا لا ينفي التنافس بل والصراع بين الدول، وذلك في إطار التوجه لمزيدٍ من التقدُّم والرُّقي من أجل صالح المجتمعات.

ويُعدُّ انتهاج التعليم المثمر من أهم آليات تحقيق الاستقرار، وذلك عن طريق ارتباطه بسوق العمل ومن ثم يتحول التعليم من مصدر للبطالة والفقر إلى مصدر للعمل والاغتناء، فكل هذه الإجراءات تُحقِّق الأمن الاجتماعي ويزدهر بها الانتماء الوطني والأمن القومي.

إن هذا التعليم المثمر الذي به تزداد فرص العمل سيُساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي خاصة للشباب، ومن ثم الأمن المجتمعي العام ، فالشباب إذا لم نشغله بما هو مفيد له ولمجتمعه، فسينزلق إلى ما يضر به نفسه ومجتمعه.

تتسم المجتمعات الآمنة بالتوجه لقيم العدل والحوار وحرية الرأي والفكر، بعيدًا عن الجور والظلم الذي يُضيّع أمن المجتمعات، بل ويُضيّع أمن الظالم نفسه، فالظلم هو الجور والتطرف إفراطًا أو تفريطًا، وفي ذلك ليس عدوانًا على العباد فقط، بل وكذلك عدوانًا على النفس بسبب إفقادها للطمأنينة، فالظالم مهما اكتسب واستحوز، أبداً لا يثق ولا يطمئن حتى لأقرب الناس إليه، هذا عن الدنيا أما عن الآخرة فالحال هو الخسران المبين ألا وهو الخلود في نار جهنم، خاصة إذا ما أصر الظالم على ظلمه وتكبره وجبروته.

ومن ثم فإن الظالم– على ما يظهر فيه من خيلاء– إلا أنه في حقيقته يفتقد إلى الحكمة والعقلانية، حيث تأخذه العزة بالإثم فيستمرأ الباطل، ويظل في طغيانه وجهله إلى حين موته فيندم على ما فاته من العقل والحكمة والإنسانية " وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ "(سورة الملك،الآية"10") ولذلك على الظالم أن يستيقظ قبل فوات الأوان، فمن الحكمة أن نذكر أنفسنا دائمًا بألا ننحدر إلى مستنقعات الاستبداد والظلم ، وأن يكون إيماننا طريقًا للتحرُّر من المظالم " الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ "(سورة الأنعام،الآية"82") فالعدل والأمن صنوان حيث طاعة الله في خلقه عدلاً وعطاءً، وابتعادًا عن الفحش والإيذاء والحقد والكراهية، والتزامًا بحسن الأخلاق وصلة الأرحام وكرم العطاء وقناعة الأتقياء.

إن أعلى درجات الأمن والطمأنينة هي طمأنينة الإيمان حيث معية الله سبحانه وتعالى، فالمؤمن يوقن أن هناك ربًّا خالقًا وهبنا الحياة ويعطينا الخير ويكافئنا على الصبر والكفاح جنة ونعيمًا، وهذا مصداقًا لحديث الرسول (ص) "عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له"(أبو الحسين، مسلم / 336)

نتتحقق قدسية الحرية وحتمية الأمن بألا نبتذل الحرية في التناحر والاندفاع وراء الأطماع، والنزوات الباطلة تلك التي تعتدي على حقوق الناس، فهذا الابتذال لابد من إيقافه بالقوانين، نعم علينا التخلُّص من وهم الحريات أو الأهواء المطلقة التي لا تحترم كرامة الناس وإراداتهم الاجتماعية والسياسية وحقوقهم الاقتصادية، فهذا الركام الكارثي يؤدي إلى الانشطارات الاقتصادية والتصدُّعات والتشققات المجتمعية.

إن السلطة القوية التي تريد أن تحقق الاستقرار هي التي تجسد العدالة المجتمعية متبرئة بالفعل من الطائفية الاقتصادية، فقوة الدولة وتماسكها الاجتماعي يأتي بتمثيلها وتعبيرها عن كل مكونات وقوى الشعب وكل مناطق وأرجاء الوطن.

إن هذا الفهم والوعي يمكّن المجتمع من تحديد غايات التطور الاجتماعي وآليات تحقيق هذا التطور، بحيث يعم خيره على كل طبقات وفئات وشرائح المجتمع، ولا يحدث تفاوتات شاسعة وفجوات عميقة بين مكونات المجتمع، ولا يقتصر على طبقة أو فئة

أو جغرافيا معينة، ومن ثم لا يكون إلا تطورًا زائفًا ومضرًّا، بما يؤدي إليه من تشوهات وصدامات داخل بنية المجتمع، وكذلك بين المركز والأطراف، ومن ثم افتقاده للطبيعة التكاملية التي تفترضها البنية السوية والمتماسكة للمجتمع، وهذا ماينبئ دائمًا بتوترات وتصدعات مجتمعية لا ينفع معها ما قد يظهر على السطح من استقرار، فكثيرًا ما يكون هدوءًا وهميًّا يمكن أن يتحول إلى عاصفة وانتفاضة مجتمعية في أي وقت، ولا يتحقق استقرار حقيقي إلا بتحقيق تلك الانتفاضة لأهدافها ومطالبها السياسية والاقتصادية.

ويُعدُّ التخلُّص من وهم الحريات المنفلتة، بما فى ذلك الحريات الاقتصادية المتطرفة، من أهم آليات تحقيق الاستقرار والأمن القومي للدول، لأن هذا التطرف يزيد من احتمالات الخلل والتصادم المجتمعي، وأيضًا انتشار عصابات السرقة والبلطجة، ومن ثم زيادة مؤشرات العنف والجريمة والقتل داخل المجتمع، ومن ثم فإن الحريات الاقتصادية المنفلتة تؤدي في أغلب الأحيان إلى انهيار الأمن المجتمعي، حيث الانحدار المخيف لكثير من شرائح المجتمع إلى دوامات البؤس والحرمان. ولذلك من العقلانية – إذا أردنا بالفعل تماسك وأمن وقوة مجتمعاتنا ونهضة أوطاننا – التأكيد على أن الاستقرار والأمن الحقيقي والدائم يتحقق بقدر الاقتراب من العدالة الاقتصادية حيث تتحقق التنمية الاقتصادية المجتمعية المستدامة والأمن والسلام والاستقرار المجتمعي.

إن التنمية الاجتماعية المستدامة هي تلك التي تحقق قوة اقتصادية لكل المواطنين؛ حيث القدرة الذاتية على الحياة االحرة والكريمة، إن التنمية الاجتماعية المستدامة هي تلك التي تزيد القوة الشرائية للمواطنين، وذلك بدقة التخطيط وسلامة التوجه وزيادة الإنتاج، وكل هذا يتضح بانخفاض أو تحسن الأسعار وازدياد القيمة الاقتصادية للعملة الوطنية، وتوفير فرص العمل وزيادة القدرات الانتاجية وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. وبغير ذلك فهي ليست بتنمية حقيقية، أو على الأقل تنمية تعاني من الخلل البنيوي في الفهم والتوجه.

إذن على الجميع أن يتحمل أمن الوطن، وذلك بإصلاح الخلل الاقتصادي والحد من الفساد ومقاومة نهب أموال المجتمع ومقدراته الاقتصادية وافتراس ثرواته البشرية، وذلك الإصلاح يتطلب التخطيط لاقتصاد متوازن لا يصيب المجتمع بالانشطار الاقتصادي، بل يعطي فرصة العمل والكسب، وليس مجرد مساعدة مؤقتة مليئة بالذل والانكسار، إن الإصلاح المتكامل هو الذي يحقق بالفعل الحياة الإنسانية الحرة والكريمة لكل المواطنين.

إن ذلك الأمن الاقتصادي يعد ضرورة حتمية للقضاء أو على الأقل الحد من جرائم السرقة والإدمان والبلطجة وكل ما يصاحب هذا من اختلالات أمنية. ومن ثم فهو من أهم آليات الاستقرار المجتمعي.

إن ذلك الاقتصاد التوازني يعني التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة المجتمعية، وهذا بتشجيع الاستثمار الوطني الجاد والأجنبي المباشر، حيث تنمية القدرات الإنتاجية وازدياد قوة الأمن القومي للدولة، والتوجه الفعلي لتطبيق إجراءات العدالة الاجتماعية من الابتعاد عن اقتصاد التبذير والسفه والتوجه إلى إقامة الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي، بإقامة المشروعات الإنتاجية الكبرى، حيث التنمية الزراعية كمًّا وكيفًا عن طريق استصلاح الأراضي، وتوفير البذور والأسمدة بأسعار مناسبة، وكذلك التوجه للزراعات التعاقدية؛ حيث تمويل الدولة وإشرافها العلمي للزيادة الإنتاجية، فبهذا يتحقق الأمن الغذائي الذي يُعدُّ من ركائز الأمن القومي، وتوطين التقنية عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي في البلاد، ومن شروطه استعمال الأيدي العاملة الوطنية، وأصحاب الكفاءات الإدارية، وتحقيق صناعة وطنية حقيقية وتنافسية محليًّا وعالميًّا، وكذلك مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة، وبذلك يصبح اقتصادًا وطنيًّا يصبُّ خيراته في التنمية المجتمعية لصالح كل المواطنين، وفي ذلك أيضًا معالجة لقضية معدومي الدخل وذلك بتوفير فرص عمل حقيقية، واعتماد الأجور العادلة، ودعم محدودي الدخل، كذلك من إجراءات العدالة الاجتماعية إلزام القطاع الخاص بحد أدنى للأجور يناسب أعباء المعيشة والحياة.

إذن من العقلانية التوجه لذلك الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ونشر منظومة المبادئ والقيم الأخلاقية وتكريس الروح العلمية التي تعني اعتماد البراهين المنطقية والتفكير والتخطيط العلمي في كل مجالات الحياة، فتلك هي أهم آليات الاستقرار حيث ترسيخ المعادلة التكاملية بين الأمن والحرية.

الخاتمة

من خلال ما تقدَّم يمكن تحديد عددٍ من النتائج:

_ إن لجدلية الأمن والحرية والاستقرار تأثيرًا قويًّا على المجتمعات، وهذا يُفسِّر كثرة النقاشات الفلسفية حولها قديمًا وحديثًا، بداية من أفلاطون وصولاً إلى جون ستيوارت ميل، ومرورًا بالفارابي والماوردي، وقد شكل الموقف من تلك الجدلية طبيعة المجتمعات وبنيتها الثقافية والسياسية.

_ يُعدُّ الأمن مطلبًا أساسيًّا لكل إنسان، كما أنه ضرورة وجودية للاستقرار المجتمعي، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لأن تركز الأجهزة الأمنية وتتمسك بمهمتها المقدسة في حماية أمن المجتمع، ولذلك فإن من الأخطاء الفادحة في حق الشرطة والأجهزة الأمنية أن نلقي على كاهلها كل العبء الثقيل في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم فإن من العقلانية إدراك الطبيعة المتكاملة للأمن، وفي مقدمته الأمن الاقتصادي والأمن السياسي.

_ يُعدُّ المستبد خطرًا حقيقيًّا على كل مكونات المجتمع، حتى بما في ذلك الجهاز الشرطي، لأنه يضعه دائمًا في مواجهة الشعب وحقوقه، بل ويعد المستبد خطرًا داهمًا على الدولة وأمنها القومي، فبقدر ما يستقوي المستبد على شعبه، بقدر ما يضعف أمام الآخرين .

_ إذن – ومن منطلق الحفاظ على الأمن – علينا ألا نقع في كارثية ومأساة الاستبداد والقمع، لأن هذا سينتج – عاجلاً أو آجلاً – الانفجار والفوضى وضياع الأمن، فالذي يبيع حريته في مقابل أمنه، إنما يبيع حياته ويشتري الوهم، ومن هنا يأتي التأكيد على قدسية الحرية وحتمية الأمن.

_ تحقق المجتمعات تقدُّمها ورقيها وتحضرها بقدر إدراكها ووعيها لمعنى الأمن المتكامل ؛ وبقدر وعيها بحتمية الأمن وقدسية الحرية، فقوة الوطن في كرامة مواطنيه.

_ وتُلزمنا الوطنية والعقلانية إدراك أن المسئولية هي المعادل الموضوعي للحرية، فلا تتحول الحرية إلى فوضى، ولا يتحول الأمن إلى استبداد.

_ بهذه الصياغات يتحقق الأمن المتكامل والاستقرارالحقيقي، حيث نكون أقرب إلى التوازن بين الأمن والحرية، آخذين بالحوار والتعايش بديلاً عن الصدام والإقصاء، ومطبقين لمبدأ المواطنة حيث الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والدولة، ومدافعين عن العدل لنكون أقرب إلى السلام الدولي، ومحققين سياسات التعليم المثمر، وحاصلين على الطمأنينة الإيمانية ، ومعتمدين سياسات الاقتصاد التوازني حيث التكامل بين الحرية الاقتصادية والإجراءات الفعلية للعدالة المجتمعية، هذا إلى جانب حرية الرأي والفكر والإبداع، فالعدل أساس الاستقرار والحرية أساس التقدم.

_ إن الدول يُمكنها أن تحقق استقرارها الإيجابي وتقدمها المنشود وتحضرها الإنساني بقدر إدراكها لتلك المعادلة الذهبية من تكامل الأمن مع الحرية، فالأمن مطلبٌ وجوديٌّ والحرية هي طريق الإصلاح، وتلك المعادلة عن الحرية الآمنة تُعدُّ من أهم ما يمكن أن نُقدِّمه من معادلات حضارية في الفكر العالمي، فطوبى للذين فهموا الحرية فلم يبتذلوها، وللذين طبَّقوا الأمن فلم يستبدوا ... طوبى للعقلاء.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم

أرسطو . **السياسة** . ترجمة أحمد لطفي السيد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

أفلاطون . **الجمهورية**. دراسة وترجمة د. فؤاد زكريا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب .1974.

الجابري، د.مُحَمَّد عابد. **الديمقراطية وحقوق الإنسان** .ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

الفارابي، أبو نصر. **آراء أهل المدينة الفاضلة** . تحقيق البير نصر نادر، ط4،بيروت: دار المشرق1986

الفارابي، أبونصر . **فصول منتزعة**. تحقيق د.فوزي متري، ط1، بيروت: دار المشرق

الماوردي، أبو الحسن علي بن مُحَمَّد . **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. بيروت: دار الكتب العلمية1982.

برينتون ، كرين . **تشكيل العقل الحديث**.ترجمة شوقي جلال.مراجعة صدقي خطاب، الكويت: عالم المعرفة, العدد 82، 1982

بوبر، كارل .**المجتمع المفتوح وأعداؤه** . ترجمة د. سيد نفادي. بيروت: دارالتنوير للطباعة والنشر 1998 .

دى كريستي،أنتوني، مينوج، كينيث. **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة في القرن العشرين**.ترجمة وتقديم د.نصار عبدالله،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب2012

روسو، جان جاك . في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي . ترجمة عبدالعزيز لبيب. ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة2011

عبد الفتاح، د.إمام . **هوبز: فيلسوف العقلانية** . القاهرة: دار الثقافة للنشر 1985

عبد المنعم، د.مجاهد .**هيجل قلعة الحرية** . ط1، دمشق: سعد الدين للطباعة والنشر1985

فرح أنطون . **ابن رشد وفلسفته** . حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الاسكندرية في 1 يناير سنة1903

كرم، يوسف . **تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط** . دار العلم، بيروت، لبنان 1981

ماكيافيللي، نيقولا. **الأمير**. تعريب خيري حماد. ط1بيروت: منشورات المكتب التجاري1960

ماكيافيللي، نيقولا . **المطارحات** . تعريب خيري حماد، ط1، بيروت: منشورات المكتب التجاري، للطباعة والنشر1962

مسلم،أبوالحسين .**صحيح مسلم بشرح النووي**. القاهرة: دار الريان للتراث 1407 هـ

ميل، جون ستيوارت . **عن الحرية** . ترجمة طه السباعي، ط1، القاهرة: دار المعارف

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ebenstein,W .Great Political thinkers . Third Edition,Holt, Rineheart and Winston/ New York 1962.

Hegel , F . Philosophy of Righ . Trans by. T.M. Knox at the Clerenden

Press. Oxford, 1962.

Hobbes, T .Leviathn.the Text Edited by A.R.Waller,Cambridge: at the University Press1904 .

Locke , J .Two Treatises of Government . Edition corrected, printes for Thomas Tegg, W. Sharpe and Son. London/ Also R Griffin and Co/ Glasgow, 1823 .

دور القيادة الرشيقة في تحسين الميزة التنافسية من وجهة نظر العاملين بالقطاع البلدي في ضل رؤية المملكة 2030

دراسة حالة – أمانة منطقه عسير

أ. م. سعد بن ناصر آل عزام
باحث في إدارة الأعمال – القانون – الأمن السيبراني والمدن الذكية
كلية الأعمال – قسم إدارة الأعمال – جامعة الملك خالد
كلية الحاسبات – قسم الأمن السيبراني– جامعة بيشة
المملكة العربية السعودية
Snazzam.199@gmail.com

أ.م . عبدالله مهدي الجالي
باحث في القطاع البلدي والمدن الذكية
أمين أمانه منطقة عسير
وزارة البلدية والقروية والأسكان
المملكة العربية السعودية

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور القيادة الرشيقة في تحسين الميزة التنافسية لدى العاملين بالقطاع البلدي بأمانه منطقة عسير ، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قام الباحث بتطوير أداة جمع البيانات (الاستبانة) موجهة إلى (238) موظف من منسوبي أمانة منطقة عسير، وظهرت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: ما دور أبعاد القيادة الرشيقة في تحقيق الميزة التنافسية بالقطاع في ضل رؤية المملكة 2030البلدي دراسة حالة في أمانه منطقة عسير ؟ وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها؛ أنَّ تطبيق نمط القيادة الرشيقة ة من وجهة نظر العاملين بأمانة منطقة عسير (4.26) وهو مستوى عالي جداً، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي لواقع القيادة الرشيقة في أمانة منطقة عسير من وجهة نظر العاملين، توجد علاقة طردية بين القيادة الرشيقة وارتفاع الميزة التنافسية ووجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الرشيقة على التنافسية لدي العاملين ، وأوصت الدراسة بضرورة تبني قيادات أمانة منطقة عسير للمفاهيم القيادية الحديثة التي تتوافق مع متطلبات العصر الحديث والقادرة على مواجهة التحديات البيئية، العمل على توسيع قاعدة تحسين الميزة التنافسية ، للموظفين والعملاء والاهتمام بالعلاقات الإنسانية بين الموظفين في أمانة منطقة عسير للحفاظ على مستوى أداء جيد والعمل على تطبيق نمط القيادة الرشيقة تحديدا لمساهمتها في رفع مستوى حرص الموظفين على تنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف، واشراك القيادات في أمانة منطقة عسير بدورات تدريبية للتعرف على الأنماط القيادية الحديثة .

الكلمات المفتاحية : القيادة الرشيقة ، الميزة التنافسية ، أمانه منطقة عسير ، رؤية المملكة 2030.

The role of agile leadership in improving the competitive advantage from the viewpoint of workers in the municipal sector in light of the Kingdom's Vision 2030 Case Study - Municipality of Asir Region

Saad bin Nasser Al Azzam
Researcher in Business Administration - Law - Cyber Security and Smart Cities
College of Business - Department of Business Administration - King Khalid University
College of Computing - Department of Cyber Security - University of Bisha
Kingdom Saudi Arabia
Abdullah Mahdi Al-Jali
Researcher in the municipal sector and smart cities
Secretary of the Secretariat of the Asir region
Ministry of Municipality, Rural and Housing
Kingdom Saudi Arabia

Abstract:
This study aimed to identify the role of agile leadership in improving the competitive advantage of workers in the municipal sector in the Municipality of Asir Region, based on the descriptive analytical approach. With the following main question: What is the role of the dimensions of agile leadership in achieving a competitive advantage in the municipal sector in light of the Kingdom's Vision 2030? A case study in the Municipality of Asir region? The study reached a set of results, the most important of which are; The application of the agile leadership pattern from the viewpoint of the workers in the Municipality of Asir Region (4.26), which is a very high level, and the absence of statistical significant differences in the response of the study sample according to the number of years of experience and the educational qualification of the reality of agile leadership in the Municipality of Asir Region from the viewpoint of the workers. A direct relationship between agile leadership and high competitive advantage, and the presence of a statistically significant impact of agile leadership on the competitiveness of employees. Competitiveness, for employees and customers, and interest in human relations between employees in the Municipality of Asir Region to maintain a good level of performance and work on applying the style of agile leadership specifically for its contribution to raising the level of keenness of employees to implement business and achieve

goals, and to involve leaders in the Municipality of Asir Region with training courses to identify modern leadership styles.
keywords : Agile Leadership, Competitive Advantage, Asir Region Municipality, Kingdom Vision 2030.

المقدمة :

في ظل المنافسة الشرسة بين القطاعات العاملة في مجال القطاع البلدي لتحقيق ميزة التنافسية ، أصبحت الرشاقة التنظيمية أسلوب عمل ومطلب أساسي لتزويد المخططين بشتى الطرق المستقبلية لنقل المنظومة من إطارها الماضي والحاضر إلى توقع صورة المستقبل الممكن أو المرغوب فيه بدقة لتحقيق هذا المستقبل والاستعداد له ومتطلباته وتحدياته، وتعتبر القيادة الرشيقة أحد المتطلبات الجوهرية لتعضيد بقاء واستمرار المنظمات ونجاحها، حيث أنها تمنح المنظمة إطار عمل مرن يمكنها من التفوق والريادة .ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل مفاده:

ما دور أبعاد القيادة الرشيقة في تحقيق الميزة التنافسية بالقطاع البلدي في ضل رؤية المملكة 2030 دراسة حالة في أمانه منطقة عسير ؟

ويتمثل الهدف الرئيس في دراسة عالقة أبعاد القيادة الرشيقة (التواضع، والهدوء، والحكمة، والصبر، والموضوعية، والثقة) وبين أبعاد الميزة التنافسية (الكلفة ،الجودة، المرونة، التسليم) تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي: حيث تم تحديد وتأصيل المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك بالاستعانة بمختلف المراجع، والدوريات، والمصادر العلمية المختلفة، واستخلاص الأفكار منها، والرجوع إلى الدراسات السابقة، وقد تمثلت الأداة الرئيسة للبحث في استمارة استقصاء تضمنت بعض المحاور التي تعكس متغيرات الدراسة .توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها :يوجد ارتباط معنوي بين القيادة الرشيقة وتعضيد التنافسية بأمانة عسير، يوجد ارتباط معنوي بين القيادة الرشيقة وتنمية الجودة .يوجد ارتباط معنوي بين القيادة الرشيقة وكفاءة المرونة التنافسية في أمانه منطقة عسير. أن لدى العينة بصفة عامة اتجاهات إيجابية نحو سلوكيات وممارسات القيادة الرشيقة لدي القيادات بالأمانة .أن لدى العينة بصفة عامة اتجاهات إيجابية نحو توفر مقومات أبعاد التنافسية بأمانة عسير، وأوصت الدراسة ببعض التوصيات من أهمها :ضرورة تدعيم سلوكيات وممارسات القيادة الرشيقة وزيادة الاهتمام والتوسع في استخدام أدوات وآليات الرشاقة المؤسسية في جميع قطاعات أمانة منطقة عسير .ضرورة تبني القيادات بأمانة عسير لرؤية مستقبلية ذات توجه تنافسي للأمانة تعتمد على مبادئ الرشاقة المؤسسية؛ بما يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية.

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة الكشف عن دور القيادة الرشيقة في تحسين مستوي التنافسية بأمانة منطقة عسير في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، وما للقائد الذي يملك شخصية الرشد والرشاقة والتعامل الحسن والتواضع الا انه يؤثر إيجابا لتحسين الميزة التنافسية وهنا يجد الباحثين ان القيادة الرشيقة قد تكون إيجابا وسلبا على المنظومة وتظهر المشكلة بالتساؤل الرئيس التالي:

ما دور أبعاد القيادة الرشيقة في تحقيق الميزة التنافسية بالقطاع البلدي في ضل رؤية المملكة 2030 – دراسة حالة في أمانه منطقة عسير ؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل هناك تركيز على الموظف في تحقيق الميزة التنافسية في أمانة منقطة عسير ؟
2- هل هناك دور للبحث والتطوير والتدريب في تحقيق الميزة التنافسية في أمانه منطقة عسير ؟
3- هل هناك أثر لممارسات القيادة الرشيقة في تحقيق الميزة التنافسية في أمانة منطقة عسير ؟

منهجية الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وعرفه (العساف، 2012) بأنَّه المنهج الذي يُستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين (متغير مستقل، ومتغير تابع)، وَمِنْ ثَمَّ التنبؤ بمستوى معين من الدلالة في صورة رقمية، وتعتبر العلاقات الارتباطية بمثابة خطوة أولية تنحى بالباحث نحو دراسة أكثر شمولًا، وَمِنْ ثَمَّ الارتقاء في خطوات تالية نحو دراسة سببية أو تجريبية تُعد أكثر قُدرة على الوصول لنتائج أكثر منطقية. وفي الدراسة الحالية فإن المتغير المستقل (القيادة الرشيقة) أما المتغير التابع فيتمثل في (الميزة التنافسية).

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكوين هيكل مفاهيمي لأبعاد ممارسات إدارة القيادة الرشيقة والميزة التنافسية ومتغيراتهما.
- تحديد مستويات ممارسة متغيرات الدراسة وهي ممارسات القيادة الرشيقة، الميزة التنافسية
- تحديد دور ممارسات القيادة الرشيقة وأبعادها التركيز على الموظف، العمل بروح الفريق، دعم الإدارة العليا، البحث والتطوير، التدريب
- وضع استراتيجية دقيقة تستطيع المنظومات الحكومية الأخرى الاستفادة منها في تطوير ميزتها التنافسية.
- تقديم افكار لأصحاب القرار عن كيفية تطبيق ممارسات القيادة الرشيقة لقادة الأعمال واستراتيجياته ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في أمانة منطقة عسير.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القيادة الرشيقة في حياة الفرد بشكل عام، وتزايد أهميته في ظل ظروف خاصة ومنها رؤية المملكة 2030 ، لذا وجب على رواد الأعمال والمستثمرين اتخاذ القرارات الصائبة وفي الوقت المناسب والبحث عن الأساليب المساعدة على ذلك لزيادة معدلات الميزة التنافسية والوصول الى النتائج المرجوة بدقة، وفي هذا الاطار تم الاعتماد على نمط من أنماط القيادة وهي القيادة الرشيقة من خلال الكشف ودراسة العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار من خلال تطبيق واستخدام تطبيق القائد الرشيق والمرن في أمانة منطقة عسير وخصوصا بعد اختيار قائد يملك المرونة العالية ويتميز بأبعاد القيادة الرشيقة ، وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية أمانه منطقة عسير في المملكة العربية السعودية، ودوره في الاقتصاد الوطني، ومساهمته الرئيسية في استقطاب القوى العاملة وتوظيفها. وأهمية تحسين الميزة التنافسية كعامل مهم في عمليات هذا القطاع على جميع المستويات الإدارية، حيث يمتاز العمل الإداري بحساسيته وتأثره بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح.

الأهمية النظرية:

تنبع أهمية الدراسة من الناحية النظرية مما يلي:

1. التأصيل العلمي لمفهوم القيادة الرشيقة ودراسة تأثير العلاقة بين المتغيرات.
2. حداثة موضوع الدراسة في الكتب والمراجع وخاصة المراجع العربية منها وندرة الدراسات والأبحاث العربية التي تطرقت للحديث عنه.

3. الإسهام في توجيه أنظار الباحثين؛ لإجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال الهام، بما يشكل سبل معالجة للحد من سوء استغلال السلطة الإدارية.
4. إثراء المكتبة العلمية بمراجع تساعد الباحثين المهتمين بمتغيرات الدراسة في أبحاثهم، والاستفادة من إجراءات الدراسة الحالية، والنتائج، والتوصيات.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية مما يلي:

1. تخدم الدراسة فئات عدة من أبرزها فئة القطاع العام والقطاع البلدي.
2. تطرح على القطاع البلدي زيادة تسليط الضوء في الخطط بما يلائم تحسين ميزة التنافسية عبر القيادة الرشيقة .
3. تقديم توصيات واقتراحات تهدف مساعدة القطاع البلدي في تطوير وتمكين مفهوم القيادة الرشيقة .

حدود الدارسة:

الحدود البشرية: جرت هذه الدراسة على قائد أمانه منقطة عسير (أمين منطقة عسير) القائد الرشيق .

الحدود الزمانية: جرت هذه الدراسة في الفترة الزمنية في العام (2022-2023م) فترة تغيير القائد بقائد .

الحدود المكانية: جرت الدراسة بالقطاع البلدي في أمانة منطقة عسير في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

أ- القيادة الرشيقة :

هي أن القائد ذو السلوك الرشيق بسلوكيات معينة منها مساعدة الأفراد واحترامهم واعتماد الدعم للأفراد والتركيز على مجريات العمل وامتلاك الرؤية المستقبلية والأهداف الواضحة والالتزام المستمر (Puvanasvaran 2012 :930) .

ب- الميزة التنافسية :

بأنها قدرة المنضومة على اتباع سياسات واستراتيجيات من شأنها تقديم سلع وخدمات عالية الجودة، والتفوق على منافسيها، من خلال استغلال كافة الموارد والمصادر المتاحة (Al- najjar 2016)

ج- أمانة منطقة عسير :

هي الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين في منطقة عسير في مجالات مختلفة منها: الترخيص والنظافة والترقيم وبناء الجسور، وكذلك في المجالات الثقافية والسياحية والرياضية وبرامج للأطفال في فعليات الحدائق وغيرها ،وهي مؤسسة ذات استقلال مالي وتمارس الوظائف والسلطات والصلاحيات والمهام والأعمال والأنشطة المنصوص عليها في قانون البلديات السعودي وتعديلاته رقم 6346 لسنة 2005. يرأسها اليوم المهندس "**عبدالله جالي** " ويتبع لها 33 بلدية .

د- رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

هي استراتيجية وطنية، وتصور واضح لرؤية طموحة في 2030 ،تستمد قوتها من العمل العربي والاسلامي، والقدرة الاستثمارية الضخمة ، والموقع الجغرافي المميز، كما أن الرؤية هي خطة ما بعد النفط للملكة، نظمها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي العهد الأمير مُحَمَّد بن سلمان (صحيفة الشرق الأوسط، 2016)

الفصل الأول : الاطار النظري والدراسات السابقة :

أولا : الدراسات السابقة :

1-دراسة(Adjei2019) : والتي هدفت إلى الكشف عن دور القيادة الرشيقة في إدارة المشاريع التقليدية والمرنة في الشركات الاستشارية، فقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق إدارة المشاريع اللينة لتحقيقها النتائج الأفضل ا، وعمل ورش عمل توضح طبيعة التعامل مع المشاريع من خلال إدارة المشاريع اللينة.

2- دراسة (الفتلاوي، 2017) : على العالقة بين القيادة الرشيقة والسمعة التنظيمية من خلال الدور الوسيط للالتزام التنظيمي، وكانت أهم النتائج أن التغير الذي يحصل في مستوى توافر القيادة الرشيقة ينعكس في إحداث المزيد ا إلى إحداث تغيير في مستويات من التغيير في مستويات الالتزام التنظيمي لدى الموظفين، كما أن هذا التأثير ينسحب أيض السمعة التنظيمية.

3- دراسة (Qtaye & Sparrow :2019) : وهدفت إلى ضرورة هندسة الموارد البشرية للمنظمة لنجاح وتنفيذ الإدارة الرشيقة من خال إجراء تغييرات في مهارات وسلوكيات وكفاءات الموارد البشرية وكذلك تغييرات في ممارسات الموارد البشرية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في استخدام التفكير الرشيق في التطوير والإبداع والابتكار مما يؤدي إلى النهوض بالمنظمة.

4- دراسة (قشطة، 2015)بعنوان: استراتيجية مقترحة لتطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية :سعت الدراسة إلى التوصل الستراتيجية مقترحة لتطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقامت بتصميم استبانة وزعت على أفراد العينة البالغ عددهم 191 فرد.

5- دراسة (شراب، 2011)بعنوان: التخطيط االستراتيجي وعالقته بالميزة التنافسية "در اسة ميدانية في شركات توزيع ألدوية في محافظات غزة :"سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التخطيط االستراتيجي وعالقته بالميزة التنافسية لشركات توزيع ألدوية في محافظات غزة، من خالل اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة. وقد تم جمع البيانات بواسطة استبانة وزعت على جميع أعضاء مجالس إلدارة والمدراء في دا شركات توزيع ألدوية في محافظات غزة و البالغ عددهم 74 فرد وأظهرت نتائج الدراسة أن شركات توز يع الادوية في محافظات غزة تقوم بممارسة التخطيط االستراتيجي من خلال ممارسة المراحل الأساسية له وهي: التحليل الاستراتجي للبيئة وتوفير عناصر التخطيط

االستراتيجي. وأوصت الدراسة مدراء شركات توزيع أألدوية بتعزيز االهتمام بالهيكل التنظيمي للشركات والحرص على التأكد من مدى فاعليته لعملياتها إضافة إلى زيادة االهتمام واالعتماد على استراتيجية خفض التكاليف لتحقيق الميزة التنافسية.

6- دراسة (Kising'u, Namusonge, & Mwirigi, 2016) **بعنوان** : The Role of organizational Innovation in Sustainable Competitive Advantage in :Kenya in Universities

دور اإلبداع التنظيمي في الميزة التنافسية المستدامة في جامعات كينيا "هدفت الدراسة إلى تقييم دور اإلبداع التنظيمي في تحقيق ميزة تنافسية لدى الجامعات في كينيا. واختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم إعداد استبانة لجمع البيانات الكمية، وقد تم توزيع االستبانة على عينة الدراسة الممثلة بـ"285 "أكاديمي عبر استخدام العينة الطبقية العشوائية والتي استهدفت 57 جامعة غينية، في حين تم استرداد عدد "215 "استبانة سليمة وصالحة للتحليل. وقد أظهرت الدراسة أن الابداع التنظيمي ، واإلبداع الإداري واإلبداع العملياتي يلعب دور تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الجامعات الغينية. كما خلصت الدراسة إلى أن الابداع التنظيمي يشكل الاساس لبناء ميزة تنافسية مستدامة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير الابداع التنظيمي بكافة مكوناته لضمان تحقيق ميزة تنافسية مستدامة يتم الحفاظ عليها مع تزايد المنافسين للجامعات الغينية.

ويرى الباحثين :

من خلال اطلاعه على الدِّراسَات والبحوث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، انها شحيحة، ولكن لم ير الباحثين أي دراسة تتعلق بدراسة الموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ؛ لهذا جاءت الدراسة الحالية لتسد الفجوة في الدراسات السابقة ، وخصوصا الدراسات المتعلقة بالقطاع البلدي ولمافيها من أثرا على المنظومية الحكومية الخدمية

أوجه الاستفادة من الدِّراسَات السابقة:

استفادت الدِّراسَة الحاليَّة من الدِّراسَات السابقة من خلال الآتي:

1- وضع تصوُّر عام للدراسة والتحديد الدقيق لمشكلة الدِّراسَة الحاليَّة وأهدافها.
2- الإطار النظري للدراسة.
3- اتباع المنهجيَّة العلميَّة السليمة في خطوات إعداد وإجراءات بناء أداة الدِّراسَة، والتحقيق من صدقها وثباتها، وتحديد أساليب المعالجة الإحصائيَّة المناسبة.
4- ربط نتائج الدِّراسَة الحاليَّة بنتائج الدِّراسَات السابقة.

أوجه تميز الدِّراسَة الحاليَّة:

في حدود اطلاع وعلم الباحثين فإن الدِّراسَة الحاليَّة تتميز بـ:

1- أنها الدِّراسَة الوحيدة التي جمعت بين القيادة الرشيقة وتحسين الميزة التنافسية في القطاع البلدي .

2- إعداد أداة الدراسة للكشف عن دور القائج الرشيق في تحسن الميزة التنافسية .

3- تسليط الضوء على جانب من جوانب مهمة في موضوعات الادارة، وتزامنًا مع اهتمام المختصين والباحثين واصحاب القرار بالمملكة العربية السعودية والعالم في السعي الى تطوير القائد وبناء القيادة الرشيقة ، لما له دور في التنمية وتطور القطاع البلدي.

ثانيا : الاطار النظري :

ماهية القيادة الرشيقة وأبعادها :

المحور الأول : مفهوم القيادة الرشيقة:

يعتبر متغير القيادة الرشيقة من المتغيرات الحديثة التي لفتت انتباه الباحثين، وأن انطلاقة هذا الاهتمام كان نتيجة تشخيص الباحثين خلال العشرين سنة الماضية إلى الدور الكبير الذي تلعبه القيادة في تحقيق النجاح للمنظمات المختلفة وقد تخلل هذا التشخيص ظهور نظريات ونماذج عدة تفسر ما الذي يجب على القائد القيام به أو عدم القيام به، لتحقيق أفضل النتائج للمنظمة فخلال الفترة الزمنية من 1980 إلى 1990 كان تطور دور القيادة بشكل كبير من حيث تأثيرها المباشر على مجريات العمل، إذ ظهرت في تلك الفترة مفهوم القيادة التحويلية التي كانت تركز على تعزيز عمليات التحفيز والقيم الأخلاقية والأداء بين العاملين، ثم القيادة التبادلية التي بينت أفكارها على الالتزام النفسي بإنجاز كل طرف (الأفراد والمنظمة) ما يتوجب عليه تجاه الآخر بناء على تبادل المصلحة، وفي نهاية عام 1990 قدم نموذج آخر للقيادة يطلق عليه اسم القيادة التطويرية والذي يعد نموذج مطور للقيادة التحويلية وهو يشير إلى تلك السلوكيات التي يكون من شأنها أن تجعل العمل يسير

و أشارت دراسة (إسماعيل، 2018) إلى تأثير الرشاقة الاستراتيجية في تحسين جودة القرار، وتوصلت الدراسة كذلك إلى ضرورة إشراك العاملين في جميع مستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات .

وعرفها الباحثين اجرائيا :

القيادة الرشيقة هي القيادة التي تقوم بتصرفات حسنة وفاعلة لتحفيز الموظفين لأداء أدوارهم فضلا عن جعل المرؤوسين لديهم قائمة على التمكين ، واعطائهم كامل الصلاحيات في اتخاذ القرار ومتابعه من القائد المباشرة الذي يملك قيادة رشيدة ، وفكر راقي ومرن مع التطور .

1- خصائص القيادة الرشيقة :

من خصائص القيادة الرشيقة ما يلي: (الفتلاوي، 2017 :23) :

- تحقق فهما أفضل لماهيه الأدوار التي يكلفون بها
- تحقيق إنجاز أفضل لتطبيقات الرشاقة داخل المنظمة وبما يشيع ثقافة تحقق متطلبات السلوكيات الرشيقة من خلال تبادل المعلومات والتغذية العكسية.
- توفر مستويات عالية من سلوكيات القيادة الرشيقة يوجد روابط جيدة بين القائد والعاملين قائمة على المحبة والاحترام المتبادل.

- أهم مزايا القيادة الرشيقة هو السيطرة والتحكم بالوقت من خلال تحقيق استخداما أفضل للوقت وتقليل الهدر فيه وبالتالي تقليل هدر الطاقات (وفق وجهة نظر الباحثين)
-

2- أبعاد القيادة الرشيقة:

من الخصائص والسمات التي تتميز بها شخصية القائد الرشيق ما يلي:

البعد الأول : التواضع:

إن التواضع يعتبر سمة أخلاقية وفضيلة تتعلق بكيفية التفكير الأفضل حول الأعمال وبما ينسجم والميول الشخصية المقبولة والتي تؤسس الاندماج أفضل للفرد في المجتمع المحيط به، وإن مدى توافره نسبي فأوقات يبدو يتحسن في حين أوقات أخرى يظهر بانخفاض متأثر بشخصية الفرد وما يحيط به من مجريات العمل وما يلاحظ أن التواضع ال يتسم بالوضوح للآخرين كما في السمات الأخرى للقيادة كالعدالة في التعامل معً عن أنه الأفراد أو الإجراءات وغيرها مما يتجسد بشكل واضح لأفراد باعتماد المقارنة البينية أو غيرها فضل يكتنف الكثير من الشبه وصعوبة الحكم على مدى توافره في القيادة Others & Vera (2004:393:) .

البعد الثاني : الحكمة:

تشير الحكمة إلى تحقيق التوازن بين الموارد المتوفرة ومتطلبات العمل سواء السلوكية منها والمادية فالحكمة تعد مرحلة متقدمة من التفكير المبني على الاستدلال المنطقي، والدراسة الموضوعية ملاهيه القرار باعتماد معيار الخبرة العملية، والتجارب وغيرها من العوامل المساعدة على الوصول إلى معيار الحكمةً ا بأفضل القرارات في حالة محدودية الموارد أو الوقت وغيرهاً ا ما ترتبط أيض في الوقت، وبذلك فهي غالب (Lingugblom10: 2012) .

البعد الثالث : الثقة:

إن نجاح القيادة في مجال عملها يعتمد على قدرتها على خلق مستويات ثقة عالية لدى الأفراد العاملين وضمن المطلوب منها بدون تفريط فيها فهي هكذا مستويات تزيد من ارتباط الفرد بالقيادة وبالتالي تعزيز جوانب النجاح المؤسسي (Mineio2014:2)

البعد االرابع : الصـبر :

الصبر من أهم السمات التي يجب أن تلازم القيادة الرشيقة، كونها تتعلق بتأخير الحصول على بعض الحاجات أو الامتيازات أو تحقيق بعض الأهداف على المدى القصير نتيجة للظروف المحيطة بالموقف وبما يحقق ما يصبو إليه القائد من تجسيد أفكاره على مراحل وضمن مستويات مقبولة في بيئة العمل

ومن جهة أخرى يعد الصبر مهم للقيادة كون تحقيق النجاح ال يعني فقط امتلاك الطاقة والمعرفة والحماس والجهد المبذول لذلك وإنما يستلزم التحلي بمهارة الصبر المبنية على بصيرة إدارية عالية وهي ال تعني التكاسل أو الخمول أو غيرها، من معايير انخفاض الطموح فالعمل الجاد بواقعه ال يتحقق بدون صبر على مراحله ووقت تحقيقه وغيرهاً عن التصرف بتعقل أثناء الأزمات وما يتطلبه وبما يجعل القائد قادر على التعامل مع الإخفاقات التنظيمية فضا النهوض بواقع الأفراد داخل المنظمة (2009:894 Hueiju)

ويرى الباحثين أن من أهم سمات القيادة الرشيقة :

- الاهتمام بالشفافية وعدم إخفاء أخطائه بل الاعتراف بها ليمثل علميا الأسلوب الأقرب للمرؤوسين المنتجين .
- يكون هنا روح فريق العمل الواحد ، ومشاركة الموظفين في كل همومهم ، وكذلك الوقوف معهم في حالة الظروف التي يمرون بها من ظروف صحية او مالية أو الاجتماعية .
- أن يكون القائد مرن مع الموظفين ، بشوش الوجه ، ودمث الاخلاق .

المحور الثاني : الميزة التنافسية :

تعتبر الميزة التنافسية الجوهر الذي تتميز به المنظمة عن المنافسين ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد

أولا : مفهوم الميزة التنافسية وأهميتها :

عرفها (Porter1998) الميزة التنافسية بأنها:

"الطرق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة، وتكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، أو أنها اقتراح إستراتيجيات تستطيع المنظمة اكتساب ميزة تنافسية، كإستراتيجيات قيادة التكلفة والتمايز والتركيز"

هي قابلية المنظمة على العمل بكفاءة عالية اكثر مما تقوم به المنظمات الأخرى , كما عرفت بانها الأداء بأسلوب واحد او بعدة اساليب لاتستطيع المنظمات المنافسة اتباعها حاليا او مستقبال وورد في الادبيات العديد من التعريفات للميزة التنافسية فقد عرفة انها قابلية المنظمة على الانجاز العالي الذي يزيد عن ما تنجزه المنظمات الأخرى وذلك انها تنتج سلع وخدمات مرغوب فيها , وكذلك عرفت بانها نظام تتوافر فيه الميزة التي تفوق ما يتوافر لدى المنافسين وان الفكرة ترتكز في القيمة التي اوجدتها المنظمة لتزويد الزبون بها بطريقة كفؤة (Hill, 2001, 34) .

عرفها الباحثين أجرائيا :

" هي الطرق المتجددة اكثر فعالية للمنافسة والحصول على أجود المخرجات ، والإمكانات التي تخدم القطاع البلدي نموذجا أمانه منطقة عسير "

ثانيا : أهمية الميزة التنافسية :

يمكن تلخيص اهمية الميزة التنافسية المستدامة بما يأتي (Lynch 153:2000) :

1- هناك من يعرف الإدارة الاستراتجية على انها الميزة التنافسية المستدامة والأبحاث في مجال الإدارة الاستراتجية من مفهوم الميزة التنافسية.

2- ان الميزة التنافسية المستدامة هي الاساس الذي تصاغ حوله الاستراتجية التنافسية للمنظمة وان المنظمات تنمي قدارتها ومواردها لدعم ميزتها التنافسية لانها تفشل بدون وجود هذه الميزة.

3- ان الميزة التنافسية المستدامة هي المحرك والمحفز للمنظمات لتنمية وتقوية مواردها وقدرتها وتدفعها الى البحث والتطوير .

ثالثا : خصائص الميزة التنافسية :

تمتاز الميزة التنافسية بعدة خصائص بي:

- أن تكون مستمرة ومستدامة بمعنى أن تحقق المنظمة السبق على المدى الطويل، وليس على المدى القصير فقط.
- إن الميزات التنافسية تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة، وهذه الصفة تبعد المنظمة عن فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقيق.
- أن تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المنظمة الداخلية من جهة أخرى.

•أن تكون مرنة بمعنى يمكن إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد وقدرات المنظمة من جهة أخرى.

•أن يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي ترى المنظمة تحقيقها في المديين القصير والبعيد.

إنّ الميزة التنافسية لها طابع خاص في السوق، ونجاح المنظومه وتحقيقها للمزيد من الأرباح واستقطابها للمزيد من العملاء والمستهلكين مُعتمد عليها، كما أنّها تعتمد في نشأتها على عوامل داخلية كموارد وإمكانيات الأمانة ، وعوامل خارجية كالإبداع والابتكار في أسلوب العمل واستخدام التكنولوجيا.

رابعا : أبعاد الميزة التنافسية :

البعد الأول : التكلفة والترشيد:

بتقليل تكلفة جميع العمليات من خالل االستخدام الفعال للطاقة اإلنتاجية المادية، والمالية، والبشرية المتاحة.

البعد الثاني : بعد المرونة:

وهي قدرة الجامعات على االستجابة السريعة للتغيرات التي تحدث في بيئة العمل، وتؤثر على نواتج أمانة منقطة عسير .

البعد الثالث: بعد التركيز على االموظف :

بالحفاظ على الموظفين الحاليين، وقبول وجذب موظفين جدد في المستقبل.

البعد الرابع : التحسين المستمر:

بالاهتمام بنشاطات أمانه منطقة عسير ومختلف فعالياتها، والتحسين المستمر لكل أجزائها والوصول إلى جودة أفضل في المستقبل.

البعد الخامس : بعد الاستجابة السريعة:

حيث يعتمد النجاح في المنافسة بشكل كبير على الاستجابة نحو تحسين الخدمات بناء على احتياجات ومتطلبات المجتمع، إضافة إلى أهمية السرعة في الاستجابة لشكاوى الموظفين والمستفيدين كافة.

البعد السادس : بعد الإدارة بالحقائق:

بأن تقوم الميزة التنافسية على بيانات ومعلومات كاملة ودقيقة،من أجل التحسن المستمر فيما يعرف بالشفافية.

البعد السابع :البعد الزمني:

ويعني الالتزام بالوقت المحدد وسرعة التطوير.

خامسا : إستراتيجيات تحقيق ميزة تنافسية للجامعة :

هناك إستراتيجيات متعددة تستطيع الجامعة أن تعتمد عليها لتحقيق ميزة تنافسية، وهي في ذلك قد تأخذ بإحدى هذه الإستراتيجيات أو أكثر، ومنها:

1. **التكلفة الأقل** : وتعني قدرة الجامعة على تصميم وتسويق خدماتها، بالمقارنة مع الجامعات ألأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر.
2. **تميز الخدمات البلدية** : وتعني قدرة الجامعة على تقديم خدمات ومنتجات مميزة وفريدة، ولها قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستفيدين، وذلك بتوظيف قدر ات وكفاءات الجامعة في هذه الجوانب.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية وتحليل النتائج:

يستعرض الباحثين منهج الدراسة وخصائص عينة البحث ونتائج التحليل الإحصائي بناءا على تحليل بيانات الاستبانة.

أولاً: منهج الدراسة وجمع البيانات:

بعد تحديد مشكلة الدِّراسَة اطلع الباحثين على الدِّراسَات السابقة حيث تبين أن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المناسب لطبيعة مثل هذه الدِّراسَة؛ للوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره

1. مجتمع وعينة الدراسة وأداتها:

1.1 مجتمع الدراسة:

اختار الباحثين تطبيق متغيرات هذه الدراسة على جميع العاملين في أمانة منطقة عسير والبالغ عددهم (1270) موظفاً؛ لإيمانه بالدور الكبير الذي تقوم به.

2.1 عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين في أمانة منطقة عسير والذين يقدر عددهم بـ (1270) موظف، أما حجم العينة فقد اعتمد الباحثين على معادلة روبرت ماسون لتحديدها حيث كان حجم العينة المطلوب من الموظفين هو (320) موظف تم اختيارهم بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة تم توزيع أداة الدراسة عليهم الكترونياً، حيث تم استعادة (238) منها صالحة للتحليل وبنسبة (74%).

أداة الدراسة

استخدم الباحثين لجمع بيانات الدراسة الاستبانة والتي تم اعدادها وتطويرها من قبل الباحثين موجهة للموظفين مقسمة الى محورين الأول منها لجمع البيانات العامة (عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)، الثاني مخصص لقياس القيادة الرشيقة (تفويض السلطة، مشاركة الموظفين باتخاذ القرارات، الاهتمام بالعلاقات الإنسانية) ، والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول (2) محاور أداة الدراسة (الاستبانة)

المحور	البيانات العامة	القيادة الرشيقة	الميزة التنافسية	المجموع
عدد العبارات	2	10 تفويض السلطة 10 المشاركة في اتخاذ القرارات 10 الاهتمام بالعلاقات الانسانية	9	41

صدق أدوات الدراسة وثباتها

- صدق أدوات الدراسة الظاهري: لاختبار صدق أداة الدراسة الظاهري قام الباحثين بعرضها على مجموعة المحكمين من الأساتذة المختصين في إدارة الاعمال وذلك بهدف الاطلاع عليها وتعديل وحذف واضافة العبارات بحسب خبراتهم.

- صدق الاتساق الداخلي: قام الباحثين باختبار صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة) من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) موظف من خارج عينة الدراسة، ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبانة والمجموع الكلي للاستبانة، وكانت النتائج كما في الجداول (3):

الجدول (3) صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة)

المحور	م	المجال	الارتباط
القيادة الرشيقة	1	تفويض السلطة	*0.750
	2	مشاركة الموظفين باتخاذ القرارات	**0.830
	3	الاهتمام بالعلاقات الانسانية	*0.707
الميزة التنافسية			*0.825

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن كافة مجالات المحور (القيادة الرشيقة) كانت ذات ارتباط طردي مع المجموع الكلي لعبارات الاستبانة وأن المجالين (تفويض السلطة، الاهتمام بالعلاقات الإنسانية) كانت ذات دلالة عند مستوى معنوية ($a<0.05$)، والمجال (مشاركة الموظفين باتخاذ القرارات) ذو ارتباط بدلالة عند مستوى معنوية ($a<0.01$)، كما أن محور الميزة التنافسية كان ذو ارتباط بدلالة عند مستوى معنوية ($a<0.05$)، مما يعني أن محاور الاستبانة تقيس ما يجب قياسه.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة): للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحثين باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور أداة الدراسة، والمجموع الكلي للأداة فكانت النتائج كما في الجدول (4):

جدول (4) ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ
القيادة الرشيقة	30	0.748
الميزة التنافسية	9	0.901
الثبات الكلي	39	0.915

نلاحظ من خلال الجدول (4) أن محاور أداة الدراسة قد حقق معامل ثبات أكبر من 0.7 وبالتالي هذا يدل على مناسبة الأداة لتحقيق أهداف الدراسة وصلاحيتها للتطبيق على عينة الدراسة المستهدفة.

نتائج الدراسة:

يتضمن هذا الجزء عرضاً للبيانات العامة لعينة الدراسة والاجابة على اسئلتها كما يلي:

1- بيانات عينة الدراسة:

- عدد سنوات الخبرة: الجدول (5) يبين توزيع عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة

جدول (5) توزيع عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
خمس سنوات وأقل	64	%27
من 6 الى 10 سنوات	48	%20
من 11- 15 سنة	76	%32
16 سنة وأكثر	50	%21
المجموع	238	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول (5) أن النسبة الأكبر لعينة الدراسة هي من الموظفين ذوي الخبرة من 11 الى 15 سنة وهذا مؤشر على الخبرة العالية لعينة الدراسة حيث تبلغ نسبة الموظفين الذين لديهم خبرة أكبر من 10 سنوات 53%.

- المؤهل العلمي: الجدول (6) يبين توزيع عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي

جدول (6) توزيع عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ثانوي وأقل	46	%19
دبلوم	76	%32
بكالوريوس	98	%41
دراسات عليا	18	%8
المجموع	238	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول (6) أن النسبة الأكبر لعينة الدراسة هي من الموظفين من حملة الشهادة الجامعية الأولى، وهذا بسبب طبيعة العمل الفنية لأمانة منطقة عسير والتي انعكست على عينة الدراسة.

لإجابة سؤال الدراسة الأول: ما دور أبعاد القيادة الرشيقة في تحقيق الميزة التنافسية بالقطاع البلدي في ضل رؤيةالمملكة 2030 تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإظهار العلاقة بين كل مجال من مجالات القيادة الرشيقة والميزة التنافسية في أمانة منطقة عسير كما هي ملخصة في الجدول (7)

جدول (7) معامل الارتباط بيرسون بين مجالات القيادة الرشيقة والميزة التنافسية :

المجال	الارتباط مع الميزة التنافسية	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	**0.614	0.00
المساهمة في اتخاذ القرارات	**0.625	0.00
الاهتمام بالعلاقات الانسانية	**0.529	0.00
محور القيادة الرشيقة	**0.642	0.00

تشير النتائج في الجدول (7) الى وجود علاقة طردية غير تامة بين كل مجال من مجالات القيادة الرشيقة والميزة التنافسية لمنسوبي أمانة عسير، حيث أظهرت نتيجة الاختبار وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة ولكل المجالات عند مستوى دلالة (α<0.01)، كما أشارت النتائج الى وجود علاقة طردية بين القيادة الرشيقة الميزة التنافسية عند مستوى دلالة (α<0.01)، كما قام الباحثين بتحليل معادلة الانحدار لتوضيح درجة تأثير القيادة الرشيقة على الميزة التنافسية كما في الجدول (8):

جدول (8) معادلة تحليل الانحدار

المتغيرات المستقلة	معادلة الانحدار		اختبار ف		اختبار ت		معامل التحديد R^2
	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	ف	الدلالة	ت	الدلالة	
الثابت	2.346	.169	165.489	.000	13.841	.000	0.412
القيادة الرشيقة	.505	.039			12.864	.000	

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (8) أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى α< 0.01، حيث بلغت قيمة (ف) (165.489) وهذا يؤكد على وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل (القيادة الرشيقة) على المتغير التابع (الميزة التنافسية)، كما بلغت قيمة (ت) المحسوبة (13.841) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α< 0.01)، كما أشارت قيمة المعامل (B) التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (القيادة الرشيقة) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0.505) في المتغير التابع (الميزة التنافسية)، وهذا المتغير المستقل يفسر بحسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ (0.412) من التباين في المتغير التابع، أي أن 41% من التغيرات الحاصلة على مستوى (الميزة التنافسية) سببها التغيرات التي حصلت بسبب (القيادة الرشيقة)، وهذا ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر على الميزة التنافسية. بعد تغيير القيادة السابقة .

لإجابة السوال الفرعي الأول : هل هناك تركيز على الموظف في تحقيق الميزة التنافسية في أمانة منقطة عسير ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمستوى تطبيق نمط القيادة الرشيقة بأمانة منطقة عسير 19، بالاعتماد على الوزن الترجيحي لمقياس ليكرت الخماسي والتي تظهر بالجدول (9):

جدول (9) الوزن الترجيحي لمقياس ليكرت الخماسي

المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
1 – 1.8	قليلة جدا
1.81 – 2.6	قليلة
2.61 – 3.4	متوسطة
3.41 – 4.2	كبيرة
4.21 - 5	كبيرة جدا

وقد أظهرت النتائج أنَّ متوسط تطبيق نمط القيادة الرشيقة من وجهة نظر العاملين بأمانة منطقة عسير (4.26) وهو متوسط تطبيق كبير جداً، كان مجال المساهمة في اتخاذ القرارات في المرتبة الأولى من حيث الممارسة بأمانة منطقة عسير بمتوسط حسابي قدره (4.34) وهي درجة ممارسة كبيرة جدا، يليه مجال تفويض السلطة بمتوسط حسابي قدره (4.27) وهي درجة ممارسة كبيرة، وأخيراً مجال الاهتمام بالعلاقات الإنسانية بمتوسط قدره (4.17) وهي درجة ممارسة كبيرة، والجدول (10) يبين ذلك.

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمستوى تطبيق نمط القيادة الرشيقة بأمانة منطقة عسير في ظل جائحة كوفيد-19

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
تفويض السلطة	4.27	0.60	2	كبيرة جدا
المساهمة في اتخاذ القرارات	4.34	0.67	1	كبيرة جدا
الاهتمام بالعلاقات الانسانية	4.17	0.85	3	كبيرة
محور القيادة الرشيقة	4.26	0.64		كبيرة جدا

تتفق هذه النتائج مع ما توصل اليه العجمي (2019) باحتلال المساهمة في اتخاذ القرارات المرتبة الأولى في مجالات تطبيق نمط القيادة الرشيقة ، ويفسر الباحثين هذه النتيجة بأنَّ قيادات أمانة منطقة عسير اعتمدت وبشكل كبير على تشكيل اللجان وفرق العمل وفوضت لها الصلاحيات اللازمة خلال جائحة كوفيد-19 لضمان السرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

لإجابة سؤال الدراسة الثاني : هل هناك دور للبحث والتطوير والتدريب في تحقيق الميزة التنافسية في أمانه منطقة عسير ؟

1- قام الباحثين باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، لقياس فروق استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لكل مجال من مجالات محور القيادة الرشيقة (تفويض السلطة، المساهمة باتخاذ القرارات، الاهتمام بالعلاقات الإنسانية) ولمحور القيادة الرشيقة ككل، فكانت النتائج ملخصة كما في الجدول (11):

جدول (11) اختبار تحليل التباين الأحادي للقيادة الرشيقة باختلاف عدد سنوات الخبرة

المجال	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	2.801	0.041
المساهمة في اتخاذ القرارات	0.120	0.948
الاهتمام بالعلاقات الانسانية	4.305	0.006

محور القيادة الرشيقة	1.994	0.116

من خلال الجدول (11) يمكن استنتاج ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لمجال تفويض السلطة كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لمجال المساهمة في اتخاذ القرارات كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لمجال الاهتمام بالعلاقات الانسانية كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لواقع القيادة الرشيقة في أمانة منطقة عسير.

2- قام الباحثين باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، لقياس فروق استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لكل مجال من مجالات محور القيادة الرشيقة (تفويض السلطة، المساهمة باتخاذ القرارات، الاهتمام بالعلاقات الإنسانية) ولمحور القيادة الرشيقة ككل، فكانت النتائج ملخصة كما في الجدول (12):

جدول (12) اختبار تحليل التباين الأحادي للقيادة الرشيقة باختلاف المؤهل العلمي

المجال	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	1.141	0.333
المساهمة في اتخاذ القرارات	1.204	0.309
الاهتمام بالعلاقات الانسانية	2.332	0.075
محور القيادة الرشيقة	1.221	0.303

من خلال الجدول (12) يمكن استنتاج ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لمجال تفويض السلطة كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لمجال المساهمة في اتخاذ القرارات كأحد فوائد القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لمجال الاهتمام بالعلاقات الانسانية كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لواقع القيادة الرشيقة في أمانة منطقة عسير.

لإجابة سؤال الدراسة الثالث : هل هناك أثر لممارسات القيادة الرشيقة في تحقيق الميزة التنافسية في أمانة منطقة عسير ؟

3- قام الباحثين باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، لقياس فروق استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لكل مجال من مجالات محور القيادة الرشيقة (تفويض السلطة، المساهمة باتخاذ القرارات، الاهتمام بالعلاقات الإنسانية) ولمحور القيادة الرشيقة ككل، فكانت النتائج ملخصة كما في الجدول (11):

جدول (11) اختبار تحليل التباين الأحادي للقيادة الرشيقة باختلاف عدد سنوات الخبرة

المجال	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	2.801	0.041
المساهمة في اتخاذ القرارات	0.120	0.948
الاهتمام بالعلاقات الانسانية	4.305	0.006
محور القيادة الرشيقة	1.994	0.116

من خلال الجدول (11) يمكن استنتاج ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لمجال تفويض السلطة كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لمجال المساهمة في اتخاذ القرارات كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لمجال الاهتمام بالعلاقات الانسانية كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة لواقع القيادة الرشيقة في أمانة منطقة عسير.

4- قام الباحثين باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، لقياس فروق استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لكل مجال من مجالات محور القيادة الرشيقة (تفويض السلطة، المساهمة باتخاذ القرارات، الاهتمام بالعلاقات الإنسانية) ولمحور القيادة الرشيقة ككل، فكانت النتائج ملخصة كما في الجدول (12):

جدول (12) اختبار تحليل التباين الأحادي للقيادة الرشيقة باختلاف المؤهل العلمي

المجال	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	1.141	0.333
المساهمة في اتخاذ القرارات	1.204	0.309
الاهتمام بالعلاقات الانسانية	2.332	0.075
محور القيادة الرشيقة	1.221	0.303

من خلال الجدول (12) يمكن استنتاج ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لمجال تفويض السلطة كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لمجال المساهمة في اتخاذ القرارات كأحد فوائد القيادة الرشيقة .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لمجال الاهتمام بالعلاقات الانسانية كأحد خصائص القيادة الرشيقة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي لواقع القيادة الرشيقة في أمانة منطقة عسير.

مناقشة النتائج والتوصيات :

أولا : النتائج :

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ مستوي الميزة التنافسية بأمانه منطقة عسير وخصوصا في التغيير الحاصل لعام 2023/2022 كان مرتفعاً جداً ، وأنه قد تم رفع مستوى دافعيتهم للتحسين من خلال الحوافز المادية والمعنوية، كما قد تم تشكيل لجان من المختصين مع التغيير للعمل كفرق واحد مقوم بالابداع

تمثل القيادة الرشيقة السلوكيات التي تضيف أو تخلق قيمة وتحقق قيمة وتخفض مستويات الهدر ذو العالقة بألفكار والعالقات غير المنتجة ، حيث يسعى القائد الرشيق إلى معرفة دوافع فريق عمله وأصحاب المصلحة ومعرفة الأشياء التي تحفزهم وبعدها يقوم بعمل موائمة لمهام وأنشطة العمل بما يتناسب مع دوافع ومحفزات فريق عمله من املوضوعات الحديثة واملهمة في عاملنا املعاصر بسبب شدة املنافسة بين

إن القيادة الرشيقة تعتبر أحد المتطلبات الجوهرية لتعضيد بقاء واستمرار المنظمات ونجاحها، حيث أنها تمنح المنظمة إطار عمل مرن يمكنها من التفوق والريادة .

كما أنة يوجد ارتباط معنوي بين القيادة الرشيقة وتحسين الميزة التنافسية وكذلك يوجد ارتباط معنوي بين القيادة الرشيقة وتنافس العاملين بأمانه منطقة عسير كما أظهرت النتائج أنَّ متوسط تطبيق نمط القيادة الرشيقة من وجهة نظر العاملين بأمانة منطقة عسير (4.26) وهو متوسط تطبيق كبير جداً، كان مجال المساهمة في اتخاذ القرارات في المرتبة الأولى من حيث الممارسة بأمانة منطقة عسير بمتوسط حسابي قدره (4.34) وهي درجة ممارسة كبيرة جدا، يليه مجال تفويض السلطة بمتوسط حسابي قدره (4.27) وهي درجة ممارسة كبيرة، وأخيراً مجال الاهتمام بالعلاقات الإنسانية بمتوسط قدره (4.17) وهي درجة ممارسة كبيرة، حيث تتفق هذه النتائج مع ما توصل اليه العجمي (2019) باحتلال المساهمة في اتخاذ القرارات المرتبة الأولى في مجالات تطبيق نمط القيادة الرشيقة .

كما قد أظهرت النتائج بعدم فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي لواقع القيادة الرشيقة في أمانة منطقة عسير من وجهة نظر العاملين، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه الخروصية (2021)، العجمي (2019) و الحجيج (2019)،

ويفسر الباحثين ذلك بما أظهرته نتائج البيانات العامة لعينة الدراسة والتي أوضحت النسبة المرتفعة للعاملين ذوي الخبرة من منسوبي أمانة منطقة عسير مما يمكنهم من تقييم الأسلوب القيادي بشكل جيد بسبب هذه الخبرة التي يتمتعون بها، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين القيادة الرشيقة والميزة التنافسية وهذا يعني أنه كلما عززت القيادة من استخدامها لنمط القيادة الرشيقة وتوسعت في تفويض السلطات وزادت قاعدة الرشيقين في اتخاذ القرارات من الموظفين مع الاهتمام بنفس الوقت بالعلاقات

الإنسانية فان مستوى الميزة التنافسية سيزيد مما يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها بسهولة أكبر، مما يمكن قيادة أمانة منطقة عسير من تخفيض حجم الفجوة في التنافس الفعلي و المتوقع والتي أشار اليها السكران (2004)، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الرشيقة على الميزة التنافسية حيث تظهر بذلك أهمية الأسباب الداخلية المؤدية لوجود فجوة في التنافس المتوقع و الفعلي والتي أشار اليها السريحي (2003) كفعالية التنظيم الهرمي و فعالية إدارة الموارد البشرية وفعالية أنظمة الاتصالات وتتفق هذه النتائج مع ما أشار اليه كل من الخروصية (2021)، الزعبي (2019) ومحسن (2019) من حيث الأثر الإيجابي لنمط القيادة الرشيقة على الميزة التنافسية .

ثانيا : التوصيات :

بناء على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة تبني قيادات أمانة منطقة عسير للمفاهيم القيادية الحديثة التي تتوافق مع متطلبات العصر الحديث والقادرة على مواجهة التحديات البيئية لدورها في تعزيز مستوى تنافس العاملين وفق رؤية المملكة .

2- ضرورة تدعيم سلوكيات وممارسات القيادة الرشيقة وزيادة الاهتمام والتوسع في استخدام أدوات وأليات الرشاقة المؤسسية في جميع قطاعات ووكلات أمانه منطقة عسير .

3- اشراك القيادات في أمانة منطقة عسير بدورات تدريبية للتعرف على الأنماط القيادية الحديثة.

4- العمل على توسيع قاعدة اتخاذ القرارات، تفويض الصلاحيات والاهتمام بالعلاقات الإنسانية بين الموظفين في أمانة منطقة عسير للحفاظ على مستوى تنافس عالي وخصوصا في ظل رؤية المملكة 2030

5- العمل على تطبيق نمط القيادة الرشيقة تحديدا لمساهمتها في رفع مستوى حرص الموظفين على تنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف.

6- أن تستخدم أمانة منطقة عسير أساليب كمية ونوعية واللجوء إلى الأرقام والإحصاءات لوضع صورة واضحة لمستقبل أمانه عسير ضمن منهجية علمية وعملية تعمل على تبني المنهجية المناسبة لبيئة عملها لتحقيق الميزة التنافسية لدي العاملين

7- ضرورة التوجه بالرشاقة ا لتكون ثقافة تنافسية موجهه استراتيجيا لدعم الابتكار والابداع وروح المبادرة والمخاطرة المحسوبة باعتبارها من الاستراتيجات الأساسية لتحقيق التنافسية لامانه منطقة عسير .

المراجع :

1. السكارنة، بلال خلف. (2008) استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق امليزة التنافسية : دراسة ميدانية على شركات الاتصالات في الأردن «، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17.
2. الفتاوي، ميثاق. (2007) العالقة بين القيادة الرشيقة وبناء السمعة التنظيمية من خال الدور الوسيط لاللتزام التنظيمي : بحث تحليلي آلراء عينة من العاملين في الشركات العامة لصناعة السيارات«، مجلة املثنى للعلوم إإلدارية واالقتصادية، املجلد 7 ،العدد 4 ،العراق.
3. زهرة، قايد فاطمة.(2017) تبني مقاربة الريادية االستراتيجية كإ دارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية، الجزائر.
4. البسامي، عبد الرحمن مُحَمَّد. (2003). تقويم القيادات الإدارية للأداء الوظيفي بالكليات العسكرية والحديثة بكلية الملك عبد العزيز الحربية وكلية الملك خالد العسكرية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية.

5. البستان، أحمد وعبد الجواد، عبد الله وبولس، وصفي. (2003). الإدارة والإشراف التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
6. الحربي، قاسم بن عائل. (2008). القيادة المدرسية في ضوء اتجاهات القيادة التربوية الحديثة، الرياض، مكتبة الرشد.
7. الحريري، رافده. (2008). مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
8. الدويلة، فهد يوسف. (2007). أثر الثقافة التنظيمية على أداء الموظفين في الشركات الصناعية الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عُمان. سلطنة عُمان.
9. الرفاعي، مُحَمَّد حسين. (2009). الإدارة بالمشاركة وأثرها على العاملين والإدارة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة سانت كليمانس العالمية. بريطانيا.
10. الزعبي، مُحَمَّد. (2019). أثر القيادة التشاركية على تحسين أداء الموارد البشرية في شركات الصناعة الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية. الأردن.
11. سادلر، فيليب. (2008). القيادة. (ترجمة هدى فؤاد)، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
12. السريحي، حامد مساعد. (2003). تأثير العولمة على الأداء في المنظمات العامة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية.
13. الشريف، عبدالرحمن صادق (1984م) جغرافية المملكة العربية السعودية (الجزء الثاني) إقليم جنوب المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر.
14. شقير، علاء توفيق. (2011). درجة ممارسة مديري المدارس الحكومية ومديراتها للقيادة التشاركية وعلاقتها بالرضا الوظيفي في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المعلمين والمعلمات فيها. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح. فلسطين.
15. الشمري، سعد دبيان. (2012). درجة ممارسة القيادة الابتكارية لدى القادة التربويين في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة. الأردن.
16. عثمان، مداحي. (2018). أهمية ودور المعلومات في اتخاذ القرارات. مجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات، (13).
17. العجمي، هادي سالم. (2019). درجة ممارسة قادة مدارس التعليم العام في محافظة شرورة للقيادة التشاركية وعلاقتها بدافعية الإنجاز لدى المعلمين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 28 (4)، 728 – 750.
18. القطامين، أحمد. (2002). الإدارة الاستراتيجية "حالات ونماذج تطبيقية"، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
19. القيسي، هناء محمود. (2010). الإدارة التربوية "مبادئ – نظريات– اتجاهات حديثة"، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
20. الكردي، أحمد. (2004). الإدارة المدرسية الحديثة، القاهرة، عالم الكتب.
21. اللامي، غسان قاسم والعيساوي، خالد عبد الله. (2015). إدارة الأزمات الأُسُس والتطبيقات، عمان، الدار المنهجية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Brown.A.(2014). Organizational paradigms and sustainability in excellence: From mechanistic approaches to learning and innovation. International Journal of Quality and Service Sciences, 6,181-190.
2. Nemaei, B. (2012). The Impact of Participative Leadership on employees Motivation Job Satisfaction and Innovation. Unpublished Thesis Master. The British University on Dubai. UAE.
3. Saada.I.(2013). Using applying leadership criterion of EFQM excellence model in higher education institution-ucas as a case a study. Unpublished Thesis Master. Islamic University, Gaza.
4. Safa. M & H.Rezaei Dolatebadi .(2011). The effect of Directive and Participative leadership style on employees' commitment to service quality. Journal of Business and Management. 4.
5. Robbins, Stephen p. & Mary Coulter. (2005). Management. New Jersey, Prentice Hall.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1. أمانة منطقة عسير. (2021). عسير في سطور: –

https://ars.gov.sa/Ar/AsirRegion/AsirInLines/Pages/default.asp

Issue - Thirteenth - Part III - November - 2022 - Second Year Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

Special Issue of Articles